كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١

دليل في ظلام لا يعرف النور

واقع المعتقلين والمخفيين قسراً في سوريا وعائلاتهم

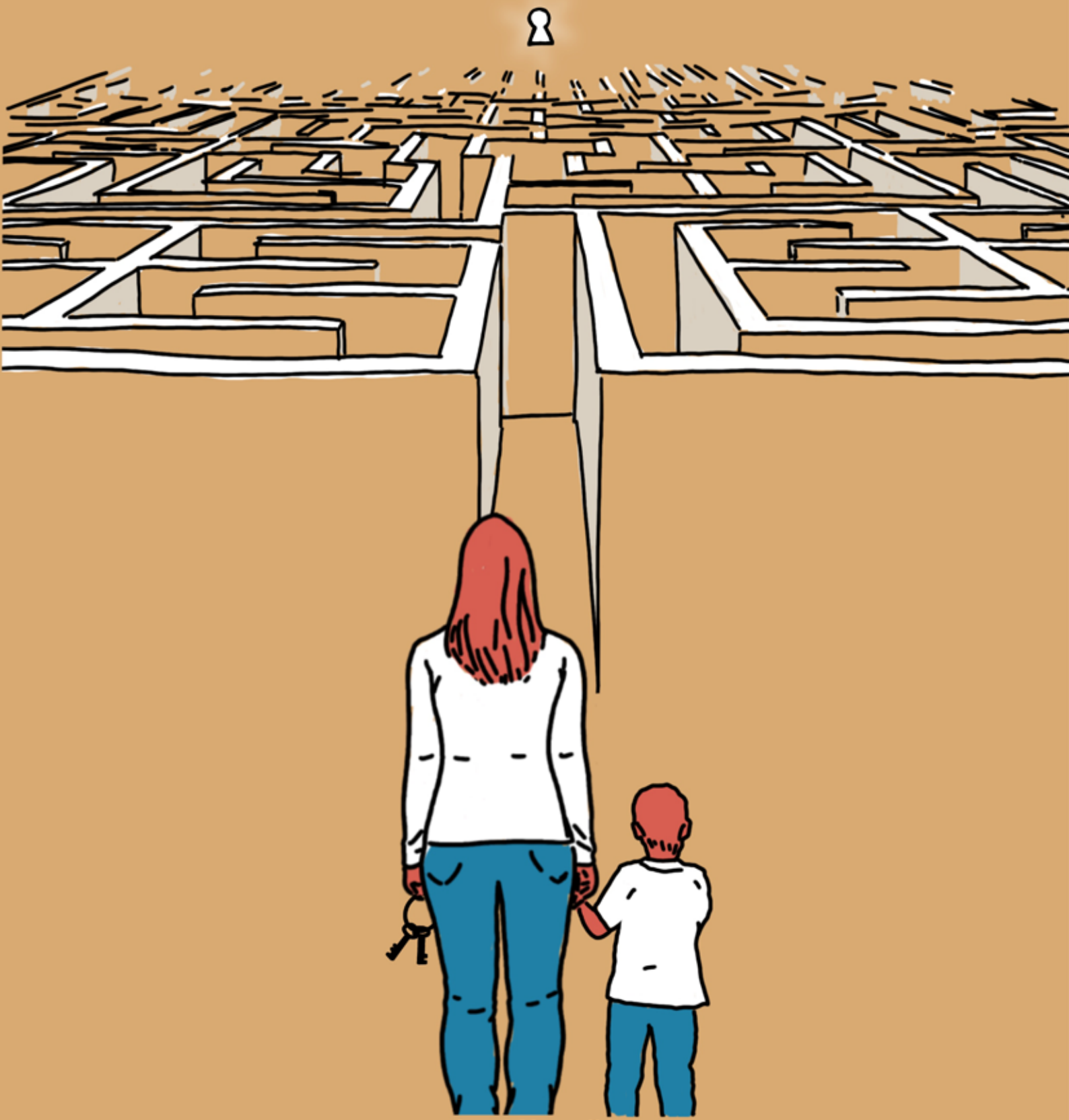

دليل في ظلام لا يعرف النور
واقع المعتقلين والمخفيين قسراً في سوريا وعائلاتهم

الممولّون

أُنجِزَ هذا المنشور ومشروع «جسور الحقيقة» بدعمٍ من وزارة الشؤون الخارجية في مملكة هولندا.

Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands

نبذة

المركز الدّولي للعدالة الانتقاليّة يعملُ عابرًا المُجتمعات كلّها ومُتخطّيًا الحدود جميعها، في سبيل التّصدّي لأسبابِ الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومُعالجة عواقبها. فنحنُ نُؤكّدُ على كرامةِ الضّحايا ونُحارب الإفلات من العقاب ونعزّز المؤسسات المُستجيبة في ظلِّ المُجتمعاتِ التي خرجت من حكم استبداديّ أو من نزاعٍ مُسلّح، وكذلكَ في المجتمعات الدّيمقراطيّة حيثُ لا تزال أشكال الظّلم التاريخيّة والتّعسّف المُمنهج عالقة بلا حلّ. ويتطلّعُ المركز الدّولي للعدالة الانتقاليّة إلى عالمٍ تُحطّمُ المُجتمعات فيه حلقة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وترسي أسسَ السّلام والعدالة والاشتمال. لمزيدٍ من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.ictj.org/ar

بدائل هي مؤسسة سورية مدنية غير حكوميَّة وغير ربحيَّة، تعمل على تمكين مجموعات المجتمع المدنيّ والمنظمات غير الحكوميّة في سوريا التي تنشط أو تريد أن تنشط في ترويج اللاّعنف وتطبيق نشاطات تؤول إلى التخفيف من حدتّه وكسر دائرته والاستجابة للنزاع والتحضير لعملية بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع. وتضمّ بدائل أعضاء من مناطق مختلفة من سوريا وناشطين في مجال بناء السلام وتعزيز احترام حقوق الانسان وكرامته. لمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.badael.org/ar

مركز المجتمع المدنيّ والديمقراطيّة منظمة سورية مستقلة غير حكومية وغير ربحية مهمتها دعم المجتمع المدني والديمقراطية وتقويتهما وترويج قيم الحرية والعدالة والتعايش. أنشئ المركز في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بهدف دعم حركات مستدامة وطويلة الأمد من أجل السلام والعدالة والديمقراطية في سوريا. منذ ذلك الحين، ازدهرَ المركز ليضم قرابة ٩٠ موظفًا يعملون في سوريا، وتركيا، والأردن، ولبنان، وكردستان العراق. ومن خلال التدريبات المكثّفة والتوجيه المركّز على العدالة الانتقالية، والشفافية، وتصميم المشاريع وإدارتها، وعلى القيادة وغيرها من الأمور، طوّر المركز قدرات أكثر من ٣٠٠ من منظمات المجتمع المدني والمجالس المحلية. ونتيجة لهذه الجهود، أنشأ المركز، وتولّى، أمانة تنفيذيّة خاصّة بثلاث شبكات رئيسة تركّز على تمكين المرأة، وسلامة المجتمع وتخفيف حدة النزاع، ومساهمات المجتمع المدني في عملية السلام، وهذه الشّبكات هي: شبكة أنا هي، وشبكة أمان، والمنصّة المدنية السورية. لمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.ccsdsyria.org/ar

دولتي هي مؤسسة غير ربحية تُؤمن باللاّعنف والمقاومة السلمية وتعمل على تحقيق الانتقالِ الديمقراطي والسلمي نحو دولة تحترم حقوق الإنسان والمساواة والتسامح والتنوع. وتسعى دولتي إلى دعم المجتمع المدني وتمكينه من المشاركة الفاعلة في الانتقال بسوريا إلى دولة ديمقراطية عادلة، كما تسعى إلى تعزيز المعرفة بالقيم المدنية والمهارات الحياتية لدى الشباب كي يشاركوا في النهوض بمجتمعاتهم وبلادهم. بالإضافة إلى ذلك، تعمل دولتي على بناء أرشيف يضم قصصًا وأعمالاً فنية من شأنها تخليد ذكرى الانتفاضة السورية وتسليط الضوء على تجارب وأصوات الفئات المهمّشة في النزاع السوري. وتعمل المنظمة ميدانيًّا وإلكترونيًّا في مجالات التوثيق والمناصرة وبناء قدرات الشباب والمجتمع المدني، وهي تتعاون مع العديد من المنظمات ومجموعات التضامن السورية الأخرى من أجلِ إعلاءِ صوت المجتمع السوري. لمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.dawlaty.org/ar

محامون وأطباء من أجل حقوق الإنسان منظمة مجتمع مدني سوريّة غير حكومية تدعم المدنيين خلال الأزمات وتكرّس الوقت والجهد لتقديم المساعدة الهادفة الآيلة إلى وقف انتهاكات حقوق الإنسان ومعاونة هؤلاء الذين هم بحاجة إلى خدمات إعادة تأهيل ليصبحوا أعضاء فاعلين في المجتمع. لقد أنشئت المنظمة من فريقٍ من المحامين والأطباء كانوا قد كرّسوا جهودهم لتوثيق الفظائع التي تحدث في سوريا ضد المعتقلين وفقًا للمعايير الدولية. في وقت لاحق، أصبحت المنظمة عضوًا نشطًا في المزيد من المجالات، بما في ذلك إنشاء لجان التّقييم، وتقديم التّوصيات تحت إشراف خبراء دوليين، وجمع هيئات معنية للتنسيق والتعاون معها من أجل إحقاق العدالة وإثراء روح المجتمع بالقيم المقدسة للإنسانية. لمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.ldhrights.org

المعهد السوري للعدالة منظمة غير حكومية غير ربحية. تأسست في العام ٢٠١١ في سوريا على يد مجموعة من المحاميين والأكاديميين المتخصّصين في حقوق الإنسان والعدل الجنائي. يعمل المعهد على تعزيز ثقافة حقوق الإنسان ونشرها من خلال تمكين المجتمع وهيئات ومؤسسات الحكم المحلي من ثقافة حقوق الإنسان، كما يعمل المعهد على رصد انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها في سوريا وإصدار تقارير دورية وإعداد دراسات قانونية. هذا ويعمل المعهد على إعداد الكوادر المتخصصة من خلال الدورات التدريبية والبرامج التأهيلية، وذلك من أجل تحقيق رؤيته في جعل سوريا بلدًا مزدهرًا خاليًا من العنف والتمييز وانتهاكات حقوق الإنسان. لمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني التالي: https://twitter.com/SyrianInstitute

اليوم التالي منظمة سورية مستقلة، يُديرُها المجتمع المدني، وتعمل لدعم الانتقال الديمقراطي في سوريا. في آب/أغسطس ٢٠١٢، أكملت الجمعية عملها على وضع مقاربة شاملة تخصُّ إدارة التحديات لمرحلة انتقالية في سوريا ما بعد الأسد. وجمع المشروع الأوّلي للمنظمة مجموعةً من السوريين يمثلون مجموعة واسعة من المعارضة السورية بما في ذلك كبار ممثلي المجلس الوطني السوري، وأعضاء لجان التنسيق المحلية في سوريا، وشخصيات معارضة من داخل سوريا غير تابعة لأحد، ومن المغتربين يمثلون سائر الاتجاهات السياسية الرئيسة ومكونات المجتمع السوري؛ وذلك للمشاركة في عملية تخطيط انتقالي مستقلة. لمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني التالي: tda-sy.org.

المركز السوري للإعلام وحرية التعبير منظمة مستقلة غير حكومية وغير ربحية مسجلة في فرنسا عام ٢٠٠٤، يديرها مجلس إدارة غير مأجور، ويتمتع المركز بصفة استشارية خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة منذ عام ٢٠١١. تتمثل رؤية المركز السوري للإعلام وحرية التعبير في عالم يقوم على الحرية والعدالة والمساواة ويحترم الكرامة الشخصية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية. https://scm.bz

النساء الآن من أجل التنمية منظمة سورية غير ربحية مكرّسة لتعميق دور النساء وتقويته في سوريا وفي المجتمعات المستضيفة من خلال تعزيز مشاركتهن السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. تأسست المنظمة في باريس في حزيران/يونيو ٢٠١٢ وبدأت بإطلاق سلسلة مشاريع صغيرة لدعم ١٠ عائلات. وهي تُعدُّ اليوم أكبر منظمة نسائية تعمل من أجل دعم النساء السوريات وتمكينهنّ من إعلاءِ صوتهن السياسي في المجموعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وخارج الحدود، سواء داخل سوريا أم في الدول المجاورة. وقد استفادَ أكثر من ١١,٠٠٠ امرأة ورجل وطفل من خدمات المنظمة خلال العام ٢٠١٦ وحده. لمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني التالي: https://women-now.org/ar

شكرٌ وتقدير

تودُّ المنظمات المُتشاركة التّأليف أن تُعبِّرَ عن خالص امتنانها لكلّ مَن أُجرِيَت معه مُقابلة أو شاركَ في مجموعَتَي التّركيز لصالح هذا الدّليل. لقد أثّرت قصصكم فينا بالغَ الأثر وأشعرنا التزامكم بالعدالة بالصّغر. لكم منّا جزيل الشّكر على مُشاركتكم أصواتكم الباسلة الّتي ساعدتنا في صياغة هذا الدّليل.

تحذير حول المتحوى

يحتوي هذا الدّليل توصيفاتٍ وشهاداتٍ عن حالات الإخفاء القسري والتعذيب والاعتقال التعسّفي والعنف القائم على النوع الاجتماعي الّتي قد تُعيد إلى ذهنكَ حادثًا صادمًا. لذا، نرجو أن تقرأ التقرير وأنت في جوارِ شخصٍ تثق به ليمدّكَ بالدّعم ويطلب المشورة عندَ أي إحساسٍ بضيق النّفس قد يلمّ بكَ. ولمزيدٍ من المعلومات عن المُنظّمات المؤازرة للضحايا السّوريين، يُمكنكَ الاطلاع على الفقرة المُعنونة «إلى أين نتّجه: الهيئات والعمل النّضالي.»

© ٢٠٢١ المركز الدّولي للعدالة الانتقاليّة. جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز استنساخ أيّ جزء من هذا الدّليل، أو تخزينه في نظام استرجاع أو نقله بأي شكلٍ أو وسيلة، أكانَ ذلكَ إلكترونيًّا أم ميكانيكيًّا، أو بواسطة التّصوير الضّوئي أو التّسجيل أو غير ذلكَ، من دونِ نسب الجزء إلى مصدره بالكامل.

عزيزي القارئ،

قبل أن تبدأ، نودّ أن نعرّف عن أنفسنا وعن قضيتنا بشكل مقتضب، وأن نشرح لكَ قليلاً عمّا تتضمّنه الصفحات التالية.

نحن مجموعةٌ من منظّمات المجتمع المدني تسعى إلى تسليط الضوء على المحنة التي يُعانيها المعتقلون والمخفيون قسرًا وذووهم في سوريا. تعمل مجموعتنا المؤلّفة من ثماني منظّمات سورية ومنظّمة واحدة دولية منذ أربع سنوات للدفع باتّجاه تحقيق العدالة المُجدية لعددٍ لا يُحصى من ضحايا النزاع وقمع النظام في سوريا. هدفُنا هو دعم الضحايا ورفع أصواتهم ونقل القصص التي يجب أن يسمعها العالم بأسره. ونحن نؤمن بأنَّ السبيل الوحيد لإرساء السلام في سوريا يكمن في استعادة حقوق المعتقلين ظلمًا والمخفيين وذويهم بالكامل. ونحن ملتزمون في تضامننا ووقوفنا إلى جانب الأُسَر في هذه القضية، لأنّها قضيتُنا نحن أيضًا.

لطالما ارتُكِبَت جرائم الاعتقال التعسّفي والإخفاء القسري على نطاقٍ واسعٍ وبشكلٍ منهجي في سوريا، حتّى قبل الانتفاضة السلمية التي ما لبثت أن تحوّلت إلى نزاعٍ مسلّحٍ فتّاك. ولكنّ لا شكَّ في أنَّ وتيرة الانتهاكات ازدادت بشكل كبير منذ اندلاع النزاع. فتقدّر منظمة العفو الدولية عدد المُخفيين قسرًا في سوريا بما يقارب الـ ٧٥٠٠٠ مخفي، بينما يقدر مركز توثيق الانتهاكات الرقم بحوالى ٨٤٢١٢ معتقل ومخفي قسرًا، عدا عن ١٥٦٣٣ قتيلٍ قضوا تحت التعذيب. وتشير تقديرات الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أنَّ ما يزيد عن ١٠٠٠٠٠ شخص قد اعتُقِل أو أُخفِيَ منذ العام ٢٠١١. وهذا يعني أنَّ أكثر من ١٠٠٠٠٠ شخص قد أُخفوا في متاهة مرافق الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية. ويُرجّحُ أن يكونَ معظم هؤلاء، قد ماتوا، أمّا مَن بقيَ منهم على قيد الحياة، فقد انقلبَت حياته إلى الأبد. وتعجزُ الأرقام عن إحصاءِ العدد الهائل من الأقرباء الذين قد لا يعرفون يومًا مصيرَ أحبّائهم والذين سيقضون بقية حياتهم بحثًا عن العزاء والإجابات الشافية التي ربّما لن تأتيهم إطلاقًا.

إنَّ هذه الأرقام، والواقع المُظلم الذي يواجهه المتضرّرون من هذه الانتهاكات، ليسَا بجديدَيْن. فبالنسبة إلى السوريين، ما زالت عبارة «لن يحدث ذلك مجدّدًا» بعيدةَ المنال، بل إنّ السؤال التالي يعبّر بشكل أفضل عن واقع الحال: «هل ستتوقّف الاعتقالات وأعمال التعذيب وحالات الإخفاء والقتل خارج إطار القانون؟»

العملُ جارٍ على قدمٍ وساق بين روابط الضحايا ومنظّمات المجتمع المدني والناشطين الذين يبذلون جهودًا دؤوبة لتسليط الضوء على ما يحدث ووضع حدّ له، وتحقيق العدالة للضحايا، ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات. ونحن لم نوفّر جهدًا، مع غيرنا من المنظّمات غير الحكومية والناشطين والجمعيات، من أجلِ جمع الأدلّة المتعلّقة بتوثيق جرائم النظام السوري وتقديم تلك الأدلّة إلى المحاكم المختصة والعالم أجمع، مُجازفينَ، في سبيلِ ذلكَ، بسلامتنا الشّخصية في كثيرٍ من الأحيان، إلاّ أنَّ الجرائم لا تزالُ مستمرّة بلا رادع. لقد كتبنا تقريرًا تلو الآخر، وعقدنا اجتماعًا تلو الآخر، لدرجة أنَّ الأمرَ أصبحَ اعتياديًا ومملاً. فيأتي الناس ويسمعون القصص ويُعبّرون عن صدمتهم وغضبهم، لكنّهم سرعان ما يعودون إلى سابق عهدهم مِن رفاه العيش.

قرّرنا هذه المرّة أن نعتمد نهجًا مختلفًا ومباشرًا، طالبين إليكَ أن تضعَ نفسك مكان الضحايا وذويهم لتشعرَ بمعاناتهم وبالألم الشديد والتحدّيات المروّعة التي يواجهها كلٌّ من الأُسَر والضحايا يومًا بعد يوم. وينصبّ تركيزنا على العقبات التي تعترض سبيل هؤلاء عندما يُحاولون إعادة بناء حياتهم والحصول على الوثائق المدنية الأساسية التي تُعتبَر ضرورية لضمان حقّ العيش الكريم كأشخاص وأُسَر وأعضاء في المجتمع. نريدكَ أن ترى بأعينهم، وأن تلمسَ صعوبة العراقيل التي يصادفونها، وأن تُواجهَ الشلل الناجم من عدم توفّر أيّ حلولٍ جاهزة أو آمنة. فنحنُ نعتقد أنَّ هذا النهج قد يكون الطريقة الوحيدة لممارسة ضغوط جديدة في هذا الصدد لأنَّ أطراف النزاع يُصرّون على إخفاء الحقيقة حول مكان الضحايا ومصيرهم، ولأنّنا نخشى أن يكون كثيرون من أعضاء المجتمع الدولي قد اعتادوا هذا الواقع أو حتّى باتوا راضينَ به.

قد ينتابكَ شعورٌ بالإزعاج أثناء قراءتكَ هذا الدّليل لأنَّ الأسلوب الذي نعتمده قد يبدو صادمًا أو نافرًا أو مُظلِمًا أو متشائمًا. فهذا المنظور المحدّد الذي اتّخذناه يهدف إلى إطلاعك على الخطوات الواجب اتّخاذها وإلى حثّك على العمل. في بعض الأحيان، قد تشعر بالاستياء ممّا تقرؤه؛ ليس لأنّنا سئمنا من القضية أو لم نعد نبالي بها، بل لأنّنا نولي الأهمية القُصوى لتقدير تجارب الأُسَر والواقع المرير الذي تعيشه يوميًّا. لقد تأثّرنا تأثّرًا عميقًا أثناء الإصغاء إلى شهاداتٍ جمعناها مِن المعتقلين السابقين وأقرباء السوريين الذين ما زالوا مخفيين. ولا يسعنا إلاّ أن نتخيّل حجم الألم الذي يشعرون به والآثار التي تركتها هذه التجارب في نفوسهم.

لقد بذلنا قصارى جهدنا لتسليط الضوء على الانتهاكات التي لا نهاية لها والتحدّيات التي تواجه أفراد هذه الأُسَر. ومع ذلك، لا نستطيع سوى تقديم نبذة بسيطة عمّا يُقاسونه فعلاً. لذا، نأمل أن تقرأ مضمون هذا الكتيّب من منظور المتضرّرين، لكي تفهم أنَّ ما قد يبدو بعيدًا كلّ البعد عن المعايير الإنسانية هو واقعُ حالِ هؤلاء.

إذا كنت سوريًا، وإذا كنت تحديدًا من ضحايا الاعتقال والإخفاء، أو ربّما ضحية نزاع آخر، نودّ لفت انتباهك إلى أنَّ القصص وطريقة عرضها قد تُزعجك، وقد يصعب عليك قراءة بعض مضامين الدّليل. في هذه الحالة، ننصحك بالتوقّف عن القراءة أو الانتقال مباشرةً إلى الموارد في الفصل الذي يحمل عنوان « إلى أين نتّجه: الهيئات والعمل النّضالي».

أمّا بالنسبة إلى المجتمع الدولي والأشخاص الذين لم يتضرّروا بشكل مباشر من النزاع، فنطلب إليكم العكس تمامًا: نرجو منكم ألاّ تتوقّفوا عن القراءة مهما صعُب الأمر. قد تنزعجون من الأسلوب والمنظور المُعتمَد، لكنَّ هدفنا هو دعوتكم إلى خوض المسار الذي سلكه الضحايا، ولو لفترةٍ وجيزةٍ من الوقت، لكي تُدركوا أنَّ خياراتهم قليلة جدًا - ذلكَ

إنْ وُجدت أصلاً. وعند اقتضاء الحاجة، نُقدّم لكم بعض التفاصيل المحدّدة حتّى تتمكّنوا من فهم تحدّيات الأُسَر والضحايا بشكل أفضل، ولتكونوا جاهزين للتعامل معها، ومستعدّين تمامًا لمدّ يد العون.

بصفتنا مجموعة من المنظّمات التي تعمل على معالجة هذه القضايا مع الضحايا يوميًا، نأمل أن يؤدّي هذا العمل إلى إعلاء أصواتهم التي غالبًا ما يتمّ إسكاتها. نأمل أن تتحوّل قصصهم إلى دافعٍ للمثابرة وحافزٍ لممارسة الضغط الحقيقي واتّخاذ خطوات هادفة نحو العدالة، فَمن دون العدالة، لا تلتئم جراح الضحايا.

مع أصدق التمنّيات،

بدائل

مركز المجتمع المدني والديمقراطية

دولتي

المركز الدولي للعدالة الانتقالية

محامون وأطبّاء من أجل حقوق الإنسان

المعهد السوري للعدالة

اليوم التالي

المركز السوري للإعلام وحرية التعبير

النساء الآن من أجل التنمية

محتويات

المقدّمة.....١

المنهجية.....٥

عملية البحث.....٩

مسألة الحياة أو الموت المعقّدة: بيانات الوفاة والتسجيل.....٢٣

هل أنت امرأةٌ متضررة من الإخفاء القسري
(أو تعرفين شخصًا مُتضرّرًا منه أو تهتمين لأمره)؟ هذا الفصل موجه إليك.....٣٣

انتهاكات لا نهاية لها: الصدمة والإخفاء القسري.....٤٣

بَعْدَ الصّدمة: كيف تحمون مصالحكم ومصالح أسرتكم، وكيف تتهيّؤون للمستقبل؟.....٥١

إلى أين نتّجه: الهيئات والعمل النّضالي.....٧٧

الخلاصة.....٨٥

المقدّمة

أهلاً بكم في دليلنا حول العيش كضحية للاعتقال التعسّفي أو الإخفاء القسري في سوريا. لكلٍّ منكم قصّة عن الأهوال التي واجهتموها خلال سنوات الحرب الطويلة هذه. قد تتشابه بعض تجاربكم مع تلك المعروضة في هذا الدّليل؛ وقد تكون بعض التجارب الأخرى فريدة وخاصّة بكم. ولدى كلٍّ منكم أفكار وآراء مهمّة ليشاركها عن التجربة التي عاشَها خلال عقود من إحكام أسرة الأسد ونظامها الاستبداديّ السّيطرة على الحكم بقبضةٍ من حديد؛ هذا النظام الذي لطالما عزم، بكلّ ما أوتِي من قوّة، على إسكات المناهضين له، واحتكار القوّة الاقتصادية، وتطهير المجتمع مِن أي معارضة.

نظرًا إلى وجود الكثير منكم في أرجاء ما تبقّى من سوريا وفي بلدان مختلفة حول العالم بعد مضي حوالى عقد من الحرب، فمن المستحيل جمع قصصكم كلّها أو رسم صورة كاملة عن الوحشية التي مارسها النظام (أو غيره من أطراف النزاع) تجاهكم وتجاه ذويكم. فالآثار الجسدية والنفسية التي عانيتموها وخيمةٌ إلى حدٍّ يحول دون ترجمتها حبرًا على ورق. وأمّا الهجمات المتواصلة التي يرتكبها النظام بحقّكم فلا تُعدّ ولا تُحصى: من حصارات، وعمليات إخلاء قسري، وتجويع، ونزع ملكية، ناهيك عن الاستخدام المتكرّر للأسلحة الكيميائية والذخائر العنقودية والقنابل الحارقة؛ وما هذا إلاّ غيضٌ من فيض. وتُضافُ إلى ما أُنف ذكره، الشّبكة الواسعة المؤلّفة من أجهزة الأمن والاستخبارات المتعدّدة الّتي مارست أشكالاً شتّى من سوء المعاملة والإهمال والتعذيب والإعدام بإجراءات موجزة، وغير ذلكَ مِن الجرائم.

وقد ارُتكِبَت بحقّكم، أيضًا، انتهاكاتٌ أوصلتكم إلى ما أنتم عليه اليومَ، وهي: الاعتقالات التعسّفية، وعمليات الخطف، والإخفاء القسري الذي يُعدُّ جريمة ضدّ الإنسانية بموجب القانون الدولي. للأسف، من المُرجَّح أنَّ الألم الذي تشعرون به والعواقب التي ستواجهونها سيستمرّان لفترةٍ طويلة وسيؤثّران في كلّ جانب من جوانب حياتكم. ويصحّ ذلك سواء أكنتم من المعتقلين أم المخفيين أم أحد أقارب هؤلاء. وكنتيجة مباشرة لهذه الانتهاكات، من المُحتمَل أنّكم تواجهون الكثير من التحدّيات، ولهذا السبب نريد مساعدتكم عبر إعطائكم فكرة عمّا يمكنكم أن تتوقّعوه الآن بعد وقوعكم أو وقوع أحد أقربائكم ضحيّة الإخفاء.

ولكنْ بدايةً، إليكم بعض المعلومات الأساسية. يقبع، حاليًا، عشرات الآلاف محتجزين بمعزل عن العالم الخارجي، داخل السجون السورية الكثيرة وفي مراكز مؤقّتة يديرها حلفاء النظام أو الجماعات المسلّحة غير التابعة للدولة. كذلك، أُخفِيَ عشرات الآلاف من الأفراد قسرًا على يد النظام والجهات التي تعمل بإذن أو بدعمٍ منه أو بموافقته. وعلى الرغم من عدم توفّر إحصاء دقيق لأعدادهم نظرًا إلى غياب الأرقام الرسمية، تشير التقديرات إلى أنّ الأرقام هائلة ومأساوية. فحتّى شهر آب/أغسطس ٢٠٢٠، وثّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وقوع ما لا يقلّ عن ١٤٨١٩١ فردًا في الاعتقال أو الإخفاء القسري على يد أطراف النزاع، بينهم ١٣٠٧٥٨ على يد النظام وحده.[1] ويُضاف هذا العدد إلى آلاف السوريين الذين اعتُقلوا بصورة تعسّفية في السبعينات والثمانينات، ولم يُطلَق سراح غالبيتهم بعد.

لقد تغيّرت حياة كلّ من هؤلاء الضحايا وأُسرهم إلى الأبد نتيجة جرائم النّظام المروّعة وفشله في الوفاء بمسؤوليته لناحية حماية الشعب السوري من انتهاكات حقوق الإنسان التي يقترفها حلفاؤه والجماعات المسلّحة غير التابعة للدولة. فقد عانى معظم أبناء الشّعب من أضرار جسيمة، بما في ذلك الإصابات الجسدية أو العقلية، والمعاناة النفسية، والخسارة الاقتصادية، والانتهاك الصارخ للحقوق الأساسية الأخرى.

ونظرًا إلى الإفلات التامّ من العقاب في سوريا، يتعرّض الأشخاص المخطوفون والمخفيون لشتّى أنواع الانتهاكات، وسلب الحرّية؛ والتجويع؛ والحرمان من الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الطبّية؛ بالإضافة إلى تعرّضهم للتعذيب الذي قد يؤدّي إلى الوفاة. وصحيحٌ أنّ حكومة بشّار الأسد صادقت على اتّفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في ١ تمّوز/يوليو ٢٠٠٤، إلاّ أنّها لا تلتزم بأحكام الاتّفاقية. بالإضافة لذلك، غالبًا ما يُتّهم الأفراد، بعدَ اعتقالهم، بالإرهاب وبجرائم ملفّقة، ويُعدمون بموجب إجراءات موجزة أو يُعذّبون حتّى الموت، ثمّ يُدفنون سرًّا أو يُحرَقون ضمن السجون أو في مكان آخر.[2]

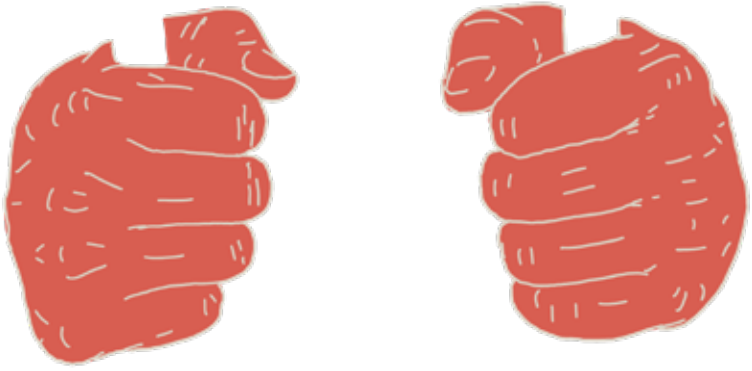

في معظم الحالات، يبقى مكان وجود الأفراد المخطوفين أو المخفيين مجهولاً، ولا تعترف الدولة باعتقالهم، وهو واقعٌ يواجهه أيضًا المعتقلون لدى الجماعات المسلّحة غير التابعة للدولة. ولا يزال الكثير من أقارب المفقودين لا يعرفون مصير أحبّائهم، في حين لا يلوح في الأفق أيّ أمل بالكشف عن أيّ معلومات في المستقبل القريب.

وعلى الرغم من عدم توفُّر إحصاءات حول عدد المتزوّجين من بين المعتقلين والمفقودين، وعدم توفّر أرقام تقديرية لعدد الأفراد المُعالين أو الأقارب المتضرّرين، لا شكَّ في أنّ آلاف الأُسر السورية عالقةٌ في دوّامة من الحزن والحرمان والقلق نتيجة إخفاء أحد أفرادها أو خطفه.

الإخفاء القسري ليسَ ظاهرة جديدة في سوريا، وهو لا يقتصر على انتفاضة ٢٠١١ على حكم بشّار

الأسد. فممارسةُ هذه الظّاهرة تعودُ إلى حكم حافظ الأسد إبّانَ سنوات السبعينات والثمانينات حينَ أُخفِيَ آلاف السوريين بلا أثر. وفي أعقاب الانتفاضة عام ٢٠١١، أُعيد استخدامُ هذه الأساليب عينها على نطاقٍ أوسع وبشكلٍ مروّع، بهدف قمعِ الاحتجاجات السِّلمية وترهيب المواطنين السوريين.

تشمل أُسر المعتقلين تعسّفيًا والمخطوفين والمخفيين قسرًا فئات سكانية متنوّعة، بينها ضحايا من أجيال مختلفة (الأجداد والأهل والأزواج/الزوجات والأبناء والأحفاد) ومن حقبات مختلفة من الانتهاكات. كما تشمل تلكَ الأسر ضحايا النظام وضحايا الجهات غير التابعة للدولة. وعلى الرغم من أنّ قوّات النظام السوري والأجهزة الأمنية التابعة لها تتحمّل القدر الأكبر من المسؤولية، فإنّ عمليات الخطف حصلت أيضًا على أيدي الجماعات المسلّحة غير التابعة للدولة وغيرها من الجهات الخارجة عن القانون. وتُشير تقديرات الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أنّ أعداد حالات الخطف هذه تبلغُ ١٧٤٣٣ حالة.[3]

تقعُ حالات الإخفاء القسري عند نقاط التفتيش الأمنية التي أقيمت للفصل بين المدن، وفي أماكن العمل، و في عقر داركم عندَ حلولِ منتصف الليل، وذلكَ بحسبِ تقاريرَ تُفيدُ بها شبكةٌ من المخبرين السرّيين. وقد استُخدِمَت تكتيكاتٌ أخرى أيضًا، مثل اعتقال أفراد الأسرة وتعذيبهم من أجل الضغط على المعتقلين الآخرين، بالإضافة إلى الاعتقالات الجَماعية في أعقاب استعادة النظام (أو القوّات الحليفةَ له) السيطرة على منطقة تمرّدت على القوّات الحكومية، وعمليات توقيف الأشخاص العازمين على مغادرة البلاد، ومداهمات المنازل والمحلّات التجارية. وبما أنّ القانون السوري يُجرِّم معظم الأنشطة السياسية، فإنّ الاعتبارات السياسية تُعَدّ من أهمّ العوامل المُساهِمة في ظاهرة الإخفاء القسري، على الرغم من وجود عددٍ من العوامل الأخرى.[4]

xلا بدّ من فهم حقيقة ممارسات الإخفاء القسريَ الواسعة النطاق والمنهجية على يد النظام - فهي الدّلالة على استخفاف النظام المُطلق بالسوريين وحقوقهم وحرّياتهم الأساسية، بما في ذلك الحقّ في الحياة، والحصول على محاكمة عادلة، والحماية من التعذيب، وحرّية الرأي والتعبير، والحقّ في العمل والتعليم.

ولا يتجلّى هذا الاستخفاف عند اعتقال شخص ما فحسب، بل يظهر في الجوانب الاعتيادية للحياة اليومية، كما هو مُبيّنٌ في هذا الدّليل. فإلى جانب تجريم ممارسة الحقوق المدنية والسياسية الأساسية، مثل الحقّ في حرّية التعبير والتجمّع، استخدمَ النظام أيضًا الوظائف البيروقراطية العادية كوسيلة لدعم جهاز مراقبة مُصمَّم لإحكام السيطرة الكاملة على

الشعب والموارد والأصول في سوريا.

بالنسبة إلى النظام السوري، ما من جانبٍ من جوانب حياة المواطن السّوري يعصى عليه منالُه. فالتعاملات العادية للمواطنين مع هذا النظام قد تثيرُ ردود فعل عقابية، ويبدو أنّ الكثير منها قد صُمِّمَ عمدًا ليُشكِّلَ عبئًا ثقيلاً على المواطنين، ولينتزعَ المال منهم لصالح النظام وحلفائه. فمعظم الوثائق المدنية يستدعي التّقدّمُ بطلب الاستحصالِ عليها عملية تحقّق أمني من جانبِ الجهاز الأمني لوزارة الداخلية[5]. ولا يمكن تقديم طلب للحصول على بعض الوثائق الثبوتية الأساسية، مثل البطاقة الشّخصيّة الوطنية، والمستندات العائلية، مثل دفتر العائلة (سجل رسمي للمواليد والزيجات والوفيات وغيرها من وقوعات الحياة في الأسرة)، إلاّ داخل البلاد، ما يجعل المتقدمين عرضة للاعتقال أو الابتزاز من جانب المسؤولينِ أو من جانبِ أطراف أخرى استعانَ المُتقدّمون بهم كوسطاء.

وبما أنَّ الوثائق الثبوتية والعائلية تؤدّي دورًا مزدوجًا في سوريا، سواء لناحية المتطلّبات البيروقراطية أو لناحية نظام الرقابة، فغالبًا ما تكون المهام الإدارية البسيطة محفوفة بالمخاطر بالنسبة إلى أُسر المعتقلين والمخطوفين والمخفيين قسرًا مثلكم في سوريا. أنتم الآن مِن بين هؤلاء الذين يعيشون في ظلّ الخوف من الاعتقال أو الخطف عندما يحاولون تجديد مستندات معيّنة أو السؤال عن أحد الأقارب، أو يخافونَ من مُجرّدِ لفت انتباه النظام إليهم خشية تجريمهم بحُكم صلة القرابة أو المعرفة. أو لعلّكم تجدون أنفسكم تائهين، وغير مُدركين أو غير قادرين على اتّخاذ الخَطوات اللازمة لمواصلة الحياة في غياب أحبّائكم.

يتعذّر اليوم على آلاف الأُسر الوصول إلى الحسابات المصرفية، أو نقل الملكية، أو السفر، أو الحصول على حضانة أطفالهم، أو تحصيل مستحقّات الميراث والوفاة والتعويضات. وعليه، فإنّ الأضرار النفسية والجسدية والاقتصادية الّتي تتكبّدها تلك الأُسر مروّعة.

يحاول هذا الدليل إعدادكم للرحلة الطويلة التي تنتظركم، وذلكَ من خلال إطلاعكم على ما تواجهه الأُسر الأخرى أثناء خوضها غمار تجربة التعامل مع النّظام وسعيها إلى التحكّم بالعبء الخانق الناجم من الصدمات واليأس. يأخذكم هذا الدليل في جولةٍ تبدأ مباشرةً بعد وقوعِ الإخفاء - وما يرافقها من بحثٍ ودؤوب عن الإجابات الشافية - مرورًا بالعملية المؤلمة الآيلة إلى تسوية مسائل الشخص المخفيّ. ويستندُ هذا الدّليل إلى مقابلاتٍ ونقاشاتٍ أُجرِيَت ضمن مجموعَتَيْ تركيز مع ٢٨ ضحية (بالإضافة إلى الشهادات الّتي سبقَ أن أدلى بها ١٣ آخرين)، فيتناولُ، في كلّ قسم منه، واقع الضحايا وذويهم عن كثبٍ، ثمّ يختتمهُ بتوصياتٍ تُعدّدُ الخطوات التي يجب أن يتّخذها النظام السوري لدعم العائلات، وذلكَ على الرّغم من الإدراك التّام بأنّ النظام هذا لا يكترثُ مطلقًا بإحقاق حقوق الإنسان أو بالإيفاء بالتزاماته بموجب القانون الدولي أو بحماية شعبه. ومع أخذِ ذلكَ في الحسبان أيضًا، تُقترحُ توصيات تُبيّنُ الخطوات التي يمكن أن يتّخذها الآخرون للتخفيف من التحدّيات المستعصية التي يواجهها المتضرّرون كافة.

المنهجية

هذا الدليل هو ثمرة تعاون بين تسع منظّمات مجتمع مدني [6] تعمل بموجب شراكة في ما بينها منذ أربع سنوات. وهو يُعدُّ المنشور الرئيس الثاني للمجموعة [7] وواحد من عدّة إنتاجات ومبادرات تهدف إلى رفع مستوى الوعي حيال محنة الضحايا السوريين وإلى الحثّ على العمل في سبيل الدفاع عن حقوقهم وتعزيز العدالة الشاملة في شأن الجرائم التي ارتُكِبَت بحقّهم. وفي حين تُزوِّدُ كلُّ منظّمةٍ المجموعة بولايةٍ مختلفةٍ وباقةٍ فريدة من نقاط القوّة، فهي، جميعها، تُركّز على تعزيز العدالة في مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة النطاق التي تُرتكَب بحقّ السوريين.

يتمثّل أحد الأهداف الأساسية للعمل الحالي في إعلاءِ أصوات المتضرّرين من الإخفاء القسري والاعتقال التعسّفي في إيصال قصصهم. لذلك، كانَ من الضروري أن تجمعَ المجموعة شهاداتٍ مباشرة من الضحايا. وقد استُكمِلت هذه القصص بأبحاث نظرية مكثّفة، وتحليل قواعد البيانات المتوفّرة من المقابلات، بالإضافة إلى إجراءِ مقابلات مع مُخبِرينَ أساسيين، والاستعانة بالمعرفة المتراكمة لدى المنظّمات السورية الثماني التي تتعامل مع هذه القضايا يوميًا، وبالخبرات التي قدّمتها منظّمة دولية واحدة تُعنى بسوريا ومجموعة من البلدان الأخرى.

انقسمت المنظّمات إلى ثلاث مجموعات فرعية كُلِّفَ كلٌّ منها جمع البيانات حول جانب معيّن من الإخفاء القسري والاعتقال، بما في ذلك العواقب اللاحقة المترتّبة على هذه الجرائم. ولهذا السبب، اختلفت الأسئلة والمنهجيات المُستخدَمة اختلافًا طفيفًا بين مجموعة وأخرى.

من بين ستة عشر شخصًا شاركوا في نقاشَي مجموعتَي التركيز، تلقّى ستّة أفراد، أو حوالى الثلث، إخطارات شبه رسمية بالوفاة عبر المستشفيات العسكرية التابعة للنظام السوري.

في الإجمال، أجرت المنظّمات التسع ١٢ مقابلة فردية ونقاشَيْن ضمن مجموعتَيْ تركيز شاركَ في كلّ منهما ثمانية أشخاص. وقد نُظِّمَت مجموعتا التّركيز ومعظم المقابلات في تركيا، باستثناء ثلاث مقابلات أُجريت عن بُعد بسبب القيود المفروضة للحدّ من تفشّي جائحة كوفيد-١٩. وقد كانَ جميع الأشخاص الثمانية والعشرين الذين أُجريَت معهم المقابلات والمشاركين في نقاشَي مجموعتَي التركيز من النساء. باستثناء شخصَيْن اثنَيْن، وقد تراوحت أعمارهم جميعًا بين ٢٤ و٦٠ عامًا، علمًا أنّ بعض المشاركين لم يذكروا سنّهم. ويمثّل المشاركون ١٢ منطقة في سوريا [8]، أي إحدى عشرة محافظة من أصل محافظات سوريا الأربع عشرة. ويعيش حاليًا ستّة وعشرون شخصًا من أصل المُشاركين الثمانية والعشرين في تركيا، في حين لا يزال اثنان منهم في سوريا. يُذكرُ أنّ أربعةً من المشاركين كانوا أنفسهم من عِدَادِ المعتقلين (ثلاث نساء ورجل واحد)؛ وأمّا الباقون فهم على صلةِ قرابةٍ بشخصٍ معتقل أو مخفيّ. وتجدرُ الإشارة إلى أنّ معظم المشاركين مِمّن لهم أقاربُ مفقودونَ هم زوجاتٌ اعتُقِلَ أزواجهنّ أو أُخفوا، في حينَ أنّ بعضَ المُشاركين قد فقدَ أحد الأبناء أو الأهل أو أبناء الإخوة، أو أحد الأنسباء أو أقارب آخرين. ولدى واحدة على الأقلّ من المُعتقَلات السابقات ابنان مخفيان، وفي بعض الحالات، كان للمشارك الواحد قريبانِ أو أكثر مِن عدادِ المخفيين أو المعتقلين.

التوزع الديمغرافي للمشاركين في الدراسة

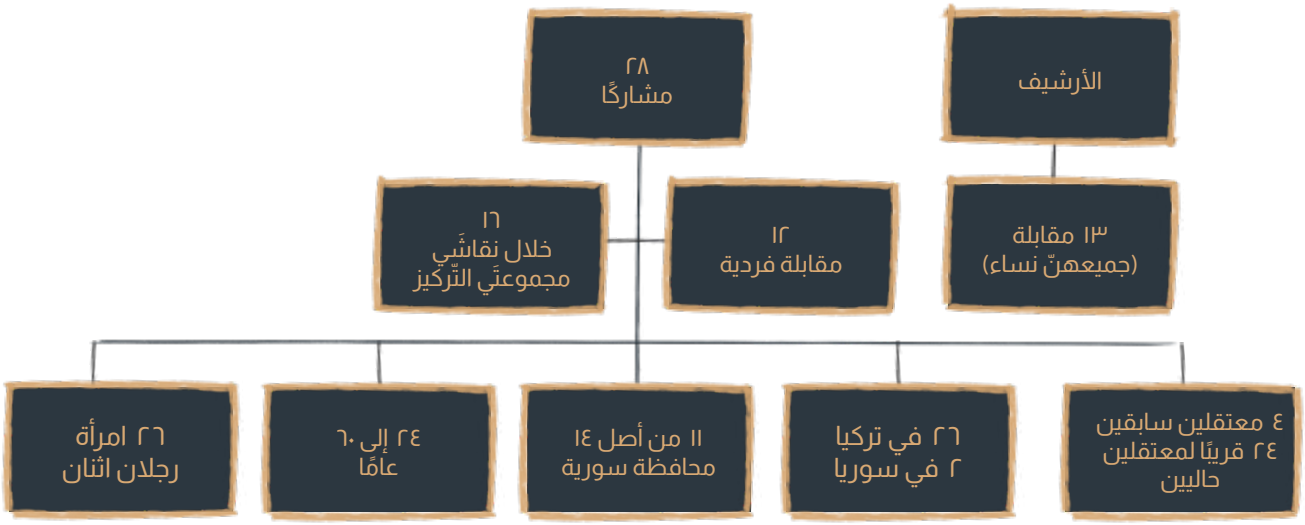

قـرّرت إحـدى المجموعـات الفرعيـة الثـلاث عـدم إجـراء أيّ شـكل مـن أشـكال جمـع البيانـات المباشـرة الجديـدة، واختـارت بـدلاً مـن ذلـك إجـراء تحليـل شـامل للأرشـيف المتوفّـر للشـهادات المباشـرة لـدى كلّ منظّمـة، وذلـك تفاديًـا لتعريـض المزيـد مـن الأشـخاص لأيّ صدمـة معنويـة لا لـزومَ لهـا أو الطلـب إلى أيّ شـخص عَيـش التجـارب السـيّئة التـي مـرَّ بهـا مجـددًا، علمًـا أنَّ المجموعـات التـي أجـرت المقابـلات وحلقتَـي النقـاش اتّبعـت بروتوكـولات تنظيميـة صارمـة للتقليـل مـن أيّ ضـرر مُحتمَـل أو أيّ تكـرار للصدمـات النفسـية. أمّـا المجموعـة الفرعيـة التـي لـم تُجـرِ بحثًـا جديـدًا فقامـت ببحـثٍ شـامل فـي أرشـيفها الـذي يضـمّ مـا يزيـد عـن ٥٠٠ مقابلـة، واختـارت فـي النهايـة ١٣ مقابلـة لإخضاعهـا لتحليـل معمّـق وإدراجهـا فـي الدليـل، وذلـكَ بنـاءً على صلـة القصـص بالموضـوع. ومـن بيـن هـذه المقابـلات البالـغ عددهـا ١٣، سـبعٌ أُجرِيَـت مـع زوجـات اعتُقـل أزواجهـنّ أو أُخفـوا؛ واثنَتـانِ مـع شـخصَين فقـدا والدَيْهمـا؛ واثنَـان مـع شـخصَيْن لديهمـا إخـوة مفقـودون؛ واثنتَـان مـع شـخصَيْن فقـدا أبناءهمـا.

لـم يسـتلم أحـدٌ مـن المشـاركين فـي نقاشـي مجموعتَـي التركيـز جثّـة أو أيّ رفـات لأقربائهـم، بصـرف النظـر عـن الخصائـص الديموغرافيـة للمشـاركين. ويُعتبَـر اسـتلام الجثّـة أمـرًا فـي غايـة الأهميـة بالنسـبة إلى أقربـاء المخفيين، فهـو يشـكّل دليـلاً قاطعًـا علـى أنّ الشـخص قـد تُوفّـي بالفعـل.

عملية البحث

اجتياز المستحيل

في معظم دول العالم، تبدأ رحلة البحث عن شخص مفقود في مركز الشرطة المحلّي، لكنَّ القواعد المعتادة هذه لا تنطبق في سوريا. فمن الناحية الرّسمية، يحقّ للأُسَر أن تطلبَ إلى الشرطة فتح تحقيق في المسألة، ويمكن لكم أو لأحد أقربائكم التوجّه إلى مركز الشرطة المحلّي القائم في مكان سكنكم أو حيث أُخفِيَ الشخص الذي أنتم في صددِ البحث عنه، وذلكَ للتبليغ عن فقدانه. وكلّ ما تحتاجون إليه قانونيًا للتقدّم بالبلاغ هو بطاقتكم الشّخصيّة.

ولكنّ القنوات الرسمية هذه قلّما تأتي أُكلها على أرض الواقع. فتزويدُكم بالمعلومات المُتوفّرة هو أمرٌ مرهونٌ بأهواءِ الشخص الذي تلتقونَهُ في مركزِ الشّرطة، إذ لا تتمتّعُ أجهزة الشرطة، عادةً، بصلاحية الوصول إلى معلوماتٍ مماثلة. ويبدو أنّ عددًا ضئيلاً جدًّا من الإجراءات الرّسمية موضوعٌ حيزَ التّنفيذ من أجل ضمان معاملتكم بشكل جيّد أو احترام حقّكم في معرفة مكان وجود قريبكم أو ما إذا كانَ على قيد الحياة أم لا. والأمرُ سيّانَ بالنسبة إلى الإجراءات الرسمية الخاصة بالإبلاغ عن فقدان شخص ما، فالشرطة غير مُلزَمة قانونًا بالردّ على استفساركم خلال مهلة محدّدة. لا بل ترفض الشرطة إجمالاً النظر في قضايا متعلّقة بالتوقيف أو الاعتقال، لأنَّ هيكلية أجهزة الأمن السورية تُحصّنها من رقابة الشرطة أو أيّ سلطة أخرى يمكن لعموم السوريين مراجعتها.

لذا، عادةً ما تُضطَرّ الأُسَر إلى التفتيش عن المفقودين بنفسها فتقصدُ المحكمةَ تلو الأخرى والجهاز الأمني تلوَ الآخر، بحثًا عن أجوبة. وكما هي الحال في معظم الأحيان في سوريا، نادرًا ما تحصل أُسر المعتقلين والمخطوفين والمخفيين قسرًا على أيّ معلومات مفيدة. وفي هذا الصّدد، تَصِف إيمان* [9]، وهي امرأة من تدمر فقدت زوجها، الجولة التي قامَت بها خلال البحث، قائلةً:

> «ذهبْتُ في أحد الأيّام إلى محكمة مكافحة الإرهاب عند الخامسة صباحًا ووقفْتُ أنتظر وسط حشدٍ كبير من الناس. دخلْتُ—أخيرًا—عند الساعة ١٢ ظهرًا إلى غرفة مليئة بسجلّات تحتوي على أسماء المعتقلين، بالترتيب الأبجدي. وكانَ أهالي المعتقلين يبحثون بأنفسهم عن الاسم الذي يريدونه. كانَ لديّ ١٠ دقائق للبحث، ولكنّني لم أجد شيئًا. أبلغني أحد العناصر هناك أنّه يوجد مركز قريب حيث يمكنني تقديم «ورقة مفقود». لا أذكر اسم المركز. قمْتُ بتقديم طلب، مع طوابع ورسوم بقيمة ١٥٠٠ ليرة [٣٠ دولارًا أميركيًا تقريبًا]. ثمّ أحالوني إلى فرع الشرطة العسكرية في القابون للاستعلام، وطلبوا إليّ أن أراجعهم إذا لم أعثر عليه هناك. فذهبت إلى الشرطة العسكرية وأبلغوني أنّ زوجي غير موجود هناك. فعدت إلى المركز نفسه، وقدّمت بلاغًا استلزمَ ٤٠ يومًا. وبعد فترة، ذهبَتْ حماتي إلى مشفى تشرين العسكري وأعطوها شهادة وفاة». [10]

إذا أردتم السير على خطى إيمان ومعظم الأُسَر في سوريا والبحث عن أحد أقربائكم، فمن المرجّح أن تضطرّونَ للبحث بمفردكم.

لا بدّ أن تُدركوا أنّه ما من آلية مُحدّدة للبحث. وعليه، يلجأ الناس إلى طرق مختلفة، يستندونَ في تحديدها إلى عادات قريبهم المَفقود أو ما سمعوه ربّما من زملائهم أو أصدقائهم أو الشهود. ولا يقوى الجميع على طرح الأسئلة أو خوض رحلة البحث من دون مساعدة، وذلك مفهوم لأنّ عملية البحث محفوفة بمخاطر جمّة. سوف نتطرّق إلى بعض هذه المخاطر في القسم التالي، ولكنّنا سنُجيب أوّلاً على بعض الأسئلة التي قد تراودكم حيال كيفية البدء برحلة البحث عن أقربائكم.

فقدتم أحد أقربائكم – ماذا تفعلون الآن؟

ما الذي تقوم به الأُسَر داخل سوريا وخارجها للحصول على أجوبة عن وضع أحبّائها ومصيرهم؟

عادةً ما تبدأ الأُسَر بالبحث عن أحبائها بعد مضي أكثر من يومين على اختفائهم، أو عندما يبلّغها أحد الشهود عن توقيف أحد أفرادها أو اعتقاله. وبناءً على عمر الشخص المخفيّ وحالته الوظيفية، فإنّ واحدةً من أُولَى الوجهات الّتي تقصدها الأسر بحثًا عن المعلومات هي مكان عمله. وكذا كانَ حال وداد* التي حصلت على بعض التفاصيل حول ما حدث لزوجها: «قال ربّ العمل إنّه في حوالي الساعة الحادية عشرة صباحًا، وقفت سيّارة أمن أمام المحلّ، ونزل منها أربعة عناصر يحملون السلاح». [11] ولم تُقدّمْ، آنذاك، أيّ شارات تعريفية أو تفسيرات.

ومن جُملةِ مصادر المعلومات المُمكنة أيضًا، الحواجز المجاورة، الّتي تخضعُ إمّا لسيطرة نظام الأسد أم حلفائه أم جهات أخرى غير تابعة للدولة، ويُحتمل أن يكونَ قريبكم قد أُوقِفَ عندها، وذلكَ على حدّ ما أفادت به ربى*، إذ قالت: «رافقت والدتي للسؤال عن شقيقَيْ عند الحاجز الموجود على الطريق الذي يسلكانه عادةً». [12] ففي بعض الحالات، يمكن أن يكون العناصر المتمركزونَ عندَ الحاجز قد رأوا حادثةً ما أو لديهم بعض المعلومات، في حالٍ كانوا قد شهدوا عملية

التوقيف أو نفّذوها بأنفسهم، كما يُمكنُ أحيانًا أن يُحدِّدُوا الوجهة الّتي يجب قصدها تاليًا. وهذا ما وصفَه رجلٌ يُدعى بسّام* في سياق حديثه عن بحثِهِ عن أحد أقربائه في حلب، إذ قالَ: «في اليوم الّذي تلاَ إخفاءَهُ، ذهبت لأسأل عنه عند الحاجز. فقال لي العناصر إنّه نُقِلَ إلى الأمن العسكري».[13]

في حال باءت تلك الجهود بالفشل، يمكنكم أن تحاولوا التواصل مع معارف أو مسؤولين على اتّصالٍ أو علاقةٍ وثيقة بالأجهزة الأمنية التابعة للنظام. وغالبًا ما تلجأ الأُسَر التي لا معارف لديها إلى وزير الدولة السابق لشؤون المصالحة الوطنية علي حيدر. هذا ما حصلَ لِسهير*، وهي امرأة من دمشق تبلغ من العمر ٥٤ عامًا، إذ أخبرتنا قائلة: «أحدُ أفرادِ عائلتنا تربطه صلة صداقة مع وزير في حكومة نظام الأسد، وهو علي حيدر، وزير المصالحة الوطنية السابق. حاولنا التحرّي عن مكان اعتقال زوجي وابني. واكتشفنا، «بالواسطة»، أنّهما معتقلان في الفرع ٢١٥، فرع المداهمة».[14] هذا وقد عمدَ آخرون إلى التواصل مع معارفهم في الفروع الأمنية، ومن بين هؤلاء، حسام* الذي أُخفِيَ والده، وهو يشرحُ ذلكَ قائلاً: «يعرف عمّي أشخاصًا يعملون في المؤسّسات الحكومية. فاتّصلَ بالمقدّم (ف.ع)، رئيس قسم المخابرات الجوّية في المطار. وسمحَ المقدّم لعمّي وأختي وزوجة عمّي بالتحدّث إلى والدي».[15]

ولكنْ، ماذا عمّن لا معارفَ له؟ بشكلٍ عام، يصعب على أسر الأشخاص المخفيين قسرًا توكيل محامٍ توكيلاً رسميًّا، لما يُرتّبُ ذلك من أخطار على المحامين. فلعلّك سمعت أنّ بعض الأشخاص يلجؤون إلى وسيط، مثل محامٍ أو سمسار، للقيام بالتحقيقاتِ، وذلكَ غالبًا مقابل مبلغ من المال، بدلاً من التواصل مباشرةً مع الجهات المعنيّة.[16] قد يبدو ذلك مغريًا، لكنّه محفوفٌ بالمخاطر. فقد تعرّضَ الكثير من الأُسَر للاستغلال أو الابتزاز على يد سماسرة أو وسطاء كُلِّفُوا نقلَ الرسائل بين الأُسَر من جهة وقوى الأمن أو الخاطفين من جهة أخرى. وغالبًا ما يطلب هؤلاء الأشخاص مبالغ مالية كبيرة لقاء الإدلاء بالمعلومات. لكن، نرجو منكم أن تصدِّقُوا قولَنَا بأنّ معظم المعلومات التي يدلي هؤلاء بها هي عارية مِن الصّحة وليست سوى محاولة لاستغلالكم. فخُذ مثلاً قصّة سميّة* التي تحدّثت عن الإجراءات الطويلة والمُكلِفة التي تكبّدت عناءَها على أمل رؤية زوجها.

> «ذهبتُ إلى دمشق، حيث مكثت في فندق وبدأت بالبحث عنه. قالوا لي إنّهم سيسمحون لي برؤيته مقابل مبلغ نصف مليون ليرة سورية، فوافقت. كلّ ما أردته هو أن أراه، أو أن أرى صورةً له وهو في السجن، أو أن أسمع صوته. [...] بقيتُ في الفندق عشرة أيّام. وكانَ ذلك خلال شهر رمضان، وكنْتُ صائمة. لم يكن لديّ مطبخ، فاضطررتُ إلى شراء الطعام وإنفاق الكثير من المال، وسرعان ما اكتشفت أنّها كانت وعودًا زائفة».[17]

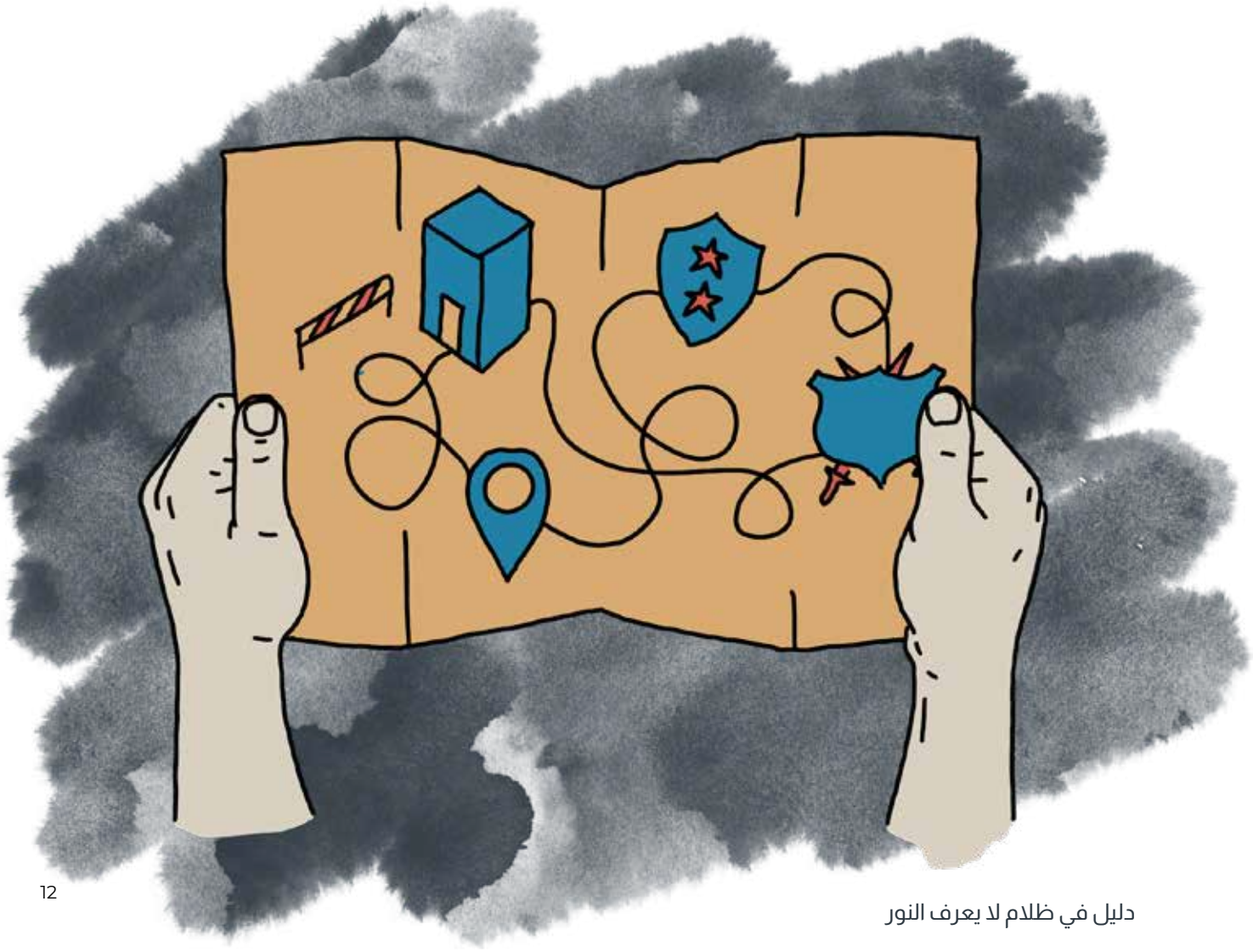

ولطالما شكّلت وسائل التواصل الاجتماعي مصدرًا للمعلومات لبعض الأُسَر أيضًا. فالمعتقلون الذين يُطلَق سراحهم يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي لنشر أسماء المعتقلين الآخرين الذين التقوا بهم في محاولةٍ لإيصال معلومات عنهم إلى ذويهم. كذلك، يُبادِر بعض المجموعات والناشطين على شبكة الإنترنت إلى جمع معلومات من ضبّاط انشقّوا عن النظام للحصول على أسماء المعتقلين في مراكز معيّنة. هذا ويستخدم بعض المسؤولين وسائلَ التواصل الاجتماعي للتواصل مع أُسر المعتقلين والإدلاءِ بمعلوماتٍ، معظمها غير صحيح، مقابل المال. ويصعبُ التحقّق من صحّة المعلومات التي ترد عبر وسائل التواصل الاجتماعي، الأمرُ الّذي يحول دون التّعويل عليها. ففي الواقع، كما هي الحال في كلّ ما يتعلّق بعملية البحث، من المرجّح أن تكتشفوا أنّ تجربة البحث على شبكة الإنترنت قد تكون مُجهِدَة وأليمة، على غرار ما حدثَ لِسهير الّتي قالت: «بدأ اسم زوجي ينتشر على صفحات التواصل الاجتماعي وتنسيقيات الثورة. وكانوا يقولون إنّه قُتِلَ تحت التعذيب».[18]

وفي نهاية المطاف، تبدأ رحلة البحث لدى الكثير من الأُسَر أو تنتهي عند أبواب سجن ما أو مقرّ أحد الأجهزة الأمنية، حيث يُعتقد أنّ الشخص المفقود قد أُلقِيَ القبض عليه. وقد يُضطرّ كثيرون منكم إلى خوض هذه الرحلة من دون مساعدة، إلّا إن حالفكم الحظّ فوجدتم شخصًا يُرافقكم في رحلتكم تلك، على غرار ما حصلَ لِسميرة*، زوجة أحد المعتقلين من حلب، إذ تقولُ: «ذهبت مع أحد أقرباء زوجي للبحث عنه. وقد سألنا عنه في فرع الأمن العسكري، باعتبار أنّ لديه معارف هناك».[19]

في بعض الحالات، عندما يكون المعتقل محتجزًا لدَى الشرطة أو بموجب أمر من المحكمة أو بموجب إجراء رسمي آخر، تقومُ تلك السلطات بالإفادةِ بمعلومات حديثة عن وضع قريبكم، وذلكَ على غرارِ ما حدثَ لإيمان، المرأة التي طلبت الحصول على معلومات عن زوجها من فرع الشرطة العسكرية في القابون، فقدّمت بلاغًا في هذا الشّأن، وطُلِبَ إليها مراجعة الفرعِ بعد ٤٠ يومًا. وحينَ حضرت إيمان إلى الفرع، أُعطِيَت شهادة وفاة وساعة يدِ زوجها وهاتفه المحمول ومحفظته.[20]

ولكنْ في معظم الأحيان، ولا سيما عندما يكون المعتقل محتجزًا بشكل مباشر لدى أحد أجهزة المخابرات الرئيسة الأربعة، لن تحصلوا على أيّ معلومات مفيدة إطلاقًا. فقد يُخبروكم أنّهم لا يملكون أيّ معلومات قط، تمامًا كما حصلَ في حالة سهير، إذ رفضت قوّات الأمن السورية أن تؤكّد أو تنفي وجود ابنها في سجونها.[21] في المُقابل، قد تُصرّ سلطات أخرى على أنّ قريبكم لم يتعرّض للاعتقال قط،[22] وقد يبتزّونَ مالكم لقاء إيفادتكم بالمعلومات (كونوا حذرين: في حال دفعتم المال، ليسَ من المضمون أن تحصلوا على المعلومات التي تحتاجون إليها). فقد تعرَّضَ بعض الأشخاص الذين تحدّثنا إليهم للعنف أو المضايقة أو التهديدات. وفي هذا الصّدد، روَت نور* من حلب القصّة التالية:

> «ذهبَ والد [زوجي] إلى فرع الأمن العسكري في اللاذقية. أعطوه رقمًا وقالوا له إنّ عليه مراجعة مشفى تشرين العسكري في دمشق. وقيلَ له إنّ ابنه قد توفّي، ويمكنه رؤيته تحت الأرض بموجب الرقم الذي أُعطيَ له. ولكنْ، بما أنّ والده كبيرٌ في السنّ، لم يتابع الأمر. وما زالَ أشقّاؤه يستعلمون عنه، إلّا أنّهم لا يحصلون على أيّ معلومات».[23]

حتّى لو لم تواجهوا حالة مشابهة، فيُرجّحُ ألّا تكون أيّ معلومةٍ تحصلون عليها جديرة بالثّقة.[24] فغالبًا ما تناقِض السلطات بعضها بعضًا أو قد يتعذّر عليها في الواقع تحديد مكان احتجاز السجين، تمامًا كما حصلَ لِهبة* الّتي قالت:

> «وصلتني أخبار عن [زوجي] بعد مرور سنة وشهرَيْن على اعتقاله [...] نقلوه إلى فرع المخابرات في الشام، ولكنْ لم يُنقَل بعد إلى [سجن] عدرا. ما زلنا نحاول الحصول على معلومات، ولكن يُقال لنا إنّ قضيته لم تُحَل بعد إلى التحقيق».[25]

ففي نهاية المطاف، يعود لمكتب الأمن الوطني، الذي يشرف على الأجهزة الأمنية التابعة للنظام، اتّخاذ القرار في الإفصاح عن معلومات عن قريبكم أو عدمه وفي اختيار توقيت ذلك. ولكن، نادرًا ما يستجيب المكتب للطلبات. لذلك، على غرار الأُسَر الأخرى، ستلجؤون، على الأرجح، إلى الحصول على معلومات من مصادر غير رسمية، بما في ذلك المعتقلين السابقين في مركز الاعتقال الذي تعتقدون أنّ قريبكم محتجز فيه أو إحدى المنظّمات الكثيرة التي تجمع بيانات حول المعتقلين. فهذه المنظّمات تُقارِنُ البيانات التي جمعتها بالمعلومات التي يُقدّمها الأشخاص المُفرَج عنهم، وتُنظّم أحيانًا لقاءات بين المعتقلين الذين أُطلق سراحهم وأُسر الضحايا. وفي هذا السياق، شرحت سهير قائلةً: «في فترة الستّة أشهر نفسها، تمّ الإفراج عن رجل من الفرع ٢٢٧، يبلغ من العمر ٤٥ عامًا، كانَ قد اعتُقِل في الزنزانة نفسها مع ابني. أعطاه ابني رقم هاتفي المحمول من أجل التواصل معنا».[26]

ماذا نعرف عن الزيارات إلى السجون؟

لا يُسمَح للأقارب بزيارة أحبّائهم المُعتقلين. وبناءً على المعلومات المتاحة لنا، يتبيّنُ أنّ اللجنة الدولية للصليب الأحمر نفسها لا تقوم بزيارة المراكز الواقعة ضمن المجمّعات الاستخباراتية أو العسكرية، وهي لا تُحرزُ سوى تقدُّمٍ محدودٍ في

تيسير التواصل بين الأُسَر والسجناء. ووفقًا لما تيسَّرَ لنا من معلومات، علِمنا أنّهُ يُسمَح للأقارب من الدرجة الأولى بزيارة المعتقلين في بعض السجون المدنية، مثل سجن عدرا في ريف دمشق، أو الاتّصال بهم، وذلك أثناء نظر المحكمة في قضيتهم.[27] أمّا السجون العسكرية، مثل سجن صيدنايا، فلا تسمح بزيارة السجناء إلاّ أثناء قضاء محكومياتهم. وفي معظم الأحيان، لا يُسمَح بزيارة المعتقلين أو الاتّصال بهم إذا كانوا قيدَ المُحاكمة في مراكز الشرطة العسكرية أو في أحد السجون العسكرية الرسمية أو في سجن صيدنايا. ويمكن للأسر طلب القيام بزيارات دورية عبرَ مراكز الشرطة العسكرية، ولكنّكم قد لا ترغبونَ في ذلكَ. ففي حال استطعتم الحصول على إذن للزيارة، فهيِّئوا أنفسكم لاحتمال أن تكون الزيارة قصيرة جدًا وأن تُختزل بدقيقةٍ واحدة أو دقيقتَين. وقد أفادَت أُسر كثيرة إلى أنَّ أقرباءها تعرّضوا للتعذيب أو التعنيف بعد الزيارة.

ما الذي يجب القيام به في حال لم تقدّم السلطات معلومات صريحة حول مصير أحبّائكم أو أماكن تواجدهم؟

إنَّ شبكة الروابط العائلية التابعة للّجنة الدولية للصليب الأحمر تُقدِّم المساعدة للأشخاص في البحث عن ذويهم وفي إعادة التواصل معهم. وصحيحٌ أنَّ في دمشق بعثةً للّجنة الدولية للصليب الأحمر، ولكننا لا نستطيع تأكيد مدى فعالية عملياتها في الوقت الحاضر. إذا كُنتم تعيشون خارج سوريا، يمكنكم زيارة مكتب الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر في الدولة التي تُقيمون فيها حاليًا. وللحصول على المزيد من المعلومات حول المساعدة التي تُقدّمها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، يمكنكم زيارة الموقع التالي: https://familylinks.icrc.org. بالإضافة إلى ذلك، قامت اللّجنة الدولية لشؤون المفقودين بتطوير مركز الاستفسار عن المفقودين الذي يعتبر مكانًا تُجمعُ وتُخزَّن فيه البيانات الجوهرية المتعلقة بالبحث عن المفقودين، فيُشكّلُ، بذلك، مرجعًا للأشخاص المعنيين، ويُمكنُ الوصول إليه عبرَ الانترنت من جميع أنحاء العالم. وفي إمكانكم استخدام هذه الأداة لتقديم المعلومات عن أشخاص مفقودين أو للحصول عليها عبر الرابط التّالي: https://oic.icmp.int/index.php?w=mp_reg&lang=ar

ما الذي ينبغي توقّعه بعد أن أصبح أحد أحبّائكم في عداد المخفيين؟

بعد أن تحلّ عليكم المصيبة الكبرى، أي بعد أن تصبحوا جزءًا من الشريحة الواسعة من السوريين المتأثّرين، بشكلٍ أو بآخر، بالإخفاء القسري أو الاعتقال التعسّفي، عليكم أن تتحضّروا جيّدًا للرحلة الطويلة التي تنتظركم. لقد سبقَ أن رأيتم مدى صعوبة التبليغ عن فقد أحد أحبّائكم، أو البدء برحلة البحث عنه. لعلّكم تتساءلون: ما هي الأمور الأخرى التي يمكن توقّعها؟ التهديدات والعنف وخطر الاعتقال والاستغلال الاقتصادي والابتزاز والفُرَص الاقتصادية الضائعة، أو حتّى التهجير... كلّها أمورٌ قد تصبح جزءًا من مستقبلكم القريب. أمّا إذا كُنتم من بين الذين أُطلق سراحهم بعد الاعتقال، فكابوسكم لم ينتهِ بالضرورة بعد. فقد تعجزون عن العودة إلى حياتكم الطبيعية، نتيجة فقدانكم لوظيفتكم أو أسرتكم. وقد تُجبَرون على التكيُّف مع الانعكاسات السلبية الطويلة الأمد المُترتّبة على صحّتكم الجسدية والنفسية. في الحقيقة، أمامكم طريقٌ طويلٌ وشاقّ.

التهديدات أو أعمال العنف أو المضايقات وخطر الاعتقال

لعلّ إحدى النتائج الكثيرة التي عليكم مواجهتها نتيجة إخفاء أحد أقربائكم أو اعتقاله بشكل تعسّفي أو خطفه، هي التهديدات وأشكالُ العنف والمضايقات والمخاوف، الّتي تتربّصُ بكم أثناء محاولتكم إيجاد قريبكم وحتّى أثناءَ مضيّكم في حياتكم اليومية. وكلّما راجعتم جهة رسمية، للحصول على أوراق ثبوتية لأولادكم مثلاً، أو لتسجيل وفاة أحد أحبّائكم إذا اعتبرتم أنّه توفّي بالفعل، ستتعرّضون على الأرجح لسوء المعاملة أو الاعتداء. وقد تُكنّونَ بقريبٍ إرهابي، وتُصبحونَ، أنتم أيضًا، مِن عدادِ المطلوبين. فهذا ما حدثَ لِنور، وهي تشرحُ ذلكَ قائلةً: «عندما اعتُقِلَ زوجي، لم أبحث عنه، لأنّني أصبحت مطلوبة مباشرةً، وتمّ تعميم اسمي على الأجهزة الأمنية. وفي اليوم التالي لاعتقال زوجي، كانَت الأجهزة الأمنية تبحث عنّي»[28]. وفي السّياقِ نفسه، أُخبرتنا إيمان عمّا حصلَ بعد إخفاء زوجها، قائلةً: «بسبب الخوف الشديد وبما أنّني مطلوبة من النظام، لم أقم بالكثير من الإجراءات الإدارية». ولعلّ ما فاقمَ خوف إيمان هو اعتقالها سابقًا عند نقطة تفتيشٍ لمجرد أن تشابهَ اسمها واسم امرأةٍ مطلوبة. لكنّ الحظَّ حالفها، نوعًا ما، إذ أُطلِق سراحها بعد وقت قصير من استجوابها، لكنَّ الحادثة أثّرت فيها أثرًا عميقًا.[29]

وحتّى إنْ لم تتعرّضوا للاعتقال، عليكم أن تتحمّلوا كمًّا هائلاً من الإذلال والمعاملة اللاإنسانية والشتائم، وحتّى التهديد بالقتل. وإذا كُنتِ امرأة، فقد تتعرّضين للانتقاد من أقربائك أو مجتمعك لمحاولتكِ البحث عن ذويكِ، وقد يُلقى اللوم عليكِ بسبب أشكال العنف أو المضايقات التي تعرضتِ لها. وهذه تجربة مروّعة. فعناصر الأمن يبذلونَ كلّ ما في وسعهم لمحاولة تخويف الأقرباء الباحثين عن ذويهم وتهديدهم. فبعد وقوع ابن وداد* في الاعتقال، وصفت لنا خوفها من نظرات عناصر الأمن إليها ومن شتمهم إياها وإهانتها وإذلالها، حتّى عندما كانت تتوسّل إليهم توسّلاً في منتهى الإنسانية، فتقولُ: «كانت نظرات العناصر لي عبارة عن نظرات حقد وكراهية. وقد سمعْتُ أحدهم يقول: «هذه أمّ أحد الكلاب الموجودة لدينا في الداخل». ساورني خوفٌ كبير بعد دخولي.» وتُكمل وداد، قائلةً: «قُلْتُ له: اعتبرني أمّك. أرجوك أن ترحم ولدي. دعني أخرِجه معي، وأنا أعدك بأنّه لن يفعل شيئًا يُغضبك. فقالَ لي: حذاء أمّي أشرف منكِ».[30]

وهـذا مـا يُحـوّلُ عمليـات الاستفسـار والاسـتعلام لـدى فـروع المخابـرات ومراكـز الاعتقـال إلـى تجربـةٍ مرعبـة. فأُسَـرٌ كثيـرة تخشَـى طـرح أي سـؤالٍ كان، ولا سـيّما تلـك التـي لا تحظـى بدعـم مجتمعهـا أو الأُسـر المهجـرة داخليًـا أو خارجيًـا، أو الأسـر الّتـي غالبًـا مـا يعتبـرُ المسـؤولون الحكوميّـون أفرادَهـا خائنيـن. فقـد رَوَت آيـات* مـن اللاذقيـة أنّـه بعـد فقـدان قريبهـا، لـم يحـاول أهلـه الاسـتعلام عنـه «لأنّ ذلـك يشـكّل تهديـدًا لحياتهـم».[31] لا شـكَّ فـي أنَّ هـذا الخـوف مبـرّر، لكـنْ، إن كُنتـم مِمّـن عـزمَ علـى خـوض عمليـة البحـث وعـدم الاكتـراث لـكلّ تلـك الروادع، فسـتجدُون أنفسـكم مضطرّيـن إلـى المضـي بهـذه العمليـة بمفردكـم. وفـي غالبيـة الأحيـان، لـن يرغـبَ أحـدٌ فـي مرافقتكـم. وقـد اختبـرت ميسـاء* مـن حلـب، البالغـة مـن العمـر ٣٢ عامًـا، ذلـك فـي خـلال بحثهـا عـن زوجهـا، إذ تشـرحُ قائلـةً: «اعتُقِـلَ شـخص عندمـا ذهـبَ ليسـأل عـن ابـن عمّـه. لا أحـد يعـرف أيـن هـو الآن. لـم يجـرؤ أحـدٌ علـى الذهـاب معـي إلـى فـروع المخابـرات، فقصدتهـا جميعًـا... بمفـردي.»[32]

وليسَ الخـوف علـى سـلامتكم أثنـاء البحـث وحـدهُ مـا عليكـم أن تتحسّـبوا لـه. فبعـض الأُسَـر تخشـى أن يتعـرّض قريبهـا المحتجز لـردود فعـل انتقاميـة إذا سـعت إلـى إيجـاده. وفـي هـذا الصّـدد، تقـول سـعاد* مـن حمـص: «لـم نُراجِـع أيّ جهـة [بشـأن شـهادة الوفـاة]، لأنّنـا اعتقدنـا أنّنـا بسـؤالنا عنـه ربّمـا نُسـبّب لـه الضـرر أكثـر ممّـا نسـاعده، وربّمـا يقومـون بتصفيتـه». وأفـادت سـعاد كذلـك بأنّهـا لـم تتوجّـه، منـذ إخفـاء زوجهـا، إلـى أيّ دوائـر رسـمية، ولا حتّـى لإنجـاز معاملـة كانـت قـد بـدأت بهـا، مثـل الحصـول علـى الأوراق الثبوتيـة الخاصّـة بابنهـا.[33]

كونوا مستعدّين للدخول في حلقة مفرغة

حتّـى لـو نجحتـم فـي اجتيـاز مرحلـة التهديـدات والتعذيـب، وفـي إيجـاد شـخص تتحدّثـون إليـه، احـذروا المعلومـات التـي تحصلـون عليهـا، كمـا سـبقَ أن نصحناكـم. فغالبًـا مـا ينكـر عناصـر الأمـن معرفـة أيّ معلومـات عـن الأشـخاص المخفييـن، أو قـد يتعمّـدون تضليـل الأُسَـر لإبقائهـا فـي حلقـةٍ مفرغـة: فقبـل أن تنجـح وداد فـي نهايـة المطـاف فـي معرفـة مـكان ابنهـا وخـوض المواجهـة الأليمـة مـع العناصـر الذيـن كانـوا فـي الخدمـة (انظـر أعـلاه)، ذكـرت أنّهـا اضطُـرّت إلـى زيـارة الكثيـر مـن الفـروع الأمنيـة، وجميعهـا نكـرت أنَّ ابنهـا مُعتقَـل لديهـا. فقـد زعـمَ كلُّ فـرعٍ أنّهـم فقـدوا أثـره.[34]

رَوَت سـمر*، البالغـة ٢٨ عامًـا، أنّـه فـي المـرّة الأخيـرة التـي رأت فيهـا زوجهـا فـي سـجن صيدنايـا، طلـبَ إليهـا أن تتوقّـف عـن زيارتـه وتتحمّـل الفـراق إنْ كانـت تحبّـه فعـلاً. تخيّلـوا قسـاوة التعذيـب الـذي كانَ يتعـرّض لـه، ثـمّ تخيّلـوا صعوبـة وقـع هـذه الكلمـات علـى مسـامعها. كانَ ذلـك آخـر مـا سـمعته سـمر عـن زوجهـا.

أمّـا قضيـة حسـام فكانـت أكثـر تعقيـدًا. فقـد زعـمَ فـرع الأمـن العسـكري فـي حلـب إطـلاق سـراح والـده، لكـنَّ حسـام أدركَ أنَّ الأمـر غيـر صحيـح لأنَّ والـده كانَ حتمًـا ليذهـبَ إلـى منزلـه فـي منطقـة بسـتان القصـر لـو تـمّ الإفـراج عنـه. وعلـى الرغـم مـن ذلـك، نفـى الجهـاز الأمنـي بشـكلٍ قاطـع امتلاكـه أيّ سـجلّ عنـه فـي أيّ مـن فروعـه. وكانـت هـذه الإجابـة تُشـعِر حسـام وأسـرته كلّهـا بضـرورة الاسـتمرار فـي السـعي إلـى إيجـادِ سُـبُل جديـدة فـي محاولـةٍ للحصـول علـى أجوبـة بـدلاً مـن سـلكِ طريـقٍ مُضلّـلٍ.[35] وفـي آخـر اتّصـالٍ أجريناهُ مـع حسـام، كانَ لا يـزال يجهـل مصيـر والـده.

قد لا تأتِي الزيارات على قدرِ توقّعاتكم

قـد تنجحـون فـي نهايـة المطـاف فـي معرفـة مـكان وجـود قريبكـم ومـا إذا كانَ محتجـزًا فـي مـكانٍ يُسـمح فيـه بالزيـارات، أي السـجون المدنيـة الحكوميـة بشـكلٍ عـام، كسـجن عـدرا أو سـجن حلـب المركـزي (على عكـس الفـروعَ الأمنيـة). وقبـل أن تعتبـروا أنفسـكم محظوظيـن، كونـوا علـى يقيـن بأنّكـم قـد تتعرّضـون للمضايقـة أو العنـف علـى مـرأى قريبكـم، أو قـد يتبيّـن لكـم أنّـه يتعـرّض للتعذيـب بعـد كلّ زيـارة.

وإذا سُـمِحَ لكـم بزيارتـه، غالبًـا مـا تكـون الزيـارة قصيـرة جـدًا وخاضعـة لقيـود مشـدّدة. فعـادةً مـا يبقـى عناصـر الأمـن حاضريـن طيلـة فتـرة الزيـارة، ليسَ لضمـان راحتكـم بـل غالبًـا لشـتم المعتقـل و/أو الزائـر وتهديدهمـا، فـي محاولـةٍ لترهيبهمـا وابتزازهمـا وإذلالهمـا. هـذا مـا حـدثَ لِـوداد عندمـا نجحـت أخيـرًا فـي الدخـول لرؤيـة ابنهـا. إذ تُفيـد وداد، فـي شـهادتها، بـأنّ عناصـر الأمـن بـدؤوا بضـرب ابنهـا أمـام عينَيْهـا، فيمـا كانـت تتوسّـل إليهـم للتوقّـف والتحلّـي بالرحمـة. وبـدلاً مـن أن يتوقّفـوا، هدّدوهـا باعتقالهـا أيضًـا.

> «جـاءَ العناصـر وهـم يُمسـكون بابنـي، وآثـار التعذيـب واضحـة علـى جسـده. لاحظْـتُ كدمـةً كبيـرة وداكنـة تحـت عينـه اليسـرى، لا شـكّ أنّهـا ناتجـة عـن لكمـة تعـرَّضَ لهـا. عنـد دخولـه، قـال لـه الضابـط: «يجـب أن تنـام أمّـك عندنـا اليـوم؛ مـا رأيـك؟» لـم يتكلّـم ابنـي، لكنّهـم بـدؤوا بضربـه أمامـي. لـم أسـتطع التحمّـل، فسـارعت إلـى تقبيـل قـدم الضابـط. بعـد ذلـك، لـم نسـتطع معرفـة أيّ خبـر عـن ابنـي، لا فـي فـرع المخابـرات الجوّيـة ولا فـي فـرع المخابـرات العامّـة، ولا فـي أيّ مـكان آخـر».[36]

ورَوَت سـمر*، البالغـة ٢٨ عامًـا، أنّـه فـي المـرّة الأخيـرة التـي رأت فيهـا زوجهـا فـي سـجن صيدنايـا، طلـبَ إليهـا أن تتوقّـف عـن زيارتـه وتتحمّـل الفـراق إنْ كانـت تحبّـه فعـلاً. تخيّلـوا قسـاوة التعذيـب الـذي كانَ يتعـرّض لـه، ثـمّ تخيّلـوا صعوبـة وقـع هـذه الكلمـات علـى مسـامعها. كانَ ذلـك آخـر مـا سـمعته سـمر عـن زوجهـا.[37]

النزوح واللجوء

قد يشكّل الخوف والتهديدات والعنف سببًا كافيًا يدفعكم إلى مغادرة بلدتكم والانتقال إمّا إلى منطقةٍ أخرى في سوريا أو إلى بلدٍ آخر. فلِمَ ستبقونَ هناك إذا كُنتم تعيشون في خوفٍ من تعرّضكم أو أحد أولادكم للتوقيف أو الاعتقال أو الإخفاء القسري في أيّ وقت؟ فبمجرّدِ خضوعِ شخصٍ واحد لمُراقبة النظام أو أحد الفصائل المسلّحة الأخرى، تقعُ الأسرة بأكملها في دائرة الخطر. في المقابل، تزيدُ المغادرةُ عمليةَ البحث عن قريبكم صعوبةً وكلفةً، لا سيّما إذا غادرتم البلاد هربًا. فقد تجدون أنّ قرار المغادرة واحتمال تركِ قريبكم خلفكم هو قرارٌ مروّع، ولكنّ ذلكَ هو واحدٌ من الخيارات الصعبة الّتي عليكم أن تواجهوها الآن بعد أن أصبحَ الاعتقال أو الإخفاء جزءًا من واقعكم.

هذا ما حلّ بوداد. فبعد التجربة المروّعة التي قاستها أثناء زيارتها ابنها، بشّجعها أشقّاؤها على مغادرة دمشق والتوجّه إلى إدلب لحماية أبنائها وبناتها الآخرين.[38] وتجدرُ الإشارةُ هَا هنا، إلى أنّ معظم المشاركين في المقابلات ونقاشي مجموعتَي التّركيز، الذين رووا قصصهم لصالح هذا الدّليل، لم يعودوا يُقيمون في بلداتهم الأصلية أو حتّى في سوريا. لقد تتعدّد الأسباب التي دفعتهم إلى المغادرة، لكنْ يبقى أثر الاعتقال أو الإخفاء والخوف من أن يتعرّض فردٌ آخر من الأسرة للاعتقال هو السبب الأبرز للمغادرة.

في هذا الصّدد، تحدّثت ريما*، التي اعتُقِلَت أثناء عملها في أحد مستشفيات حمص، عن نزوح أسرتها وتأثير ذلك على أولادها.

> «النزوح حرمَ أولادي تعليمهم. نزحنا قسرًا بسبب اعتقالي في السابق وخشيةً من أن يتمّ اعتقالي مرّة أخرى. ولم يستطع ابني تقديم امتحاناته. تعرَّضَ أحد أصدقائه للضرب بالبنادق على يَد عناصر الأمن عند نقطة تفتيش في طريقه إلى مركز الامتحانات لأنّهم عثروا معه على التبغ العربي. وعندما ذهبَ ابن جيراننا للحصول على شهادته، تمّ اعتقاله وحُكم عليه بالسجن لمدّة ستّ سنوات.»[39]

إذا كُنتِ من النساء اللواتي اعتُقلنَ سابقًا، مثل ريما، فأنتِ أكثرُ عرضةً للنزوح. وليسَ ذلك مستغربًا نظرًا إلى الخطر الذي قد تتعرّضين له إذا بقيتِ حيثُ كُنتِ، إلاّ أنّ الخوف قد لا يكون العامل الوحيد الذي يُملي عليكِ قراراتكِ. فقد يُمارسُ عليكِ أفرادُ أسرتك أو مجتمعكِ ضغوطًا شديدة ترغمكِ على المغادرة - وفي أفضل الحالات، قد تكون هذه الضغوط ناتجة عن محاولتهم لحمايتكِ. أمّا في أسوأ الحالات، فقد يوجّهون إليكِ اللوم، كونكِ امرأة، لأنّكِ تعرّضتِ للاعتقال في الأساس. وغنيٌّ عن القول إنّهم سيُطلقونَ عليكِ أحكامهم المسبقة حول ما يمكن أن تكوني قد مررتِ به أثناء الاعتقال، لكنّ ذلكَ مسألةٌ سنتطرّقُ إليها مُطوّلاً في قسمٍ لاحق.

عندما تقرّرين المغادرة، عليكِ أن تعرفي أنّ العودة ستكونُ محفوفةً بالمخاطر. فالنظام السوري سيعتبركِ خائنة، ويُرجّحُ أنّه لن يُرحّب بعودتك. فقد صرّح عصام زهر الدين، أحد كبار قادة الحرس الجمهوري، في تصريح عبر التلفزيون السوري، قائلاً: «مَن هرب ومَن فرّ مِن سوريا إلى أي بلد آخر، أرجوك لا تعود لأن، إذا الدّولة سامحتك، نحنُ عهدًا لن ننسى ولن نُسامح. ونصيحة ألاّ يرجع أحد منكم.»[40]

توقّعوا دفع... أموال طائلة

لا يُسبّب التعاملُ مع جرائم الإخفاء القسري والاعتقال التعسّفي الصدمة والإرهاق الجسدي والنفسي فحسب، بل قد يكون خطيرًا ومكلفًا كذلك الأمر.[41] فقد ازدهرت سوقٌ سوداء على هامش قضايا الإخفاء القسري، وذلكَ لاستغلال العقبات التي وضعها نظام الأسد أمام العائلات التي تبحث عن أحبائها.[42] فالأشخاص الذين يدّعونَ أنّهم سماسرة، وهم في الأصل أشخاصٌ مُبتزّون، سيكونون على أهبة الاستعدادِ لاستغلال ضعفكم، وسيطلبون منكم المال أو أشياء أخرى قيّمة مقابل إعطائكم معلوماتٍ يزعمون أنّها مُفيدة. وإذا كنتم تعتقدون أنّ الأمر يستحقّ كلّ هذا العناء، عليكم التريّثَ ومُعاودة التّفكير مليًّا في الأمر. فكما وردَ آنفًا، إنّ هؤلاء الأشخاص، الذين يعملون بمعظمهم كوسطاء لصالحِ مسؤولين في نظام الأسد أو لجهات أخرى، يقبضونَ أموالكم ثمّ يتوارون عن الأنظار.[43]

أمّا سهير وأفراد أسرتها، فقد تعرّضوا لشكلٍ آخر من هذه الممارسة وأشدّ خبثًا. فقد استغلّ السماسرة يأسها بعد إخفاء ابنها وزوجها في دمشق، وطلبوا إليها دفع مبلغ نصف مليون ليرة سورية (١٠٠٠ دولار أميركي) لقاء إدلائهم لها بمعلوماتٍ ووعدِهم إيّاها بالإفراج عنهما. وتروي سهير الحادثة قائلة: «بعد ثلاثة أسابيع، قيلَ لنا إنّه سيصدر عفو عام عن جميع المعتقلين، وابني سيكون بينهم، لكنّ زوجي سوف يتأخّر قليلاً. إلاّ أنّ الأشخاص أنفسهم الذين يؤدّون دور «الواسطة» كانوا يعلمون مسبقًا أنّ زوجي قد قُتِل في أحد الفروع الأمنية».[44]

وليسَ المبتزّون وحدهم مَن سيحاولون استغلال وضعكم. فالأشخاص الجديرُون بالثّقة، كالمحامين وغيرهم ممّن يدّعون قدرتهم على الوصول إلى المخفيين، يفرضون تكاليف هائلة لقاء نقل رسائل إلى المعتقلين، أو تقديم المساعدة بطرق مختلفة.[45] صحيحٌ أنّ هؤلاء يُنفّذُونَ ما يُطلبُ إليهم في بعض الحالات على الأقلّ، لكنّ ثمنَ ذلكَ مرتفع دائمًا.

فعلى حدّ تعبيرِ روان*، عندما يتعرّض شخصٌ ما للإخفاء القسري، «يصبح جميع أفراد الأسرة في عداد المشتبه فيهم،

ويقطعُ جميع الناس علاقاتهم بالأسرة. وهكذا، يصبح الأهالي بحاجة ماسّة إلى المساعدة من أيّ شخص، سواء أكان جيّدًا أم سيّئًا».[46] لقد أُوقِف ابن روان البالغ ٢٤ عامًا من العمر في سنة ٢٠١٢ بتُهمة المشاركة في احتجاجٍ في إدلب. ومنذ ذلكَ الحين، لم تسمع روان عنه خبرًا.

أيًّا كانَ الشخص الذي يعدكم بتوفير المعلومات، احذروا منه، فليست التكاليف الّتي يطلبها وحدها ما يُشكِّلُ مدعاةَ قلق. فعلى حدّ ما أوضحناه أعلاه في قضية سميّة، قد ينتهي بكم الأمر بالسفر إلى جميع أنحاء البلاد وإنفاق المال على النقل والإقامة، وذلكَ بناءً على وعودٍ زائفة.

فالتكاليف سالفة الذكر كلّها ليست سوى التكاليف المباشرة التي قد تتكبّدونها خلال البحث. فقد تتكبّدونَ أيضًا خسارة مدخولكم، وذلكَ لجملةٍ من الأسباب: فقد تُجبَرون على ترك وظيفتكم لأنّكم متخوّفون من الاعتقال أو قد تواجهون عمليات اعتقال وعنف متكرّرة في مكان عملكم. وقد تُضطرّون أيضًا، بصفتكم فردًا من أفراد العائلة، إلى تخصيص كامل وقتكم للبحث عن أحبّائكم، ما يَحول دون احتفاظكم بوظيفتكم؛ أو قد تتدهور حالتكم الصحّية نتيجة الإخفاء؛ أو قد تتعرّضون للوصم أو قد يخشَى الآخرون التعاملَ معكم، الأمرُ الّذي يحرمكم العثور على أيّ وظيفة. وقد أفادَ بعض الأشخاص، ممّن أُجريت معه مقابلات، أنّهم واجهوا صعوبات جمّة في إيجاد فُرَص عمل مناسبة، كونهم لا يستطيعون متابعة دراستهم أو نتيجةَ تدهور صحّتهم جرّاء الإخفاء أو الاعتقال. وفي هذا الصّدد، تحدّثت غادة عن تأثير الإصابات، التي ألمّت بها أثناء الاعتقال، على بحثها عن الوظائف:

> «أنا حائزة شهادة، من معهد خاصّ، في العلاج الفيزيائي. لم يعد في إمكاني العمل بعد اعتقالي بسبب إصابة في الكتف والصدر. أحتاج إلى تركيب صفائح، والعملية ستُكلّف حوالى ٤٥٠٠٠ ليرة تركية. خضعت للعلاج في مركز للصحّة النفسية في تركيا، وكنتُ أحضر جلسات الدعم النفسي، لكنّني لم أعد على تواصل معهم».[47]

هذا وقد تتعرّضون للوصم بالعار، أو قد يخشى الآخرون التعاملَ معكم نظرًا إلى كونكم معتقلين سابقين. ولا بدّ من التّذكير مُجدّدًا أنّ ذلك يُصعّب عليكم العثور على أيّ وظيفة والاحتفاظ بها. أمّا شدّة الصّعوبات، بما في ذلك الصعوبات الاقتصادية، فمرهونة بعددٍ من العوامل، على غرارِ مكان إقامتكم. وقد أظهرت المقابلات أنّ صعوبة إيجاد فرصة عمل اختلفت باختلاف الجهة المُسيطرة على منطقتكم، كما باختلافِ علاقتكم بالجهة المسؤولة عن اعتقالكم.[48] مع ذلك، فمن المرجح أن تستمر صعوبات البحث حتى في المناطق التي لا تخضع لسيطرة السلطة المسؤولة عن اعتقالكم.

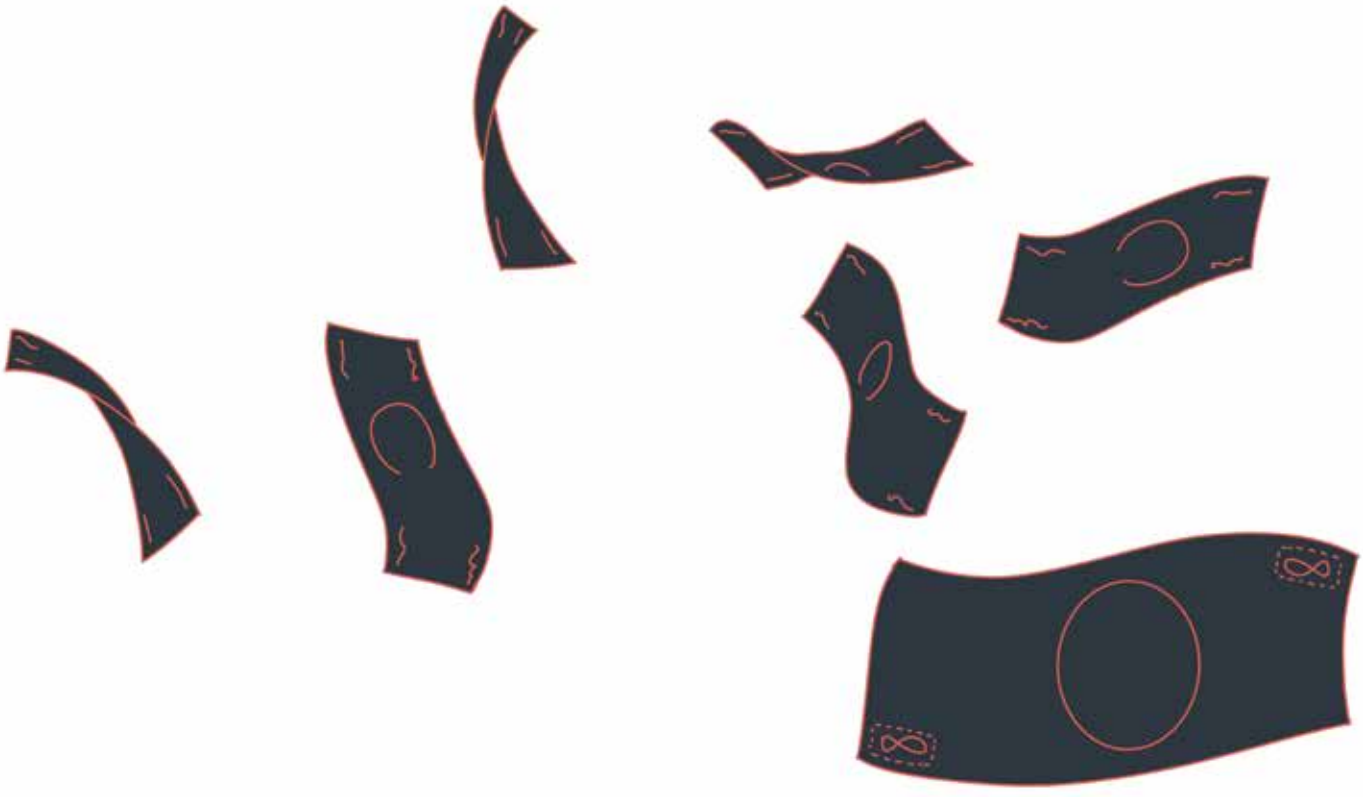

أين يمكنني التبليغ عن إخفاء أحد أفراد أسرتي؟

يمكن لأقارب الأشخاص المخفيين أن يقدموا قضاياهم إلى جهات عديدة مثل مركز الاستفسار عبر الانترنت، أو نظام إدارة بيانات تحديد الهوية، أو الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي (WGEID) التابع لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة. وتجدر الإشارة إلى أنّ الفريق العامل آنف الذّكر يدعو الحكومة السورية إلى إجراء تحقيقات من شأنها معرفة مصير الأقرباء المبلّغ عن إخفائهم أو تحديد أماكن تواجدهم. لكنّ الفريق هذا لا يملك سلطةً يُلزمُ بموجبها الحكومة السورية بالرد خلال مدّة محددة وهو لا يقدم ضماناتٍ بإمكانية معرفة مصير المعتقلين. ويُرجّحُ أن يطلبَ إليكم الفريق الفريق العامل هذا، عندَ تقديمِكم بلاغٍ له، أن تُزوّدوه ببعض المعلومات، بما في ذلك:

بالإضافة إلى ذلك، يُطلَب إلى المُبلِّغ، إذا أمكن، وصف ظروف الإخفاء وصفًا مُفصّلاً قدرَ الإمكان. وفي حال وجود شهود على الحادثة، يُطلَب إلى المُبلِّغ تقديم أسمائهم إن أمكن ذلكَ وتحديد علاقتهم بالضحية مثل كونهم من الأقرباء أو من المارة. أمّا إذا أرادَ الشهود أن يبقوا مجهولي الهوية، فيجب تحديد ما إذا كانوا من أقرباء الشخص المعني أو من المارّة أو غير ذلك. كما يمكن للمبلّغ طلب إخفاء هويته ضمن الطلب نفسه.

مستلزمات التقديم للفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي

- اسم الشخص المخفي الثلاثي، ونوعه الاجتماعي، إذا أمكن ذلك، ومكان ولادته وتاريخها، ومعلومات
- عن وثائقه المدنية مثل جواز السفر، والبطاقة الشخصية، وبطاقة الناخب، أو أيّ أوراق ثبوتية أخرى.
- تاريخ الإخفاء (الشهر والسنة على الأقلّ).

- مكان الاعتقال أو الإخفاء، أو آخر مكان شوهد فيه الشخص المخفي. يطلب الفريق العامل إلى المُبلّغ أن يكون دقيقًا قدر الإمكان، مع ذكر الشارع والمدينة والمنطقة أو أيّ معلومات أخرى ذات صلة.

- من يُعتقد أنّه مسؤول؟ يطلب الفريق العامل معلومات عن القوّات (التابعة للدولة أو المدعومة من الدولة) التي يُعتقَد أنّها مسؤولة عن الإخفاء. لا يتعامل هذا الفريق مع حالات الإخفاء التي ارتكبتها الجهات غير التابعة للدولة (مثل الجماعات المتمرّدة). لذلك، يُطلَب إلى المُبلّغين، إذا أمكن، توفير معلومات عن «العسكريين، أو عناصر الشرطة، أو العناصر في الزيّ الرسمي أو الملابس المدنية، أو أفراد الأجهزة الأمنية، أو الوحدة التي ينتمون إليها، أو الرتبة والوظيفة، أو الأوراق الثبوتية المبرزة، إلخ.» وفي حال لم يتمكّن المُبلِّغ من توفير معلومات تُعرِّف عن موظّفي الدولة المسؤولين، يُطلَب إليه تحديد «سبب اعتقاده بأنّ السلطات الحكومية أو أشخاصًا مرتبطين بها هم المسؤولون عن الحادثة».

- الإجراءات التي اتّخذها الأقرباء أو غيرهم لتحديد مكان الشخص المعني (بما في ذلك تحقيقات الشرطة أو السجن، ولجنة حقوق الإنسان، وطلب الإحضار أمام المحكمة، إلخ.). يطلب الفريق العامل معلوماتٍ عن تاريخ اتّخاذ هذه الإجراءات، وعن الأفراد الذين

تمّ الإفراج عنكم - ماذا الآن؟

تهانينا! أنتم مِمّن حالفهم الحظّ، هذا إن جازَ إستخدامُ هذا التعبير في هذا السيّاق. فقد أُطلِقَ سراحكم في حين لا يزال كثيرون رهن الاعتقال. ولا بدّ من التوضيح أنّ إطلاق سراح شخص اعتُقل على الأرجح بشكلٍ غير قانوني لا يفترض أن يُشكّلَ حدثًا نادرًا يستدعي حصولُه الاحتفالَ. ولكنْ، مِن الآن إلى أن يعترف النظام وسائر أطراف هذا النزاع التي تعتقلُ الأشخاص بصورةٍ غير قانونية، بواجباتهم المنصوص عليها في القانون الدولي، وينفّذوا عمليات الإفراج الجَمَاعي عن المعتقلين كما يجب عليهم فعله، فإنّنا نسعدُ لكونكم أصبحتم بخيرٍ. إلاّ أنّ المصاعب لا تنتهي بمجرّد الإفراج عنكم، كما تعلمون.

أوّلاً، لم يكن بقاؤكم على قيد الحياة مضمونًا قط. فإذا أُطلِقَ سراحكم، فإنّ ذلك أمر استثنائي، ولعلَّ سببَ حصوله يُعزَى إلى قدرتكم على تحمّل التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والظروف المروّعة، والمرض، وغير ذلك من الصّعاب. وأغلبُ الظّن أنّكم تُعانون سوءَ التغذية، وتردّي صحّتكم الجسدية والنفسية. فَياسر*، مثلاً، الّذي اعتُقِلَ وأُطلق سراحه مرّتَيْن، أخبرنا أنّه باتَ يُعاني قصورًا كلويًّا جزئيًّا واعتلالاً في الأعصاب وألمًا في المفاصل.[49] أمّا ريما، فتُعانِي مشاكل مستمرّة في يدَيْها ووركَيْها نتيجة الإصابات التي تعرّضت لها. هذا وقد حدّثتنا ريما عن الأمور الأخرى التي شهدتها أثناء الاعتقال:

> «لم تكن الرعاية الصحّية متوفّرة في مركز الاعتقال. عانيتُ كسورًا وأمراضًا متعدّدة بسبب اعتقالي. كانت معنا امرأةٌ من طرطوس، هي أم لأربعة أولاد، وقد أُصيبت باعتلالٍ عقلي بسبب الضرب والاعتداءات. وهناك امرأة أخرى مُعتقَلة من درعا ... أصبحت مريضة جدًا وتوفّيت أمامنا في عدرا. تعرّضت لهذه المعاملة القاسية للضغط على أشقّائها لتسليم أنفسهم.»[50]

أغلبُكم لم يتلقَّ العلاج الطبّي اللاّزم أثناء وجودكم في السجن[51]، وعلى الأرجح أنّكم لم تحظُوا بمعاينة طبيّة عند الإفراج عنكم. بعضكم قد حالفه الحظّ إذا استطاع زيارة طبيب وخضع لبعض فحوصات الأشعّة والاختبارات التشخيصية الأخرى، لتقييم صحّته، وفي هذه الحالة سيكون لديكم سجلّ طبّي على الأقلّ.[52] ولكنْ، لا تتوقّعوا الحصول على أيّ نوع من الدعم الإضافي للعلاج أو الرعاية الصحّية الطبّية أو النفسية الجيّدة، إلاّ إذا كنتم وأسرتكم قادرين على تسديد تكاليفها بشكل مُستقلّ، وهو أمرٌ لا يُرجّح حصوله نظرًا إلى العقبات المالية المُعدّدة أعلاه. أمّا إذا أُصبتم بأيّ أمراض مزمنة، جسدية أو نفسية أو كليهما، فمن المرجّح أن تُضطرّوا إلى تلقّي العلاج وشراء الدواء الذي قد تحتاجون إليه طيلة حياتكم، على حسابكم الشخصي. فالصدمة التي قد تُواجهونها شديدة، وهذه مسألةٌ سنتطرّق إليها تفصيلاً في قسمٍ لاحق.

بعد الإفراج عنكم، ستبدو الجوانب الأخرى من حياتكم مختلفةً جدًا. لقد سبقَ أن ذكرنا الصعوبة التي قد تُواجهونها في إيجاد وظيفة نظرًا إلى تعرُّضكم للوصم بطريقةٍ أو بأخرى، أو لأنّ الأشخاص قد يخشون التعاملَ معكم. ولا يقتصر ذلك على العمل فحسب، فقد يخشى الناس التفاعلَ معكم على المستوى الاجتماعي أيضًا. وحتّى لو غادرتم البلاد وأصبحتم تعيشون في بلدٍ آخر، قد تكتشفون أنّ مجرّد رؤية رجال الأمن تُسبّب لكم خوفًا وذعرًا شديدَيْن. وإذا كُنتَ معتقلاً بمعزل عن العالم الخارجي لوقتٍ طويل، فقد تضطر عائلتك إلى اعتبارك في حكم الأموات، والمضي قدمًا في حياتهم، بما في ذلك الزواج مجددًا. هذا ما حدثَ لِياسر، إذ قالَ: «بعد أن قامت القوى الأمنية بإبلاغ أهلي بأنّني توفّيت وتمّ تسجيل وفاتي، تزوّجت زوجتي من شخصٍ آخر وأنجبَت أطفالاً من زوجها الجديد، في حين يهتمّ أهلي بأولادي».[53] ولعلّ ما قد يواسيكم في هذه الحالة هو معرفة أنّ الأمر كانَ شاقًّا عليهم أيضًا.

وإلى جانب ما تقدّم ذكره، تُطرحُ مسألة النوع الاجتماعي أيضًا. فإذا كنتِ امرأةً مُفرَجًا عنها، استعدّي لمواجهة عوائق إضافية - بعضُها وخيم- ستعترضُ سبيلكِ. يمكنكِ قراءة المزيد حول هذا الموضوع في الفصل الخامس.

ما الذي يجب القيام به للمساعدة إذًا؟

ما الذي يجب أن يحدث (لكنّه على الأرجح لن يحدث، نظرًا إلى التجاهل المطلق لحقوق الإنسان الذي أظهره النظام السوري وأتباعه وغيرهم ممّن يرتكبون الانتهاكات):

+ يتعيّن على الحكومة السورية، والجهات التابعة لها، الإفراج عن جميع المعتقلين والمخفيين قسرًا في السجون ومراكز الاحتجاز كما يتعيّن عليها إنهاء ممارسات التعذيب والمعاملة المهينة واللاإنسانية والتأكيد على أن جميع القوات العسكرية والأمنية والحزبية ملزمة باتباع القانون وأنّ صلاحية التوقيف والاحتجاز والتحقيق محصورة بالسلطة القضائية. هذا ويتعيّنُ على الحكومة السّورية تأكيدَ التزام أجهزتها كافة بمتطلبات المحاكمة العادلة، وذلك في الهيئات القضائية أو الهيئات التي تمارس مهام القضاء على حدّ سواء، كما يتعيّن عليها حظرَ أي محاكمةٍ سرية أو استثنائية.

+ يتعيّن على الحكومة السورية، والجهات التابعة لها، والجهات الأخرى التي تعتقل أشخاصًا لديها، إعداد قوائم تتضمّن أسماء جميع المعتقلين أو من تم اعتقالهم في مراكز ومقرات الاحتجاز التابعة لها، وتسليم تلكَ القوائم للجهات الدولية المختصة. وينبغي أن تتضمّنَ القوائم اسم المُعتقل الثلاثي واسم أمّه ومكان الاعتقال وتاريخه والجهة المسؤولة عنه، والتهم الموجهة إلى المُعتقل في حال إحالته إلى القضاء، على أن تُدوّنَ في القوائم أيضًا حالات الوفاة والأسباب المؤدية إليها.

+ يتعيّن على الحكومة السورية الكشف عن مصير المحتجزين والمخفيين والمفقودين دونما تأخير. كما يتعيّن عليها أن تتّخذَ كلّ التدابير الممكنة لتبيان حالة الأشخاص الذين اعتُبِرُوا في عدادِ المفقودين، إثرَ الأعمال القتالية وأن تُزوِّدَ أفراد أسرهم بأي معلومات لديها عن مصيرهم، وأنَ تسمحَ للجنة الدولية للصليب الأحمر، بزيارة من لا يزالُونَ قيد الاحتجاز.

+ يتعيّن على الحكومة السورية، والجهات التابعة لها، والجهات الأخرى التي تعتقل أشخاصًا لديها، الالتزام بقراري مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٤ الصادر عام (٢٠١٥) و٢٢٥٨ الصادر عام (٢٠١٥) اللّذَيْن ينصّان على مطالبة جميع أطراف النزاع السوري بإطلاق سراح المحتجزين تعسفيًا، ولا سيّما النساء والأطفال مَنهم. وإذا لم يكن بوسع أي طرف تقديم تبرير قانوني لوجود محتجزين في سجونه فينبغي إطلاق سراحهم فورًا ومعاقبة المسؤول عن الاعتقال.

+ يتعيّن على الحكومة السورية، والجهات التابعة لها، والجهات الأخرى التي تعتقل أشخاصًا لديها، السماح لذويهم وللمنظّمات الإنسانية بالوصول إلى الأشخاص الذين ما زالوا معتقلين.

+ يتعيّن على الحكومة السورية وجميع أطراف النزاع الأخرى التحرّك بسرعة لإطلاق سراح المعتقلين الضعفاء كالمرضى وكبار السنّ والأطفال والنساء وذوي الاحتياجات الخاصّة، إطلاقًا فوريًّا وبلا رجعة، كما يتعيّن عليها اعتماد برنامج رسمي يهدف إلى إطلاق سراح جميع المعتقلين في سوريا، الذين يقبعونَ في الاعتقال أو يُنفّذون عقوبات عن جرائم غير عنيفة مرتبطة بممارسة الضمانات الرئيسة المنصوص عليها في العهد الدولي الخاصّ بالحقوق المدنية والسياسية (الذي صادقت عليه سوريا في ٢٣ آذار/مارس ١٩٧٦)، وبشكل خاصّ حرّية الفكر والوجدان والدين، وحرّية التعبير والحصول على المعلومات، وحرّية التجمّع وتكوين الجمعيات، أو عن جرائم مرتبطة بالنزاع المُندلع منذ شهر آذار/مارس ٢٠١١.

+ يتوجّب على الحكومة السورية والجهات التابعة لها اعتماد التدابير اللازمة لحماية الأُسَر التي تبحث عن ذويها أو التي تُشارك في التحقيقات من «أيّ ضرب من ضروب سوء المعاملة أو التخويف أو العقاب»، بما يتوافق مع الاتّفاقيّة الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

+ يتعيّن على الحكومة السورية والجهات التابعة لها إجراء تحقيقات شفّافة حول مصير جميع الأشخاص المفقودين وحول أماكن تواجدهم. ويتوجّب على السلطات، كجزءٍ من التحقيق، إطلاع الأسرة بشكل منتظم على ما آلت إليه حالة الشخص المفقود. أمّا في ما يخصّ الأشخاص الذين لا يزالون رهن الاعتقال، فينبغي على الحكومة السورية والجهات التابعة لها إنشاء نظامٍ لتتبُّع السجناء واقتفاء أثرهم، وإطلاع ذويهم على وضعهم ومكانهم.

+ ينبغي على الحكومة السورية استحداث فئة قانونية لا تستلزمُ الإعلان عن وفاة الشخص المفقود قبل أن يتمكّن أقرباؤه من الحصول على المنافع، على غرار وراثة ثروته وأصوله، واتّخاذ تدابير أخرى بموجب قوانين الأحوال الشخصية والممتلكات.

+ ينبغي على الحكومة السورية إنشاء قاعدة بيانات الحمض النووي لجميع أُسر المفقودين واتخاذ التدابير المناسبة لحماية المقابر الجماعية المحتملة من أجل الحفاظ على معلوماتٍ قد تكون حيوية في أي عملية بحث عن الحقيقة في المستقبل.

- يتعين على الحكومة السورية احترام المواثيق الدولية التي وقّعتها وتنفيذها، كما يتعيّن عليها احترام مبدأ براءة المتهم حتى إدانته بقرار قضائي نهائي، وعدم تعريض أي مواطن للاعتقال والملاحقة بسبب إقامته الحالية أو السابقة في المناطق غير الخاضعة لسيطرتها.

على الجهات الأخرى أن تتّخذ التّدابير الآتي تعدادها، في ظلّ غياب دعم الدولة وانعدامِ تحمّل المسؤولية وانتفاءِ المساءلة:

- ينبغي أن تقوم الدول التي تستضيف اللاجئين السوريين أو الأشخاص المُجبَرين على مغادرة سوريا، بوضع تدابير، أو تطبيقها، إذا وُجدت، لحماية ضحايا الاعتقال التعسّفي والإخفاء القسري من التهديدات والتخويف والأعمال الانتقامية عند ممارسة حقّهم في معرفة الحقيقة حول مصير أقربائهم المخفيين قسرًا والمفقودين وحولَ أماكن وجودهم.

- يتعيّن على المجتمع الدولي إنشاء آلية مستقلّة ومحايدة لتسهيل جهود البحث عن المعتقلين والمخفيين على الأُسَر في سوريا وخارجها. وعلى الرغم من أنّه من واجب الحكومة السورية إنشاء هذه الآلية، لا بدّ أن يشارك المجتمع الدولي فيها لضمان استقلاليتها وحيادها على نحوٍ تامّ. وينبغي أن تكون اللغة العربية إحدى لغات العمل الرئيسة، كما ينبغي إتاحة المجال أمام الأفراد والأُسَر وكذلك منظّمات المجتمع المدني بتقديم طلبات التّحقيق. وينبغي تعميم المعلومات المتعلّقة بالتفويض والمهام وعملية تقديم التقارير على نطاق واسع بين الأُسَر على نحوٍ يجعل منالها سهلاً يسيرًا (بما في ذلك اعتماد اللغة الملائمة). فكلّما كانت عملية تفعيل هذه الآلية أكثر وُضوحًا وشفافية، قلّ احتمال تعرُّض الأُسَر للرشوة والابتزاز وغير ذلك من التهديدات. كما قلّ تعرُّضها لسلطات الدولة وللمخاطر المُترتّبة عن ذلك. هذا وينبغي على الحكومة السورية دعم إنشاء هذه الآلية والمصادقة على «الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري» وملاحقة المسؤولين عن حالات الإخفاء القسري قضائيًّا.

- ينبغي على المنظّمات الدولية والجهات المانحة الالتزام بتوفير دعمٍ أفضلَ لُأسَر المخفيين والمعتقلين، في سعيهم إلى إيجاد أقربائهم والعيش في مأمنٍ من الأذى. ويُمكن تحقيق ذلك من خلال تَيسير إنشاء منصّات ورابطات للأُسر لكي تتمكّن من أن تجتمعَ بانتظام أكبرَ، فتولِي الأولوية لتمويلِ المنظّمات والتجمّعات السورية أو الأُسَرية، وتتعاونُ عن كثبٍ مع منظّمات المجتمع المدني السوريةِ في معالجةِ المسائل المرتبطة بأُسَر المعتقلين والمفقودين. ومن شأن زيادة الدعم المباشر لهذه المنظّمات أن يساعدها على توفير الدعم المستمرّ والهادف والمناسب ثقافيًا الّذي يُعدُّ خصيصًا لِكُلِّ مَن تضرّر من الإخفاء القسري والاعتقال التعسّفي، بما في ذلك المساعدة الطبّية والنفسية-الاجتماعية والمهنية والاقتصادية والقانونية.

- يتعين على المجتمع الدولي دعم المراكز القانونية التي تجمع البيانات عن بالمعتقلين، بحيث ترتبطُ هذه المراكز بالأمم المتحدة، وتحظى بحمايةٍ قانونيّة، ويعمل فيها محامون مُجازون ومتخصصون في مجال حقوق الإنسان.

- يجب على المجتمع الدولي التوافق على آلية لمنح وثائق مدنية مؤقتة للاجئين السوريين، على غرار ما تم منحه للاجئين الفلسطينيين، كما يجبُ عليه تحفيز الدول المضيفة على تبني هذه الآلية وتنفيذها.

- يتعين على الأمم المتحدة والهيئات المستقلة الأخرى، مثل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة، إنشاء سجل لتوثيق الانتهاكات على الملكيّة، على غرار سجل الأضرار التابع للأمم المتحدة.

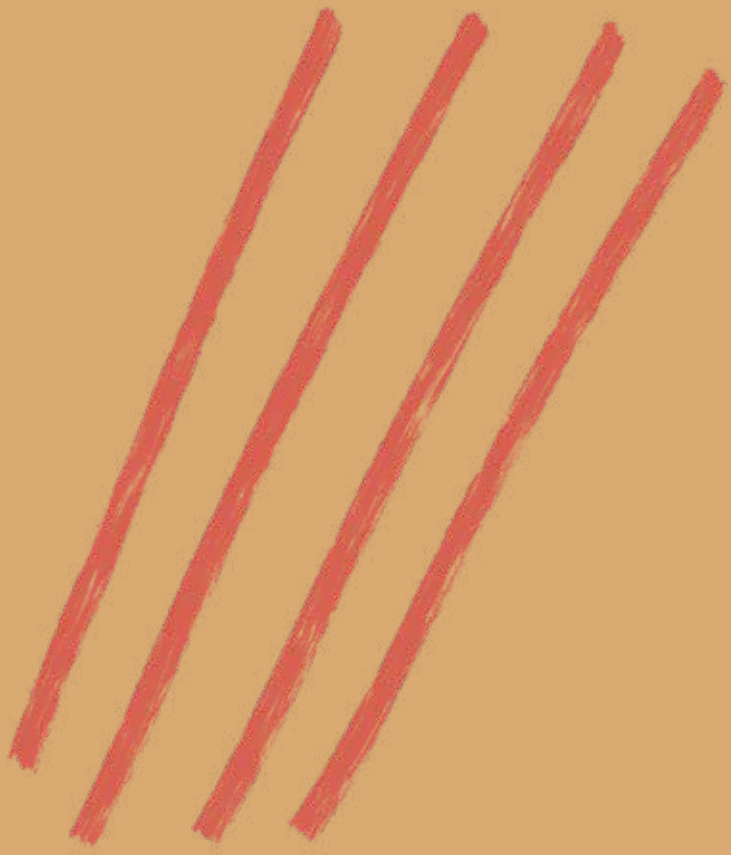

مسألة الحياة أو الموت المعقّدة: بيانات الوفاة والتسجيل

بعـدَ أن بذلتـم قُصـارَى جهودكـم فـي البحـث عـن قريبكـم، تخشـون الآن أن يكـون الأسـوأ قـد حصـل أي أن يكـون قريبكـم قـد توفّـي. لعلّكـم سـمعتم الخبـر مـن شـخص كانَ مـع قريبكـم فـي المعتقـل، أو مـن موظّـف يعمـل لـدى النظـام أو أحـد المسـؤولين فـي مجتمعكـم. وإنْ كُنتم إحـدى «أُسَـر قيصـر» الكثيرة، فلعلّكـم تعرّفتـم إلى قريبكـم فـي واحـدةٍ مـن أكثـرِ مـن ٥٥ ألـف صـورة تـمّ تهريبهـا خـارج البـلاد أو لعلّكـم مـن الأُسَـر التـي تلقّـت إخطـارًا بالوفـاة مـن الحكومـة.[54]

فـي هـذا الفصـل، سـننظر فـي هـذه الحـالات المختلفـة ونُحـاول أن نسـاعدكم علـى فهـم الخطـوات الّتـي قـد تتّخذونهـا تاليًـا، ونوضّـحُ، فـي معـرضِ ذلـك، أيّ الخطـواتِ كانَ مُجديًـا وأيّهـا لـم يكـن كذلـكَ بالنّسـبةِ إلـى آخريـنَ مـرّوا بظـروفٍ مُماثلـة.

بيانات الوفاة الصادرة عن الحكومة

سـمعتُ أنَّ الحكومـة قـد أبلغـت بعـض الأشـخاص بوفـاة قريبهـم. هـل هـذا صحيـح ومـاذا قيـلَ لهـم؟

منذ شـهر أيّار/مايـو مـن العـام ٢٠١٨، عَلِمَـت أُسَـر كثيـرة للمـرّة الأولـى عـن المصيـر المزعـوم لذويهـم عندمـا قـامَ النظـام السـوري بإبـلاغ مديريـة الشـؤون المدنيـة الرسـمية («الشـؤون المدنيـة») حـول وفـاة الآلاف مـن الأشـخاص. فـي معظـم الحـالات، لـم يتـمّ تسـجيل سـوى تفاصيـل معـدودة علـى ورقـة واحـدة: اسـم المتوفّـى، ومحـلّ الوفـاة وتاريخهـا، والسـبب المزعـوم للوفـاة – مثـلاً «أسـباب طبيعيـة» أو «نوبـة قلبيـة»،[55] وقليلـةٌ هـي الحـالات الّتـي زُعِـمَ أنَّ سـبب الوفـاة فيهـا هـو «الإعـدام». لكـنَّ المرسـوم التشـريعي رقـم ١٣ الصـادر فـي العـام ٢٠٢١، نـصَّ، بموجـبِ تعليماتـهِ التنفيذيـة، علـى عـدم الإشـارة إلـى سـبب الوفـاة فـي السـجل المدنـي فـي حـال الإعـدام.[56]

الجمهورية العربية السورية
وزارة الداخلية-الشؤون المدنية
بيان وفاة
صورة عن بيان وفاة صادر عن الشؤون المدنية

وردَت إلـى الشـؤون المدنيـة تحديثـات مِـن هـذا القبيـل ودُوِّنَـت فـي سـجلّ عامَـي ٢٠١٨-٢٠١٩ الخـاص بالمعتقليـن الذيـن توفّـوا أثنـاء احتجازهـم لـدى أحـد أجهـزة الاسـتخبارات الأربعـة أو فـي مراكـز اعتقـال عسـكرية أخـرى. ومـع أنَّ هـذه التحديثـات كانـت متوفّـرة فـي الوقـتِ الّـذي طلبَـت فيـه أُسَـر المتوفّيـن بيـان السـجلّ المدنـي للأُسـرة، لـم ينشـر مكتـب الشـؤون المدنيـة قوائـم بالوفيـات موجّهـة مباشـرةً لأسـر المعتقلين، ولـم يعلـن عـن إجـراء أيّ تحديثـات جديـدة. وفـي بعـض الأحيـان، قـد يجـري تسـريب بعـض المعلومـات غيـر الرسـمية، خاصّـة عندمـا تُصبـح المعلومـات متوفّـرة بشـأن أعـداد كبيـرة مـن المعتقليـن دفعـةً واحـدة. بالتالـي، لا تعلـم بعـض الأُسَـر بوفـاة أقربائهـا إلاّ عـن طريـق الصدفـة، عندمـا يذهـب الأهالـي لاسـتصدار بيـان سـجلّ مدنـي جديـد لسـببٍ آخـر تمامًـا. ولا شـكّ فـي أنَّ أحـدًا لا يريـد تلقّـي خبـر كهـذا علنًـا ومـن دون سـابق إنـذار.

وقـد جـرى إبـلاغ بعـض الأُسَـر بشـكل مباشـر بشـأن مصيـر أفرادهـا عبـر بيـان أو تقريـر وفـاة صـادر عـن مستشـفى عـام أو خـاصّ أو سـجن رسـمي أو مسـؤول مُنتخـب محلّيًـا، وغالبًـا مـا أُرفِـق هـذا البيـان بتقريـر الطبيـب الشـرعي. ويُفيـد ثلـث الأشـخاص الذيـن شـاركوا فـي حلقـتَي النقـاش (أو ٦ مـن أصـل ١٦) إلـى أنّهـم تلقّـوا بيـان الوفـاة عبـر أحـد المستشـفيات العسـكرية التابعـة للنظـام السـوري بعـد الاسـتفسـار عـن أقربائهـم المعتقليـن.

تُحـدِّد بيانـات الوفـاة الصـادرة عـن مشـفى تشـرين العسـكري فـي دمشـق، علـى سـبيل المثـال، اسـم الضحيـة وتاريـخ ولادتهـا، كمـا تُحـدّدُ سـبب الوفـاة المزعـوم وتاريـخ حدوثهـا. وتحمـل هـذه البيانـات ختـم المستشـفى. إلا أنّ الأُسَـر قـد تواجـه مخاطـر

وصعوبات أثناء محاولة الحصول على بيان الوفاة مباشرةً من السلطات. فخلال نقاش مجموعة التّركيز الّذي نظّمناهُ، شرحت نور التجربة المؤلمة التي خاضتها أسرتها للحصول على شهادة وفاة، فقالت:

> «تمّ اعتقال زوجي على يد فرع أمن الدولة في اللاذقية لمدّة ١٥ يومًا، قبل أن يتمّ نقله إلى دمشق. قيلَ إنّه في سجن صيدنايا أو في درعا. قامَ والد زوجي بتوكيل محامٍ. ومع كلّ زيارة نقوم بها إلى أيّ فرع أمني، كانوا ينكرون وجوده ويعطوننا الإجابة نفسها، زاعمين أنَّهُ كانَ معتقلاً لديهم وتمّ إخلاء سبيله. وبعد فترة، علم والد زوجي بأنّه معتقل في سجن عدرا. وعندما ذهبَ إلى هناك، أبلغته إدارة السجن أنّ ابنه توفّي مع ٣٠٠ سجين آخرين سُجّلوا جميعًا ضمن الوفيات خلال أسبوع واحد. وأعطوه أيضًا بيان وفاة وطلبوا منه عدم العودة أبدًا». [57]

ويُرجّحُ أن يتبيّن لكم أنّ هذه البيانات الرسمية مليئة بالمعلومات الخاطئة وغير الدقيقة. فعلى سبيل المثال، نادرًا ما يقدّم مسؤولو المستشفيات أيّ معلومات تتعلّق بمكان الاعتقال، وغالبًا ما يُزوّر سبب الوفاة الحقيقي. وفي الكثير من الحالات، يُذكَر أنّ الشخص توفّي في مشفى تشرين العسكري بسبب «مشاكل صحّية» مثل القصور التنفّسي أو النوبات القلبية. [58] فيحاول النظام من خلال تلك الادعاءات حماية نفسه والتعتيم على سبب الوفاة الحقيقي التي غالبًا ما تكون نتيجة التعذيب وسوء المعاملة والتجويع. ويشكّل ذلك انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني الذي يُحمّل مراكز الاعتقال مسؤولية المعتقلين فيها، ويحمّل مدير المركز مسؤولية أيّ حالة وفاة ناجمة من الإهمال الطبّي. في الواقع، قد ترقى هذه الحالات إلى جرائم ضدّ الإنسانية يعاقب عليها القانون الجنائي الدولي إذا ارتُكِبَت على نحوٍ منهجيّ وواسع النطاق.

هل يُعدّ بيان أو تقرير الوفاة الصادر عن الدولة صالحًا؟

إنَّ بيان الوفاة الصادرة عن النظام هي إخطار قانوني رسمي يجب إصداره بموجب القانون السوري للأحوال المدنية. وتختلف السلطة المسؤولة عن إصدار الوثائق الرسمية التي تؤكّد حدوث الوفاة وفقًا لمكان حدوث الوفاة وكيفيّتها. في الحالات العادية، عندما يتوفّى الشخص في منطقة يتوفّر فيها طبيب، [59] يعدّ المختار إفادة خطّية، وينظم الطبيب تقريرًا طبّيًا يُفيد بأنّ الوفاة حصلت نتيجة أسباب طبيعية. [60] ولكنْ، في حال عدم توفّر طبيب، تكون الإفادة الخطّية من المختار (الموقّعة من شاهدَيْن) كافية لتؤكّد أنّ الوفاة حدثت لأسباب طبيعية. أمّا في حال وقوع الوفاة في ظلّ ظروف مشبوهة، فيجب على المختار جمع معلومات محدّدة وإبلاغ السلطات القضائية والإدارية بذلك. [61]

في حالات أخرى، قد لا يكون المختار معنيًّا بالعملية. ويُشير القانون السوري إلى عدد من الحالات المشابهة، التي قد تعنيكم بصفتكم أقرباء لشخص أُخفِيَ أو فُقِدَ أثناء النزاع:

سلطات الحكومة السورية المسؤولة عن تسجيل حالات الوفاة

حالة الوفاة	السلطة المسؤولة
الوفيات المُسجَّلة في السجون والمحاجر والمستشفيات [62]	يقوم مدراء هذه المؤسّسات أو مَن ينوب عنهم بتسجيل الوفيات في السجلّ المدني.
حكم الإعدام [63]	يجب على المحامي العامّ أو نائبه أن ينظّم محضرًا بواقعة الوفاة.
فقدان شخص في عرض البحر [64]	بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الفقدان، يتقدّم الوزير إلى المحكمة المختصّة بطلب لإعلان وفاة الشخص ولإرسال نسخة عن القرار إلى أمين السجلّ المدني.
أثناء العمليات العسكرية [65]	تُرسِل وزارة الدفاع إلى أمين السجلّ المدني المختصّ وثائق وفيات العسكريين والمُستخدَمين المدنيين والمتطوّعين الذين يتوفّون في السلك العسكري.

باختصار، وبموجب القانون، يجب أن يكون البيان أو التقرير الطبّي الخاصّ بالوفاة صادرًا عن مستشفى عامّ أو خاصّ، أو أحد السجون الرسمية، أو المسؤول المحلّي المُنتخَب، وغالبًا ما يُرفَق بتقرير الطبيب الشرعي. بالنسبة إلى المعتقلين، يتمّ إصدار هذا النوع من البيانات في الحالات التالية: (١) للمعتقلين الذين يتوفّون في أحد السجون الرسمية أثناء قضاء عقوبتهم بعد محاكمتهم؛ (٢) للمعتقلين الذين يُحالون إلى الشرطة العسكرية ليمثلوا أمام محكمة عسكرية أو محكمة عسكرية ميدانية، ويتوفّون أثناء اعتقالهم بانتظار محاكمتهم؛ (٣) للمعتقلين المحكوم عليهم بالإعدام أو الذين يتوفّون أثناء قضاء عقوبة الأشغال الشاقّة. عندما تستحصل الأسرة على بيان أو تقرير الوفاة، يمكنها تقديمه إلى الشؤون المدنية لتسجيل الوفاة وإصدار شهادة الوفاة. في الحالات المماثلة، ما من داعٍ إلى وجود شهود أو إلى تدخّل المختار.

يسري تطبيقُ هذه القواعد عمومًا، ولكن ينبغي توكيل محامٍ سوري أو مراجعة الموظّف الحكومي المسؤول للتأكد من أنّ البيان يستوفي الشروط الرسمية كلّها. وفي معظم الحالات، إذا تلقّيتم بيانًا أو تقرير وفاة من النظام السوري، يمكنكم المباشرة بالإجراءات القانونية الرسمية لتسجيل الوفاة والحصول على شهادة الوفاة. وسنتطرّق إلى هذه الإجراءات فيما يلي.

تسجيل الوفاة

إذا تلقّيت بيان وفاة، هل عليّ تسجيل الوفاة والحصول على شهادة وفاة؟

هذا قرار صعب جدًا وما من إجابة صحيحة أو خاطئة. قبل أن تقرّروا ما ستكون الخطوة التالية، من المهمّ النظر في إيجابيات هذه الخيرة وسلبياتها.

عندما تستحصلون على بيان أو تقرير وفاة، يمكنكم أخذها فورًا إلى مكتب للشؤون المدنية لتسجيل الوفاة هناك والبدء بعملية الحصول على الوثائق المدنية الخاصة بكم وبأسرتكم أو تحديثها. ثمّة أسباب كثيرة تدعوكم للقيام بذلك، بعضها مرتبط بالوفاة وبعضها غير مرتبط بها.

كما في دول كثيرة حول العالم، من الضروري إصدار إخطار الوفاة أو شهادة الوفاة لكي تبدؤوا بمعالجة الشؤون الشخصية والمالية والقانونية للشخص المتوفّى والخاصة بكم وأيّ ورثة آخرين. فبدون شهادة الوفاة، لن تتمكّنوا من اتّخاذ الخطوات القانونية اللازمة للحصول على الإرث والوصول إلى الأراضي والأصول الأخرى، ولنيل حضانة طفلكم، والقيام بالمهام القانونية الأخرى اللازمة لتسوية ميراث قريبكم.

لكنْ، بما أنَّ الشؤون المدنية هي دائرة حكومية، فمن المرجّح أن تواجهوا مخاطر كبيرة عند توجّهكم إليها. إذ من الممكن إرسال أحد الأقرباء البعيدين (حتّى الدرجة الرابعة) بالنيابة عنكم في معظم الحالات، إلاّ أنّهم قد يتعرّضون هم أيضًا لخطر الاعتقال أو التهديد عند زيارة مكتب الشؤون المدنية، ولو كان الخطر أقلّ عليهم. لذلك، من المهمّ جدًا التفكير مليًا في الأمر والتنبّه إلى أنَّ سلامتكم (وسلامة أسرتكم) هي الأولوية الأهمّ.

صورة عن شهادة وفاة طبية

يجب تسجيل الوفاة ضمن مهلة زمنية صارمة ودفع رسوم إدارية. كيف يُفترَض بي احترام المهلة ودفع الرسوم؟

إذا قرّرتم بدء عملية تسجيل الوفاة، من المهمّ أن تتذكّروا أنّه بموجب القانون، يتعيّن عليكم طلب شهادة وفاة في غضون ٣٠ يومًا من واقعة الوفاة (أو ٩٠ يومًا في حال حدوث الوفاة خارج سوريا). أمّا إذا تعذّر عليكم تسجيل الوفاة في الوقت المناسب، فقد تُضطرّون إلى دفع غرامة أو تتعرّضون لعقوبة مع الخضوع لتحقيق لدى الشرطة.[66]

وفقًا للمادة ١٤ من قانون الأحوال المدنية الجديد رقم (١٣) الصادر في العام ٢٠٢١، يجب تسجيل واقعة الوفاة «خلال ثلاثة أشهر من حدوثها إذا وقعت داخل الدولة، وتسعة أشهر إذا وقعت خارجها» وفي حال عدم الإبلاغ خلال الفترة المحددة يجب دفع غرامة ٥٠٠٠ ليرة سورية. لكن التأخير في تسجيل الوفاة لمدة عام أو أكثر يتطلب محضرًا من الشرطة ودفع غرامة تصل إلى ١٥٠٠٠ ليرة سورية وفقاً للمادة ٦١ من القانون نفسه.

قد يستحيل على غالبيتكم الالتزام بهذه المهلة، فقد لا تمتلكون الوثائق اللازمة، أو قد تخافون (وعن حقّ) من التوجّه إلى مكتب الشؤون المدنية، أو لعلّكم تقيمونَ خارج البلد أو في مكان حيث لا يمكنكم الوصول إلى مكتب شؤون مدنية بشكل آمن. في هذه الحالة، إذا ما زال أحد أقاربكم البعيدين يقطن في سوريا، يمكنه تسجيل الوفاة نيابة عنكم، علمًا أنّه قد يواجه أيضًا مخاطر من السلطات.

لعلّكم لم تفقدوا الأمل بعد بأنّ قريبكم المخفي لا يزال على قيد الحياة، بالرغم من تلقّي خبر وفاته من السلطات. وفي الواقع، قالَ الكثير من الأشخاص الذين قابلناهم إنّهم (أو الأشخاص الذين يعرفونهم) يرفضون تصديق بيانات الوفاة لأنّهم سمعوا شائعات بشأن شخص آخر قيل إنّه في عداد الوفيات ولكن تبيّن أنّه لا يزال على قيد الحياة. لسوء الحظ، يُعتبر ذلك جزءًا من عملية الإخفاء القسري، عبر بثّ الارتباك والخوف في قلوب الناس ونشر المعلومات الخاطئة. وسواء أكان ذلك صحيحًا أم لا، قد تجدون أنفسكم في دوّامة المقارنة بين المعلومات الرسمية والشائعات. فعلى سبيل المثال، تلقّت إيمان بيانَ وفاة بعد أن استفسرت عن حال زوجها في قسم الشرطة العسكرية في القابون، لكنْ «بعد فترة، تمّ إخلاء سبيل أحد المعتقلين من سجن تدمر، وقالَ لي إنّه كانَ معتقلاً مع زوجي في الفرع ٢١٥، وتبيَّنَ أنّه كانَ معه في السجن بعد ١٥ يومًا من استلامي بيان وفاته». [67]

وما يزيد من انعدام الثقة في ادعاءات الحكومة للوفاة (أو الرغبة الشديدة في عدم تصديقها) هو الخوف من أن تعمد الجهة المُعتقِلة إلى قتل الشخص المعتقل بعد اتّخاذ الخطوات المطلوبة للتسجيل قبل التأكّد من صحّة الخبر. فقد عاشت إيمان هذا الخوف تحديدًا، إذ قالت «لم نتّخذ أيّ خطوات بعد الوفاة بسبب التحدّيات الأمنية وبسبب وجود «داعش». وقالَ لنا أحد المحامين إنّه من الأفضل ألاّ نقوم بتوثيق الوفاة في الوضع الحالي، لأنّه قد لا يزال على قيد الحياة، وقد يقومون بتصفيته إذ صدرت شهادة وفاته». [68]

في بداية النزاع في عامَيْ ٢٠١١ و٢٠١٢، سلّم نظام الأسد جثث المعتقلين المتوفّين، الذين قُتِلَ معظمهم تحت التعذيب، إلى أُسَرهم. لكن مع انتشار صور هؤلاء المعتقلين على الإعلام التقليدي ووسائل التواصل الاجتماعي، توقّف النظام عن إعادة جثث المعتقلين المتوفّين. بدلاً من ذلك، بدأ نظام الأسد بإنشاء مقابر جَمَاعية ومحارق رسمية وغير رسمية للتخلّص من الجثث من دونِ الوقوع في مغبّة جذب انتباه الرأي العام. أمّا الحقيقة المروّعة فهي أنّ عددًا قليلاً من الأهالي، إن لم نقل أيًّا منهم، قد تسلّم جثث أحبّائهم أو رفاتهم حتّى في حال تلقّي بيان الوفاة. تلك هي التجربة التي تحدّثَ المشاركون والمشاركات، على اختلاف خلفياتهم، عن خوضها، خلالَ مُشاركتهم في حلقتَيْ النقاش. وفي ظلّ عدم استلام جثّة أو رفات أو أيّ دليل آخر موثوق على الوفاة، قد يبقى الشّكُّ يُساوركم في ما إذا كانَ قريبكم قد توفّي حقًّا، وبالتالي تُصبحون عاجزين عن اتّخاذ الخطوات القانونية المطلوبة، وأداء الطقوس الدينية الضرورية، ووداع أحبّائكم بطريقة لائقة.

للأسف، من غير المتوقع أن يتغيّر هذا الوضع عمّا قريب، ومن المرجّح أن تضطرّوا إلى اتخاذ قرار في شأن ما يجب القيام به على الرّغم مِن عدمِ حصولكم على الخبر اليقين، الّذي يُعدُّ حقًّا من حقوقكم.

ما هي التداعيات السلبية المترتّبة عن تسجيل الوفاة؟

لسوء الحظّ، نظرًا إلى كونكم من ذوي شخص مفقود أو مُعتقل أو مخفيّ قسرًا، قد يُرتّب تسجيل الوفاة عليكم عواقب قانونية. فمن خلال إصدار بيانِ الوفاة ثمّ دفع الأُسَر إلى تسجيل الوفاة والحصول على شهادة الوفاة، يُمكن أن يُحاول النظام عرقلة الملاحقة القانونيَة.

ويعودُ السّببُ في ذلك إلى أن جريمة الإخفاء القسري، تُعتبرُ بموجب القانون الدولي، جريمةً متمادية (أي «جريمة مستمرة») ما دامَ مرتكبوها يواصلونَ إخفاء مصير الأشخاص المخفيين وأمكان تواجدهم. وعليه، لا يمكن لمرتكبي الأعمال الإجرامية الاستفادة من قوانين التقادم المُسقِط بموجب القانون الجنائي لأي بلد؛ علمًا أنّ جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب لا تخضع للتقادم المُسقط.

فمن خلال الإفراج عن معلومات غير كاملة وغير قابلة للتحقق في شكل بيان، يحاول النظام السوري التملّص مِن التزاماته بالكشف عن مكان الرفاة وإعادتها إلى الأسرة. فَعلى الحكومة السورية، إحقاقًا للحقّ في معرفةِ الحقيقة، أن تضمنَ أبسط الحقوق لعائلات الأشخاص المفقودين أو المخفيين، أي الحق في معرفة مصير أقربائهم سواء أكانوا على قيد الحياة، أم لا، وكذلكَ الحقّ في معرفة أسباب الوفاةِ وظروفها، وتحديد مكان الرفاة وتسهيل استردادها.

لا يمكنني تسجيل الوفاة لأنّني أرفض قبول سبب الوفاة الذي قدّمته الحكومة. أخشى أن يؤدّي ذلك إلى إعفاء النظام من المسؤولية!

تمتنعُ أُسَر كثيرة عن تسجيل وفيات المخفيين، خوفًا من أن يؤدّي ذلك إلى إعفاء النظام من أي شكلٍ من أشكال المساءلة في شأن الوفاة. وترفض هذه الأسر بالتالي سبب الوفاة الذي قدّمه النظام.

لم يحصل أيّ من المشاركين الـ١٦ في مجموعتَيْ التّركيز على شهادة وفاة رسمية صادرة عن أمانة الشؤون المدنية، إمّا بسبب تردّي الوضع الأمني أو لأنّهم اختاروا الامتناع عن استخراج الشهادة خوفًا من أن يُفسَّرَ ذلك على أنّه إقرارٌ بقبولِهم سبب الوفاة، المُزوَّر على الأرجح.

تجدرُ الإشارة إلى أنَّ عدم الحصول على شهادة الوفاة يعني أنَّ الشخص المخفي لا يزال على قيد الحياة بموجب القانون وله حقوق وواجبات، وفقًا للسجلّ المدني الرسمي، طالما أنّ وفاته لم تُثبَت بعد أو أنّ وضعَه لم يُسوَّ عن طريق تطبيق افتراض الوفاة.[69] وكونكم تنتمونَ إلى أسرة شخص مخفيّ، فأنتم أيضًا تتمتّعون بحقوق وتقع على عاتق الحكومة مسؤوليات تجاهكم بموجب القانون الدولي. فَلِأسر المخفيين، أمثال أسركم، حقٌّ مُسلّمٌ به في معرفة الحقيقة في شأن مصير أقربائكم وأماكنهم، ويقع على الحكومة واجب التحقيق في حالات الإخفاء القسري المزعومة.

في دول أخرى حول العالم، استحدثَت الحكومات وضعًا قانونيًا خاصًّا لتسهيل عملية نقل الأصول والحصول على مخصّصات الوفاة في انتظار البتّ في حقيقةِ ما حدث. في بعض البلدان، لا تُجبَر الأُسَر على قبول الوفاة، بل يمكنها الحصول على إعلان غياب نتيجة الإخفاء القسري. لكنَّ الحكومة السورية لم تستحدِث فئةً مماثلة بعد، وعليها أن تُبادِر إلى ذلكَ فورًا. هذا ومن الضروري أن تُطالِب الأمم المتّحدة والهيئات الدولية الأخرى بتحقيقِ ذلك.

قد تُواجهون أيضًا الكثير من التحدّيات الّتي تكتنفُ الإجراءات الرّسمية وعمليّة التوثيق، فَتحولُ دونَ تسجيلَكم الوفاة. وسنتطرّقُ إلى هذه التّحدياتِ تفصيلاً في موضعٍ لاحقٍ. هذا وستُقحِمُونَ أنفسكم في خطرٍ داهم إذا قرّرتم اتّخاذ أيّ إجراءات قانونية أخرَى بعد استلام شهادة الوفاة، بسبب القيود الأمنية الصارمة التي يفرضُها النّظام على أُسَر المفقودين.[70]

ما العمل في حال عدم ذكر سبب الوفاة في بيان الوفاة أو شهادة الوفاة أو إذا رَفضتم السبب الذي حدّدته الحكومة؟

عندما يتوفّى شخصٌ ما، عادةً ما يتمّ تزويد الأسرة بمعلومات حول واقعة الوفاة وتحديد السبب المُحتمَل للوفاة بناءً على مُلابساتها. في معظم الحالات، يقومُ عامل في المجال الطبّي (طبيبٍ أو طبيب شرعي)، قدر استطاعتهِ، بتوصيفِ طريقة الوفاة أو كيفية حدوثها، فيُحدِّدُ إن كَانَ السّببُ وفاةً طبيعيّة أو حادثًا أو انتحارًا أو جريمةَ قتل.

في سوريا، يحظّر النظام الإفصاح عن معلومات حول أسباب الوفاة في معظم الحالات. فبموجب تعليمات المادّة ٣٧ من قانون الأحوال المدنية، يُحظَّر على أمين السجلّ المدني أن يُشير إلى أسباب الوفاة في بيانات القيد. كذلك، لا يجوز للنائب العام أو من ينوب عنه تحديد سبب الوفاة عند تسجيل وفاة شخص تمّ إعدامه.[71]

وفي حين، لا يُستغربُ، في سياقاتٍ عديدة، أن تفرض السلطات قيودًا تحدّد بموجبها من يجوز له طلب شهادة الوفاة ومعرفة سبب الوفاة من أجل حماية خصوصية الأفراد المعنيّين، يحظّر نظام الأسد، في سوريا، الإفصاح عن مثل هذه المعلومات حتّى لأفراد الأسرة أنفسهم.

أمّا في الحالات التي يقدّم فيها النظام سببًا للوفاة، فمن المنطقي أن تُشكِّكُوا في صحّته. ومن المعروف أنَّ الكثير من بيانات الوفاة وشهادات الوفاة الصادرة عن الحكومة ليست صحيحة أو تُعزي الوفاة إلى سبب خاطئ كالنوبة القلبية أو أي سبب طبيعي آخر، بالرغم من الدّليل الدّامغ على التعذيب أو الإصابات الجسدية أو الجوع. وبما أنَّ هذه الممارسة شائعة، فمن الطبيعي رفض القبول بمحتوى الوثيقة والسعي إلى الطعن فيه.

يسمح قانون الأحوال المدنية السوري لأمين السجلّ المدني بتصحيح الوقوعات كالولادات أو الوفيات التي أخطأَ السجل المدني في تسجيلها. ولكن، في حال صدرت الواقعة المُسجَّلة عن طريق الخطأ، كوفاة المعتقَل، عن قرار محكمة أو من خلال بيان صادر عن مؤسسة حكومية، فيجب عندئذٍ تصحيح الواقعة بواسطة حكم أو بيان صادر عن المؤسسة عينها. وبصرف النظر عن المعلومات التي قد تملكونها، ستجدون أنّ إثبات عدم صحّة بيان وفاة أو شهادة وفاة صادرة عن إحدى مؤسسات النظام أمرٌ صعبٌ جدًا. فوفقًا للقضاة السابقين الذين تحدّث معهم المركز الدولي للعدالة الانتقالية، يمكن، نظريًا، إثبات عدم صحّة بيان وفاة صادر عن مكان اعتقال يفتقر للوثائق الطبية المناسبة من خلال المحاكم.[72] ويتم ذلك من خلال إقامة دعوى صلحية على أمانة السجل المدني لتصحيح القيد أو الواقعة. عدا ذلك يحظر القانون السوري الادعاء أو التقاضي في مواجهة الأجهزة الأمنية أو وكالات المخابرات التابعة للنظام في إحدى محاكمه.[73]

كيف تُسجِّلون واقعة الوفاة وتحصلون على شهادة الوفاة في مكتب الشؤون المدنية؟

يستعرض قانون الأحوال المدنية السوري إجراءات تسجيل واقعة الوفاة والحصول على شهادة الوفاة في سوريا، ويُحدّد متطلّبات تدوين (أو «تسجيل») وقوعات الأحوال المدنية، بما فيها الوفيات. تحصل الأسرة على شهادة الوفاة في مكتب الشؤون المدنية عقب تقديم بيان أو تقرير الوفاة الطبّي، وتُستخدَم الشهادة بعد ذلك لإصدار أيّ وثائق ومستندات ضرورية للميراث أو لتحديث الأوراق الرسمية الأخرى. تتألّف عملية تسجيل واقعة الوفاة بشكل رئيسٍ من خطوتَيْن:

- الخطوة الأولى – وهي الإبلاغ عن حالة الوفاة وإصدار شهادة الوفاة – تُناطُ بالموظّف الحكومي الذي يُعِدّ شهادة رسمية خطّية تُأكِّد الوفاة. ويكتب الطبيب، إن وُجد، تقريرًا طبّيًا. ويتمّ بعد ذلك إصدار شهادة الوفاة.
- الخطوة الثانية – وهي تسجيل الوفاة والحصول على نسخة عن شهادة الوفاة – تُعدُّ «واجبًا» يقع على عاتق زوج/زوجة الشخص المتوفّى أو أبنائه أو أقربائه البالغين [74]، بحيث يتعيّن على الأسرة أن تُقدّم الشهادة الخطّية والتقرير الطبّي، إنْ وُجد، إلى الشؤون المدنية، بالإضافة إلى دفتر العائلة (أو بيان القيد العائلي) وبطاقة الفقيد الشّخصية. في المقابل، تحصل الأسرة على نسخة موقّعة ومختومة عن شهادة الوفاة الرسمية، مع دفتر العائلة المحدّث الذي يُبيّن الوفاة.

في دليلٍ صادر عن وزارة الداخلية، بالتعاون مع المفوّضية السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين، تشرح الحكومة عملية تسجيل واقعة الوفاة في سوريا والحصول على شهادة وفاة رسمية صادرة عن الحكومة. ويذكر الدّليل الوثائق والمستندات الرئيسة التي يجب أن تجمعها الأسرة وتُقدّمها إلى مكتب الشؤون المدنية، كما تذكر النّشرةُ، تلخيصًا، بعض الجوانب الأخرى للعملية:

- تقرير طبّي صادر عن الطبيب يؤكّد الوفاة.
- شهادة وفاة صادرة عن المستشفى الذي وقعت فيه حالة الوفاة أو، إذا وقعت حالة الوفاة خارج المستشفى، فَعَن المختار (المسؤول عن المنطقة التي وقعت فيها حالة الوفاة أو المسؤول عن السجلّ المدني)، وتكون موقّعة من شاهدَيْن.
- دفتر العائلة الخاصّ بالشخص المتوفّى
- البطاقة الشخصية للمتوفّى، أو أي إثبات آخر للشخصية، أو تصريح خطّي من ذوي المتوفّى يثبت فقدان البطاقة الشخصية.

يُبيّن الدّليل أيضًا أنَّ حالات الوفاة يمكن أن تُسجَّل في مكتب الشؤون المدنية الذي تُحفَظ فيه سجلّات الشخص المتوفّى أو في مكتب الشؤون المدنية في المنطقة التي توفّي فيها الشخص المعني.

لكنَّ المعلومات الواردة في دليل وزارة الداخلية غير مكتملة ولا تُبيّن العوائق التي يُحتمَل أن يواجهها الفرد، خصوصًا إذا لم يعد يسكن في سوريا أو في المناطق الواقعة تحت سيطرة النظام، أو إذا لم يكن يملك الوثائق اللازمة. وسنناقش هذه التحدّيات في الفصل السابع.

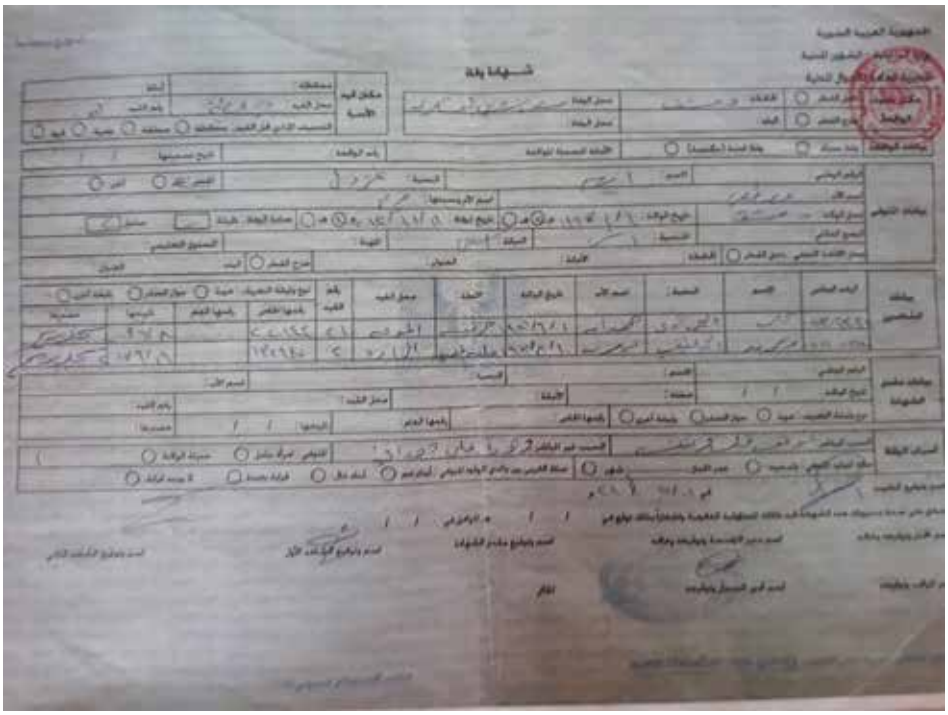

صورة عن شهادة وفاة صادرة عن الشؤون المدنية

لديّ بعض المعلومات التي تُشير إلى أنَّ أحد أقربائي توفّي، ولكنّني لا أعلم إذا كانت هذه المعلومات كافية. ما نوع (أنواع) الأدلّة التي أحتاج إليها لإثبات الوفاة؟

للأسف، يتلقّى الكثير من الأُسَر أنباءً غير رسمية عن وفاة أحد الأقرباء من معتقلين سابقين شهدوا على الوفاة أو سمعوا أنَّ الشخص توفّي مثلاً. وقد تلقّت بعض الأُسَر الأخرى معلومات عبر مسؤولين حكوميين، بعد دفع الرشاوى أحيانًا، ولكن من دون الحصول على وثيقة رسمية تؤكّد الوفاة.

بشكل عام، لا تُعتبَر التقارير غير الرسمية (بما فيها صور قيصر) سببًا كافيًا لإصدار بيان وفاة رسمي/شهادة وفاة رسميةً. ومن دون الاستحصال على شهادة وفاة، أو في حال لم يُرسِل مكتب الأمن الوطني أي معلومات إضافية إلى مكتب الشؤون المدنية، لن تستطيع الأسرة إثبات وفاة قريبها. فالقانون السوري، يقتضي مثلاً، أن يزور ضابط في الشرطة موقع الوفاة لتسجيل الواقعة، ولكنْ من الواضح أنَّ هذا الأمر مستحيل إذا كانت الأسرة لا تعرف مكان وفاة الشخص المعني.

تبقى الجثّة مخفيّة عادةً ولا تُسلَّم إلى ذويها، كي لا تُوفَّر الأدلّة التي يمكن أن تُثبت سبب الوفاة الحقيقي. فقد أفادت نور بالآتي: "طالبَ والد زوجي باستلام جثّة ابنه، لكنّه أُبلِغَ بأنَّ ابنه قد دُفِن في مقبرة جَمَاعية مع عددٍ من السجناء. واعترفوا أيضًا بأنَّ ٢٠٠ سجين يتوفّون بشكل يومي بسبب الأمراض التي يُصابون بها في السجن". وقالت أمل*، إحدى النساء اللواتي أُجريت معهنّ مقابلات، إنَّ القادة العسكريين أبلغوا والد ابن أختها بأنَّ "جثّة ابنه تحوّلت إلى أشلاء"، وأُعطي "وسام شرف من القطعة العسكرية في حمص".[75]

فضلاً عن ذلك، يمكن أن يصدُر بيان الوفاة بعد تاريخ الوفاة الفعلي بأشهر. ولا يمكن تأكيد وفاة الشخص المخفي قسرًا إلاّ عندما يكون موقع الأشلاء معروفًا وتُسلَّم الجثّة إلى الأسرة.

وتزداد المسألة تعقيدًا في بعض الحالات بسبب عدم إمكانية تسليم الجثّة نتيجة التخلّص الكامل منها. ففي هذا الصّدد، تُخبرنا إيمان قائلة: "عندما طلبت استلام الجثّة، قيلَ لي إنّها لم تعُد متوفّرة لأنّه توفّي قبل ستّة أشهر، وتمّ توبيخي لأنّني أطلب استلام جثّة شخص إرهابي".[76]

في حالات زوال الأشلاء وعدم القدرة على تسليم الجثّة، يجب أن يتمكّن الفرد - نظريًا - من إثبات حالة الوفاة من خلال إجراء تحقيق جدّي وتقديم أدلّة أخرى. ويُفترَض أن تتكفّل الحكومة بهذا التحقيق، ولكنّها تتوانى حاليًا عن تحمُّل مسؤولياتها في هذا الصدد.

ثمّة بعض الخطوات التي يمكن أن تتّخذوها من تلقاء أنفسكم لدفع العملية قدمًا، لكنّها تتطلّب عادةً مساعدة من محامٍ وتدخّل المحكمة، على النحو المبيّن أدناه، كما تتطلّبُ كلفة مالية عالية، علمًا أنّها تُعدّ أيضًا عمليةً مرهِقة ومقلِقة. وعليهِ، قد لا تكونون جاهزين لخوض تجربة مماثلة بعد.

ما هي قواعد الحصول على تأكيد للوفاة في المحكمة؟

يُحدّد قانون الأحوال الشخصية في سوريا القواعد العامّة المتعلّقة بالأشخاص المفقودين وبالوفاة المُفترَضة.[77] "والمفقود" هو "كلّ شخص لا تُعرف حياته أو مماته أو تكون حياته محقّقة ولكنّه لا يُعرَف له مكان".[78] بالإضافة إلى ذلك، يُعتبَر مفقودًا من منعته ظروف قاهرة من الرجوع إلى مقامه أو إدارة شؤونه بنفسه أو بوكيل عنه مدّة أكثر من سنة وتعطّلت بذلك مصالحه أو مصالح غيره".[79]

وفقًا للقانون، يمكنكم بصفتكم فردًا من أسرة شخص "مفقود" أن تبدؤوا الإجراءات اللازمة لتأكيد حالة الوفاة. فالمفقودُ يعتبرُ مُتوفًى مثلاً عند بلوغه الثمانين من العمر، أو في حالات الأعمال العسكرية المُعلنة، كتلك القائمة حاليًا في سوريا، أو الكوارث الطبيعية، وذلكَ بعد مضي أربع سنوات من تاريخ فقدانه.[80]

ستحتاجون على الأرجح إلى توكيل محامٍ لمساعدتكم في هذه العملية. سيقوم المحامي بأحد الإجراءَيْن التاليَيْن:

- تقديم طلب إلى القاضي الشرعي لتعيينكم كوكيل قانوني عن الشخص المفقود على أصوله/موجباته بعد سنة واحدة من فقدانه.
- رفع دعوى للإعلان عن وفاة الشخص المفقود بعد أربع سنوات من تاريخ فقدانه (إلى أن تُعلِن وزارة الدفاع عن انتهاء العمليات العسكرية). ولكي تنطبق قاعدة الأربع سنوات، يجب أن يُبيّن تقرير الشرطة أنَّ الشخص فُقد بعد ١٥ آذار/مارس ٢٠١١، أي بعد إعلان بدء العمليات العسكرية.

في الحالتَيْن، يجب توفير الوثائق والمستندات التالية:

- تقرير شرطة يدلّ على تاريخ التبليغ عن الشخص المفقود وعلى تعميم الشرطة لمذكّرة بحث عن الشخص المفقود في كلّ أنحاء البلد (يصدُر التقرير عن وزارة الدفاع للجنود وعن وزارة الداخلية للشرطة).
- سجلّ عدلي من السجلّات القضائية في مقرّ الشرطة الجنائية لإثبات أنّ المفقود ليسَ مفقودًا نتيجة اعتقال من الشرطة أو حكم قضائي.
- بيان قيد عائلي يُبيّن علاقة مقدم الطلب بالشخص المفقود.
- خلاصة السّجل العدلي (ورقة غير محكوم) لِمُقدّم الطّلب تبين خُلّوه مِن أي عمل جنائي.
- إفادة من المختار، مُوقّعة مِن شاهدين، تثبت أهلية طالب الوكالة القضائية ورُشدِه.
- وثيقة تُبيّن أنّ المفقود لم يترك البلاد، صادرة عن إدارة الهجرة والجوازات في وزارة الداخلية، وإذا تمّ تسجيل مغادرة المفقود للبلاد، يُعتبر "غائبًا" ولا يمكن افتراضه ميتًا من الناحية القانونية.

أفادَ القضاة الذين تحدّثنا إليهم بأنّهم يتردّدون في إعلان وفاة الشخص المفقود لأنّهم يعلمون أنّه من المرجّح أن يُبقي النظام المعتقلين في السجن لعدّة سنوات. بدلاً من ذلك، يلفتون نظر الأسرة إلى إمكانية طلب الوصاية على أموال المفقود وممتلكاته، ما يمنحهم إمكانية الوصول إلى هذه الموارد.

تحمل هذه العملية أوجه تشابه مع العمليات المُنفَّذة في بلدان أخرى، مثل البوسنة والهرسك، حيث تعتبر السلطات الشخص "مخفيًا" بناءً على "معلومات موثوقة"، مثل "المعلومات الّتي يُعقَلُ أن يُستنتَج منها إخفاء الشخص المعني".[81] ففي لبنان، يمكن لفرد مِن الأسرة أو شخص مقرّب من المفقود أن يُقدّم "طلب تقفّي الأثر" إذا استطاع توفير "الحدّ الأدنى من البيانات المتعلّقة بهوية المفقود"، وهي البيانات المؤلّفة من: "اسم وشهرة الشخص «المفقود» أو «المخفي قسرًا»، ومكان وتاريخ الولادة، واسم أحد والدَيه، ووضعه الاجتماعي، ومهنته، وعنوانه، ومعلومات موثوقة عن ظروف اختفائه".[82]

ما الذي يجب القيام به للمساعدة إذًا؟

ما الذي يجب أن يحدث (لكنّه على الأرجح لن يحدث، نظرًا إلى التجاهل المطلق لحقوق الإنسان الذي أظهره النظام السوري وأتباعه وغيرهم ممّن يرتكبون الانتهاكات):

- يتعيّن على الحكومة السورية المصادقة على الاتفاقية الدولية الخاصة بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري المُبرمة عام ٢٠٠٦ كما يتعيّن عليها تنفيذ متطلبات المادة الرابعة من الاتفاقية تنفيذًا فوريًّا بغيةَ ضمان تجريم القانون السوري للإخفاء القسري على نحوٍ يمتثلُ للعناصر المنصوص عليها في التعريف الوارد في الإعلان المتعلّق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري لعام ١٩٩٢.

- يتعيّن على الحكومة السورية أن تُساعِد الأُسَر على تأمين الوثائق أو تحديثها أو تجديدها (بما فيها الوثائق الفردية والعائلية) اللازمة للحصول على الضمان الاجتماعي، والمعاش التقاعدي وغيرهما من الاستحقاقات، والميراث، وسند الملكية، والوصاية على الأطفال، والزواج، والسفر، وغيرها طالما أنّ مكان المعتقل غير معروف،

- يتعيّن على الحكومة السورية أن تتساهل في المهل الزمنية المُحدّدة لتسجيل الوفاة وأن تقوم بالإعفاءِ مِن الرسوم أو العقوبات المفروضة في حال التخلّف عنها.

- يتعيّن على الحكومة السورية أن تُعيد الممتلكات الشخصية الخاصّة بالأشخاص الذين توفّوا في أماكن الاحتجاز، بما فيها البطاقة الشّخصية وغيرها من الوثائق، إلى الأسرة.

أمّا الجهات الأخرى فعليها أن تتّخذ التّدابير الآتي تعدادها، في ظلّ غياب دعم الدولة وانعدامِ تحمّل المسؤولية وانتفاءِ المساءلة:

- يتعيّن على الحكومات التي تستضيف أُسَر الأشخاص المخفيين والمفقودين في سوريا أن تُسهّل جهود الأسر الرامية إلى كشف الحقيقة المتعلّقة بمصير أقربائهم أو أماكنهم وإلى تأمين الوثائق المدنية، بما في ذلك عن طريق تنفيذ مبادرات أو اتّفاقات التنسيق الثنائية أو المتعدّدة الأطراف أو الإقليمية.

- يتعيّن على المجتمع الدولي أن يواصل، أو، إذا أمكن، أن يزيد دعمه المالي والعملاني لمنظّمات المجتمع المدني التي تعمل على تنظيم المعلومات المتعلّقة بالأشخاص المخفيين والمفقودين في سوريا. كذلك، ينبغي إيلاء الاهتمام وتقديم الدعم لإنشاء مرجع دولي حيادي لجمع المعلومات المتعلّقة بالأشخاص المعتقلين في سوريا، والأشخاص الذين يُعتقَد أنّهم أخفُوا قسرًا، أو الأشخاص الذين فُقدوا قبل النزاع أو خلاله.

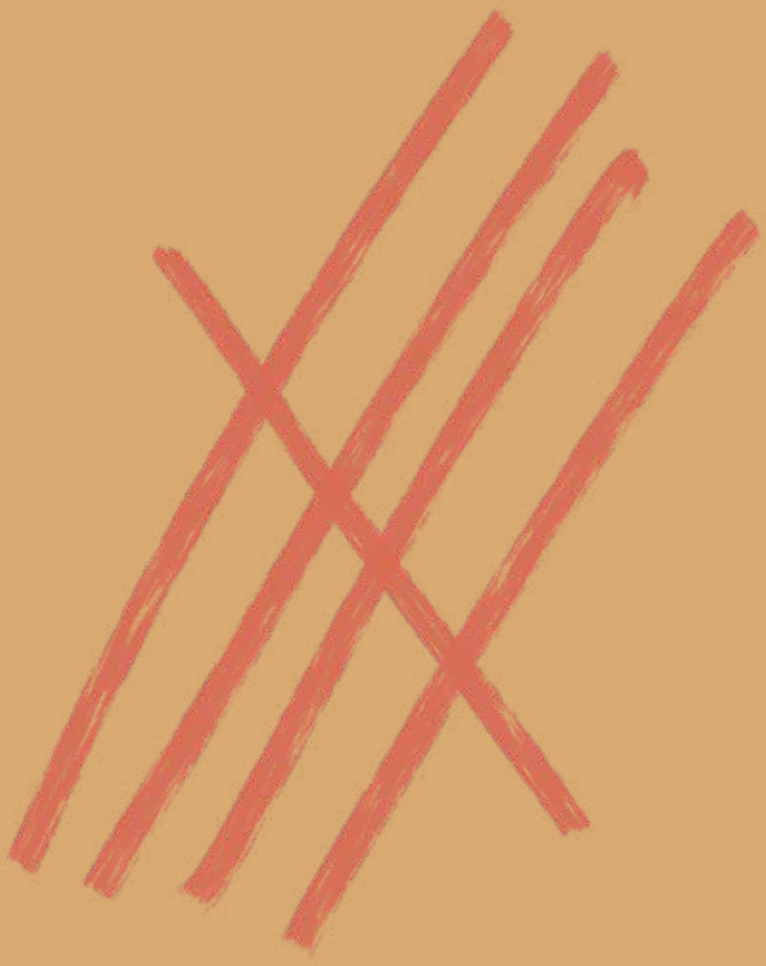

هل أنت امرأةٌ متضررة من الإخفاءِ القسري (أو تعرفين شخصًا مُتضرّرًا منه أو تهتمين لأمره)؟ هذا الفصل موجّهٌ إليكِ

لسوء الحظ، كونكِ امرأة، قد يُصعّبُ الأمور عليكِ أكثرَ في ظلّ هذه الظروف المؤلمة أصلاً. سواء أكنت أمًا مفجوعة بفقد ابنها أو أصبحتِ زوجة مُعيلَة لأسرتك، فأغلبُ الظّنّ أنّكَ وقعتِ، مثل الكثير من النساء الأخريات، سجينة الوقت الضائع، تعيشين حالةً من انعدام اليقين وتتحمّلين مسؤوليات هائلة. ولعلّكِ كُنتِ مُعتقلةً أيضًا، لكنّ تقبُّل مجتمعكِ لكِ أم عدمه يتوقّفُ على المكانَ الذي تعيشين فيه. ومهما كان وضعك، عليك أن تعي بعض المخاطر والصعوبات الإضافية التي قد تواجهينها بسبب نوعكِ الاجتماعي.

خطر التعرّض للتحرش والعنف الجنسي

أوّلاً، قد تتعرّضين لخطر التحرش أو العنف الجنسي. وقد يحدث ذلك أثناء بحثك عن أحد أفراد أسرتك: فبدلاً من أن يُطلب إليك ببساطة تقديم رشى مالية للحصول على المعلومات، قد يُطلب إليكِ المال والخدمات الجنسية معًا. وفيما تحاولين معرفة مكان قريبك أو زيارته، قد يتحرّش بك حرّاس السجن أو موظفون آخرون، أو يهددونك بارتكاب شكل من أشكال العنف الجنسي بحقّك، أو حتى ما هو أسوأ.

رَوَت ريم* البالغة ٢٤ عامًا من العمر تجارب العنف المباشر والتهديدات بالاستغلال الجنسي أثناء بحثها عن زوجها المخفي. وقد نجت في المرة الأولى من حادث إطلاق النار عليها فيما كانت تحاول التعرُّف إلى سيارةِ مُطلق النّار خارج فرع الأمن العسكري في حميدة الطاهر في درعا. ثم تعرّضت للتّحرش الجنسي حين تمّ استدعاؤها إلى الداخل لتلقّي "معاملةً تفضيلية".[83]

وقد تحدّثت امرأةٌ أخرى أُجريَت معها مُقابلة لصالح هذا الدّليل عن تردّدها عدّة مرّاتٍ إلى فرع أمن الدولة في دمشق للاستفسار عن زوجها، حيث تعرّضت للإهانة في نقاط التفتيش المختلفة وعند مدخل الفرع، وأشارت إلى تعرُّضها لمضايقاتٍ لفظية أكثر من مرة. وفي نهاية المطاف أقدم الموظفون الحكوميون العاملون في الفرع على تهديدها بالقتل، حيث قالوا لها إنّهم سيرسلونها هي وأطفالها إلى الآخرة لكي ترى زوجها إذا سألت عنه مرة أخرى. هكذا اكتشفت هدى أنّ زوجها توفي نتيجة التعرّض للتعذيب.[84]

تلك هي قصص النساء اللواتي يتردّدن إلى السجون بحثًا عن أفراد أسرهنّ المعتَقلين. أمّا إذا كنتِ أنت الشخص المعتقَل، فأغلبُ الظّنّ أن تجربتكِ مروعة. فقد وثّقت لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية اللجوء الممنهج إلى الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد النساء في ٢٠ مركز اعتقال للنساء على الأقلّ، وذلكَ غالبًا ما يكون بموافقة كبار الضباط (أو بالتواطؤ المباشر معهم).[85] وتؤكّد ريما هذا الواقع المرير، حيث شهدت بأم عينها خلال فترة اعتقالها أعمال عنف جنسي وحشية، قائلةً: "كان هناك فتاة صغيرة تبلغ من العمر ١٦ سنة لم تنهِ تعليمها بعد بسبب اعتقالها في سنّ مبكرة، وإرسالها إلى السجن المركزي في حمص حيث تعرّضت للاغتصاب وأصبحت مريضة عقليًا. كانت عارية طيلة الوقت. حاولت مساعدتها، ولكن وضعها كان متأزمًا جدًا".[86]

لا يطال الاغتصاب والعنف الجنسي النساء حصرًا. ففي الواقع، رصد التقرير نفسه انتشارًا واسعًا للعنف الجنسي والاغتصاب ضد الرجال والفتيان في الكثير من المرافق التابعة للمخابرات وغيرها من مراكز الاعتقال.[87] وقد كشف استعراض منظمة محامون وأطبّاء من أجل حقوق الإنسان لتقارير طبية تخصّ ١٣٨ معتقلاً من الرجال، أنّ حوالى ٨٨ في المئة من الذكور تعرّضوا إلى نوع من أنواع العنف الجنسي.[88] وقد وصفت تقارير أخرى أشكال العنف الجنسي التي تُرتكب ضد النساء والرجال على حد سواء بإسهاب،[89] حيث قيل إنها ساديةٌ ويصعب حتى تصوّرها.

تتعرَّض المرأة للعنف والتحرش الجنسي خارج السجون كذلك الأمر. ففي بعض الأحيان، مجرّد السّعي إلى المضي في حياتك من دونِ أحبّائك كفيلٌ بأن يُعرّضك لخطر الاستغلال والتحرش. فقد روت نُهى*، التي تعيش الآن في تركيا، تجاربها مع التحرُّش هناك وفي سوريا قبلَ مُغادرتها. وفي حديثها عن تجربة مرّت بها مع مدير مكتب لمساعدات الإغاثة في إدلب، التي فرّت إليها بداية، أخبرتنا نُهى التالي: "لقد تعرّضت للتحرش الجنسي واللفظي، وتلقيت رسائل غير لائقة من هذا الشخص أثناء فترة نزوحي لأنّه كان يعلم أنّني بلا زوج. وهددني بالتوقف عن مساعدتي إن لم أتعاون معه". ثمّ ذهبت إلى تركيا وأضافت، "عندما وصلت إلى إسطنبول للمرّة الأولى، عشت ووالدتي في منزلٍ للأرامل في [حيّ] الفاتح. وحاول المدير هناك إقناعي بالزواج من طبيبٍ مصري قائلاً إنّه سيحميني وسيعيلني أنا وابنيّ. لكنني اكتشفت أنّ نيّته كانت الزواج مني مؤقتًا من أجل المتعة. فما كان منّي إلاّ أن رفضت عرضه لأنّه أراد أن يستغلّني مؤقتًا كونني بلا معيل".[90]

ولا بدّ، في هذا الصّدد، من التوضيح أنْ ليسَت كل امرأة تتعرّضُ حتمًا للعنف الجنسي أثناء عملية البحث أو الاحتجاز. صحيحٌ أنّ الخطر قائمٌ دومًا، ولكنَّ الاعتقاد السّائدَ بأنَّ جميع النساء اللاتي يمررن بظروفٍ كهذه، يُعانينَ عنفًا مُماثلاً، يُشكّلُ، بحدّ ذاته، مشكلة نظرًا إلى ما يُرافق هذه الجرائم ظلمًا وجورًا مِن وصمةٍ جماعية وعار. يُمكنكَ الاطلاع على معلوماتٍ أكثر عن هذا الموضوعِ أدناه.

انعدام تحكّمكِ بحياتكِ الخاصة

لا تتمتّع النساء السوريات دائمًا بالقدرة على التحكم بحياتهنّ، وذلك على الصعيدين القانوني والاجتماعي. وغالبًا ما يظهر ذلك جليًا إذا ما كانت المرأة زوجة شخص معتقل أو مخفي. ففي هذه الحالة، قد تأتي اعتباراتك الشخصية في المقام الثاني، خلف الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية المتعدّدة التي قد تواجهينها، فضلاً عن آراء قادة المجتمع المحلّي أو القادة الدينيين أو أسرتك وأسرة زوجك

.

ستعيشين، على الأغلب، حالةً من الإرباك والضغط النفسي لفترةٍ محدّدة، قبل أن تُضطرّي في نهاية المطاف إلى مواجهة السؤال المستعصي: هل عليك انتظار عودة زوجك المخفي أو الزواج مُجدّدًا؟ وفي حين قد يبدو الخيار الثاني مروّعًا، ينبغي مقارنته مع الواقع الصعب الذي تعيشه المرأة السورية العزباء، ولا سيّما إن كانت لديها أسرةٌ تعيلها. ولكن، انتبهي! قد تعتبر أسرتك أنّه من المعيب والأنانية التفكير في هذا الموضوع، فيما قد يكون زوجك لا يزال يعاني في مكانٍ ما خلف القضبان. وقد تجدين نفسك تتعرّضين للتوبيخ من أشخاصٍ يزعمون أنّك تعطين الأولوية لسعادتك الشخصية، من دون أن يفكّروا لبُرهةٍ في الصعوبات التي تواجهينها في حياتكِ اليومية، وفي المعاناة التي تتكبّدينها في ظلّ غياب زوجك. ولا شكّ أنّكِ قد تشعرين بالإحباط نتيجة لذلك، ولا سيّما أنّ هذه التقاليد لا تنطبق عادةً على الرجال، الذين يُسمح لهم بالزواج بعد أيّامٍ قليلة على وفاة زوجاتهم.

وفي حال تعرّض والدك للإخفاء، قد تواجهين ضغوطًا للزواج حتّى وإن كنت صغيرةً في السنّ. وقد يعود ذلك إلى رغبة أسرتك أو مجتمعك المحلّي في تزويجك، كشكلٍ من أشكال السيطرة الاجتماعية، أو قد يعود السبب أيضًا إلى الوضع الاقتصادي الهشّ الذي تعانيه أسرتك، فيبدو الزواج وكأنه خيارك الوحيد.

تنظرُ الأسر السورية اليائسة إلى الزواج على أنّه أملها الوحيد لضمان سلامة ابنتها ونجاتها. ولكن، من المهم الإصغاء إلى قصص النساء اللواتي تمسّكن برأيهنّ ولم يلجأنَ إلى هذا الحلّ، نظرًا إلى كون زواج الأطفال والزيجات المُبكرة بشكلٍ عام تعرّض الفتيات لشتّى أنواع العنف والضعف الاقتصادي. وقد حدّثتنا ريما عن هذا الموضوع قائلةً:

> "لم يؤثّر اعتقالي على مستقبل بناتي، ولم أُضطَر إلى تدبير زواج مُبكر لهنّ. أهتمّ كثيرًا ببناتي وبسلامتهنّ. فالبكر منهنّ تخرّجت في العام ٢٠١٠، وكانت تعمل في وكالة سياحية، ولكنّني منعتها من الذهاب إلى العمل عندما اندلعت الثورة عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ بسبب عمليات الاعتقال التي كانت تُنفَّذ، وخفت أنّ تتعرّض للخطف. ولكن، بعد اعتقالي، هي التي عملَت على تأمين لقمة العيش والاهتمام بشقيقاتها. لم أضطر إلى تدبير زيجات لهنّ لأنّني أعي تمامًا العواقب المترتّبة عن ذلك. فإحدى الجارات مثلاً، قامت بتزويج بناتها بعد اعتقال زوجها بالرغم من صغر سنّهنّ." [91]

وليس الزواج القرار الوحيد الذي قد لا يكون في يدِك. فقد تتأثّر قدرتك على التنقّل، أو قد تخسرين حقّ حضانة أطفالك، ولا سيّما إن اخترتِ الزواج مُجدّدًا. فوفق المادة ١٣٨ من قانون الأحوال الشخصية تسقط الحضانة تلقائيًّا من الأم في حال زواجها برجل غير قريب من الطفل. فقد خسرت اثنتان من النساء اللواتي تمّ مقابلتهنّ حقّ الحضانة، بعد أن تعرّضتا لضغوط لنقل حضانة الأطفال إلى أسرة زوجيهما، إثرَ إخفاء زَوجيهما. [92]

وليسَ الهدفُ ممّا تقدّم عرضُهُ نكران أنّ بعض النساء قد نجحن فعلاً في تخطّي هذه المعتقدات الاجتماعية والعوائق القانونية المتجذّرة، خاصّةً بعد نجاحهنّ في العيش خارج سوريا أو مجتمعهنّ. فقد نجحت امرأتان أُجريت معهما مقابلات في الحصول على وظيفةٍ في تركيا، ما سمح لهما بإعالة نفسيهما وأطفالهما ماليًا. وقد ساهم ذلك أيضًا في عدم استسلامهما للضغوط بمنح حضانة الأطفال إلى أسرة الزوج. وقد شغلت إحداهما عدّة وظائف في تركيا، من ضمنها العمل في معمل لإنتاج الفستق الحلبي ومصنع لثياب النوم، ومندوبة مبيعات. أمّا تهاني*، التي أصلها من إدلب، فأخبرتنا ما يلي: "في تركيا، عملت في دارٍ للأيتام حيث كنت أتولّى الطهي. كنت سعيدةً للغاية. بعد أن غادرنا منزلنا، عملتُ في تنظيف المكاتب، وأنا لا أرى عيبًا في الأمر". [93] وأخبرتنا أمينة*، التي سبق أن اعتُقلت، كيف ركّزت جهودها على متابعة تعليمها في تركيا، قائلةً "لا شهادتي الجامعية معي ولا شهادة زوجي، فنحن لم نتمكّن من إحضارهما معنا لدى مغادرتنا. ولكن، استطعت تنزيل نسخة عن شهادتي من الموقع الإلكتروني لوزارة التربية السورية في العام ٢٠١٤، واستخدمتها كي أتسجّل في جامعة تركية لمتابعة تعليمي عن بُعد". [94]

«لا شهادتي الجامعية معي ولا شهادة زوجي، فنحنُ لم نتمكّن من إحضارهما معنا لدى مغادرتنا. ولكن، استطعت تنزيل نسخة عن شهادتي من الموقع الإلكتروني لوزارة التربية السورية في العام ٢٠١٤، واستخدمتها كي أتسجّل في جامعة تركية لمتابعة تعليمي عن بُعد».

أمينة، تركيا

وصمة العار والإقصاء الاجتماعي

«إذا تعرّضت امرأة للاعتقال، فسيتمنّى والداها موتها وإخفاءها. فليكن الله بعون أي امرأةٍ تعرّضت للاعتقال. فعندما يتم الإفراج عنها، تُرغَم على التخلّي عن حضانة أطفالها. ناهيك عن أنّ بعض النساء قد يحملن بعد تعرضهّن للاغتصاب. وآمل شخصيًا ألاّ أمرّ في محنة مماثلة».

روان

لسوء الحظ، إنّ الإخفاء القسري هو انتهاكٌ يُخلّفُ آثارًا دائمة وتراكميّة، وقد يُشكّلُ صدمةً لفترة من الزّمن. وقد يدفع الإخفاء القسري بأسرتك ومجتمعك إلى إقصائِك، على الرغم من أنّ جريمةً قد ارتُكبت بحقّك وليس العكس. فقد يتمّ إلقاء اللوم عليك لإخفاء زوجك، ويعتبرونك زوجةً سيئة، على الرغم من أنّه لا ذنب لك في ذلكَ ومن أنّك تُقاسِينَ مُعاناةً عصيبة. أو قد تقوم أسرة زوجك بالضغط عليك لعدم تسجيل وفاته، في محاولةٍ لمنعك من الحصول على الميراث الذي قد تكونين في أمسّ الحاجة إليه. وقد تبرز مشكلاتٌ أخرى مع أسرة الزوج، على غرار النزاعات على حضانة الأطفال المذكورة أعلاه، أو النزاعات على الملكية. وفي هذا الصّدد، أفادت نور قائلةً: "طلبت أسرة زوجي نسخةً عن سند ملكية المنزل لتتمكّن من وضع يدها عليه. وقد حاول أفراد الأسرة الحصول على السند عبر وسائل مختلفة، لكنّني رفضتُ طلبهم مرارًا وتكرارًا".[95] وقد أخبرها أهل زوجها أيضًا أنّه لم يكن لأطفالها حقٌّ في ميراثِ والد زوجها عند وفاته، وهو أمر غير صحيح على الأرجح. هذا ولا يقتصر الأمر على أسرة الزوج. فقد تواجهين كذلك إقصاءً تامًا من الأوساط الاجتماعية والحياة العامة، تمامًا كما حدث لإيمان، من تدمر الّتي عبّرَت عن ذلكَ قائلةً: "لطالما قيل لي: "أنت أرملة ولا يجوز أن تخرجي"، فخلّف ذلك أثرًا كبيرًا علينا".[96]

إن سبقَ لكِ أن اعتُقلتِ، فقد تتفاقم الأمور سوءًا بالنسبة إليك. فيُحتملُ ألاّ يكتفي مجتمعك بإقصائِكِ إن اعتُقلتِ ثمّ أُفرِجَ عنكِ؛ بل قد يطلق الناس الأحكام الجائرة على أسرتك بكاملها ويُقصونها اجتماعيًا كذلك. هذا وقد تنقلب أسرتك عليكَ أيضًا. وتكثُرُ، في هذا الصّدد، قصصٌ عن أهالٍ أخرجوا بناتهنّ مِنَ البلاد أو عن أزواجٍ يهجرنَ زوجاتهنّ فورَ الإفراج عنهنّ.[97] ويُعزَى السّببُ في ذلكَ إلى الاعتقاد السّائد، في أنحاء كثيرة من سوريا (وبلدان أخرى حول العالم) بأنّ أيّ امرأةٍ تُعتقل، تتعرّضُ حتمًا للاغتصاب، فتوصم بالعار. ولا يصحُّ، طبعًا، التّسليمُ بأنّ كلّ امرأةٍ معتقلة اغتُصِبَت، وفي حال اغتُصِبَت المُعتقلةُ فعلاً، فلا يصحُّ، بأي شكلٍ من الأشكال، لومُها ولا مُعاقبتها. بل على العكس من ذلكَ تمامًا، فمَا تستحقّهُ هو نيلُ كامل حقوقها ومعاملتها معاملةً عادلة ومنصفة بعد الفعل المروّع الذي ارتُكب بحقّها.

وقد شرحت روان حالة النساء المعتقلات السابقات على النحو التالي:

> "إذا تعرّضت امرأة للاعتقال، فسيتمنّى والداها موتها وإخفاءها. فليكن الله بعون أي امرأةٍ تعرّضت للاعتقال. فعندما يتم الإفراج عنها، تُرغَم على التخلّي عن حضانة أطفالها. ناهيك عن أنّ بعض النساء قد يحملن بعد تعرضهّن للاغتصاب. وآمل شخصيًا ألاّ أمرّ في محنة مماثلة." [98]

نظرًا إلى هذه المعتقدات المجتمعية الشائعة، غالبًا ما تُعتبر المعتقلات السابقات غير صالحاتٍ للزواج. وقد تحدّثت النساء اللواتي تمّت مقابلتهنّ عن أسرٍ منعت أبناءها من الزواج من أي امرأةٍ سبق أن تعرّضت للاعتقال. في المقابل، إن كانت الضحية رجلاً، يقوم المجتمع بشكلٍ عام بدعمه والتعاطف معه، لا بل قد يعتبره بطلاً! وليس الهدف من ذلك التقليل من شأن التجربة التي يخوضها المعتقلون الرجال الذين تعرّضوا على الأرجح للتعذيب والاعتداءات الرهيبة، وغير ذلك من ضروب المعاملة والظروف المروّعة في المعتقل (ذلك إن بقوا على قيد الحياة أساسًا). فالكثير من الرجال الذين أُفرج عنهم قد اختبروا الإقصاء الاجتماعي، ولا سيّما من قبل أشخاص ذوي آراء سياسية مختلفة عنهم، وهو الأمرُ الّذي صعّب على بعضهم الاندماج مُجدّدًا في المجتمع. لكنَّ الواقعَ يُبيّنُ أنّكِ، كامرأة، ستُضطّرينَ إلى مواجهةِ أشكالٍ خاصة من التمييز والوصم الاجتماعي بعد الإفراج عنكِ، وذلكَ بسببِ نوعكِ الاجتماعيّ.

سيكون التغلّب على العبء الاقتصادي أصعب

من الشائع في المجتمع السوري أن يتحمّل الزوج الأعباءَ المالية بصفته رب الأسرة. لذا، عندما يغيب الزوج، تُشَلّ الأسرة، ويزيدُ العبء الذي يثقل كاهل المرأة. فكثيرٌ من النّساءِ ممّن لا يمتلكنَ خبرةً تُذكر في العمل، وأصبحنَ يتحمّلنَ المسؤولية المزدوجة القاضية بإعالة الأسرة والاعتناء بها في آنٍ معًا، يُعانِينَ انعدام الأمن المالي بعد اعتقال أزواجهنّ أو إخفائهم. كذلك، تواجه النساء المعتقلات السابقات تبعاتٍ اقتصادية وخيمة بعد الإفراج عنهنّ. فتشير إحدى الدراسات إلى أنّ ٨٣ في المئة من أصل ٦٩ امرأة معتقلة سابقة مِمّن كنّ يزاولن عملاً قبل تعرّضهنّ للاعتقال، لم يواصلن عملهنّ بعد إطلاق سراحهنّ لجملةٍ من الأسباب.[99]

هذا عَدَا عَنِ الوقت والطاقة والأموال التي تهدرها النساء بحثًا عن أحبائهنّ، ما يصعّب على الزوجات بشكلٍ خاص الحفاظ على وظيفةٍ جيّدة، وسدّ الثغرة في المدخول الناجمة من سجن أزواجهنّ. وتُحدّثنا منى* من إدلب، التي تعرّض كلّ من زوجها وابنها للاعتقال، عن الأثر المالي المترتّب عن هذه الخسارة المزدوجة، فتقول: "بسبب ظروفنا المعيشية، علينا تحمّل مسؤولياتٍ تفوق طاقتنا. ونظرًا إلى وضعنا السيئ، لم يتمكّن ابني من متابعة دراسته الجامعية لأننا لم نتمكّن من تسديد الأقساط الدراسية."[100]

من الأهميةِ بمكانٍ أن تتنبّهوا إلى تعليقات منى في شأن عدم قدرة ابنها على إكمال دراسته، فذلكَ يعني أنّه من الممكن أن يتأثّر مستقبل أطفالكم سلبًا على المدَيَيْن القريب والبعيد نتيجة اعتقالكم أو اعتقال أحد أفراد أسرتكم. لقد استمعتم، سابقًا، إلى تجربة ريما في شأن اعتقال ابنها وأثر النّزوح على علمه. هذا وقد شاركتنا غادة قصتها، فقالت: "لم يتمكّن ابني من إكمال دراسته بعد اعتقال شقيقَيْه اللّذين انقطعت أخبارهما، فاضطُر إلى العمل هنا في تركيا لتوفير لقمة العيش لنا، ولكن تم تسريحه من عمله بسبب جائحة كوفيد-١٩".[101]

وقد برزت كذلك مشكلة تسجيل الأطفال من دون معرفة مكان الزوج. وهذا موضوعٌ سنُعاوِدُ التطرّق إليه تفصيلاً في الفصل السابع، ولكن، في الوقتِ الرّاهن، سندعكم تقرؤونَ قصة روتها ريما عن تجربة زوجة ابنها بعد اعتقاله، إذ قالت: "تمكّنت زوجة ابني من تسجيل اثنتَيْن من بناتهنّ عبر الاستعانة بمحامٍ وإعلان والدهما في عداد المفقودين. بلغت كلفة المحامي ٢٥٠٠٠ ليرة سورية على سعر صرف ٢٠٠ ليرة سورية لكلّ دولار أميركي. ولكنْ لم نستطع تسجيل الابنة الثالثة لدى النظام بالرغم من تسجيلها لدى سلطات المعارضة".[102]

ما الذي يجب القيام به للمساعدة إذًا؟

ما الذي يجب أن يحدث (لكنّه على الأرجح لن يحدث، نظرًا إلى التجاهل المطلق لحقوق الإنسان الذي أظهره النظام السوري وأتباعه وغيرهم ممّن يرتكبون الانتهاكات):

+ يتعيّن على الحكومة السورية إنشاء سجل عمومي يتضمن أسماء جميع الأشخاص المحتجزين وأماكن وجودهم، والتفاصيل المُتعلّقة بالتّهم المزعومة المُوجّهة لهم، على أن تُحدَّثَ المعلومات الواردة في هذا السجل بشكل منتظم. ويجب أن يُوضعَ هذا السجل في متناول القضاة والمحامين وأسر المعتقلين ومنظمات حقوق الإنسان من دون فرضِ أي قيد أو شرط، وكذلكَ في مُتناول العامة بشكل مباشر عبر قاعدة بيانات إلكترونية.

+ يتعين على الحكومة السورية والجهات التابعة لها وجميع الجماعات المسلحة الأخرى التي تحتجز معتقلين لديها أن تبذل المزيد من الجهد لحماية الأشخاص أثناء عملية البحث من العنف والتحرش والتهديدات بالاعتقال والابتزاز وغيرها من ضروب الأذية والإساءة. كما يتعيّن على الحكومة السورية وضع إجراءات صارمة تمنع هذا النوع من المُمارسات وتعاقب موظّفي الدولة وأيًا من المؤسسات التابعة لها الذين ينتهكون هذه السياسات ويرتكبون أعمال العنف أو غيرها من الإساءات ضد أفراد الأسرة الذين يبحثون عن أحبائهم.

+ يتعيّن على الحكومة السورية والمؤسسات التابعة لها وكافّة المجموعات المسلّحة الأخرى تفعيل آليات الرقابة على الأفراد المكلفين بإنفاذ القانون والالتزام الكامل بمدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، وبالوثيقة الصادرة عن منظمة العفو الدولية وعنوانها «عشرة معايير أساسية لحقوق الإنسان»، كما الالتزام الكامل باتفاقية مناهضة التعذيب. هذا ويجب محاسبة جميع مرتكبي العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي وفصلهم نهائيًا من الخدمة العامة.

+ يتعيّن على الحكومة السورية والمؤسسات التابعة لها وكافّة المجموعات المسلّحة الأخرى وقف جميع الأعمال المُنتهِكة لحقوق الإنسان، بما في ذلك جميع أشكال التعذيب وغيرها من المعاملات الوحشية وغير الإنسانية والمُذلّة المُرتكبة بحق الموقوفين. ويشمل ذلك وقف جميع أشكال العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي الذي يحصل في السجون وأماكن الاعتقال وعند حواجز التفتيش وفي أي مكان آخر.

+ يتعيّن على النظام السوري أو أي جهة مسلّحة أخرى إعطاء الأولوية للإفراج عن الموقوفات نظرًا إلى تعرّضهن، أكثر من سواهنّ، للعنف القائم على النوع الاجتماعي خلال فترة الاعتقال.

+ يتعيّن على الحكومة السورية والأطراف الحكومية الأخرى ومجموعات المعارضة التي تفرض سيطرتها على مناطق محددة من سوريا، بالإضافة إلى الوكالات الدولية المعنية ومنظمات المجتمع المدني، توفير الدعم الكافي للنساء اللواتي يتم الإفراج عنهنّ، إذ يُرجّحُ أن تُمارِسَ أسرهنّ أو مجتمعاتهنّ بحقّهنّ الوصمَ بالعار والتمييز والإقصاء بسببِ نوعهنّ الاجتماعيّ.

+ يتعيّن على الحكومة السورية والمؤسسات التابعة لها والمنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة والوكالات الدولية كاللجنة الدولية للصليب الأحمر العمل معًا، وكلّ على حدة، لتحسين إجراءات وعمليات البحث وإبلاغ أفراد الأسر بمصير أحبائهم وبأماكنهم على الفور. ومن شأن تحسين تدفّق المعلومات وتوفير المراكز الآمنة للعائلات، إضافةً إلى الإجراءات الأخرى الواردة في الفصول السابقة والآيلة إلى تيسير عملية البحث الآمنة والشفافة، أن يُساعدَ النساء في البحث عن أقربائهن بشكل آمن، وخاصّةً إذا كانت هذه الإجراءات تحدّ من تعاملهنّ مع وكالات الدولة قدر الإمكان.

+ وعلى حدٍّ ما ذُكِرَ آنفًا، يجب على الحكومة السورية أن تستحدثَ صفة قانونية جديدة لأولئك الذين لا يُعرف مصيرهم ومكان تواجدهم، بحيث لا تقتضي إعلان وفاتهم حتّى يتسنّى لإقربائهم الحصول على المنافع الناتجة عن ذلك. ويجب تحديد وضعهم القانوني على نحوٍ يسمح للأقرباء بممارسة حقوقهم في مجال حضانة الأطفال، والميراث، وإدارة الملكية، ونقل الأصول، والوصول إلى منافع الضمان الاجتماعي، وتوفير الدعم الاقتصادي والسكني، والمطالبة بالتأمين، وغيرها.

على الجهات الأخرى أن تتّخذ التّدابير الآتي تعدادها، في ظلّ غياب دعم الدولة وانعدامِ تحمّل المسؤولية وانتفاءِ المساءلة:

+ يتعيّن على المجتمع الدولي دعم شبكات أسر المخفيين قسرًا بشكلٍ استباقي لكي تتمكّن الأسر من المناصرة في سبيل حقوقها ودعم بعضها بعضًا خلال عملية البحث وفي المراحل اللاحقة. إذ يجب ألاّ تُترك أي زوجة أو غيرها من أفرادِ الأسرة تواجهُ وحدها عواقب الإخفاء المعقّدة.

- يتعيّن على الحكومات المضيفة للّاجئين السوريين وضع آليات آمنة وسليمة تسمح للنساء بالتبليغ عن أعمال العنف والابتزاز وغيرها من أشكال التحرش المُمارسة بحقّهن. هذا ويجب أخذ هذه التقارير على محمل الجد والحرص على اتّخاذ الإجراءات الكفيلة بمعالجة الشكاوى.

- يتعيّن على الحكومات المضيفة وغيرها من وكالات المجتمع الدولي توفير المساعدة المهنية، والفرص الدراسية (للأسر كاملةً)، وتدريبات محو الأمية، والتعليم اللغوي، وغيرها من الإجراءات الكفيلة بإدماج زوجات المعتقلين والمخفيين وأسرهم إدماجًا تامًّا في المجتمع. فمَن استطاعَت مِن النساء المشاركات في دراستنا، أن يحصلن على عمل، كنّ أقلّ ضعفًا في مواجهة تهديدات أسرهنّ وأسر أزواجهنّ (أخذ أطفالهنّ منهنّ على سبيل المثال)، وأصبحن أكثر استقلالية في إدارة شؤونِ حياتهنّ الجديدة بعد اضطرارهنّ لإعالة أسرهنّ والاعتناء بها.

- يتعيّن على منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية تقديم خدمات مساعدة قانونية وغيرها من أشكال الدعم القانوني والإداري لزوجات المخفيين قسرًا والمعتقلين تعسّفًا وأقربائهم الآخرين، وذلكَ خلال قيامهم بالعمليات المعقدة من أجل الاستحصال على الوثائق والمستندات الرسمية. ويتعيّن على الحكومات المموّلة دعم المنظمات الشعبية وتلك التي تقوم بهذا النوع من العمل.

- كذلك، يتعيّن على الحكومات المضيفة مساعدة المستفيدين في إثبات علاقتهم بالشخص المخفي وتأمين وثائق الهوية اللازمة للحصول على المنافع، وإضفاء الطابع الرسمي على العلاقات الجديدة، وغيرها من العمليات، حتّى ولو عنى ذلك تعديل السياسات القائمة أو منح الاستثناءات للسوريين المتضرّرين من النزاع.

- لدى تقديم خدمات الدعم، والمعونة، والدعم النفسي والاجتماعي، وأشكال المساعدة الأخرى للمعتقلات السابقات ولقريبات المخفيين، من الأهمية بمكان، أن تعمل جميع الأجهزة التابعة للدولة وغير التابعة للدولة (بما فيها المجتمع المدني) والدولية على مراعاة العوائق الهيكلية التي قد تمنع النساء من الوصول إلى الدعم أو التي تُقلّل أثره. إذ يجب أن تُتّخذ بعض الإجراءات، مثل دفع بدل النقل الإضافي، وتوفير وجبات الطعام الكافية أو المال الكافي للطعام، لتغطية جميع أفراد الأسرة (وليس للمرأة المشاركة وحسب)، وتقديم الرعاية للأطفال، وتوفير المساعدات التي لا تتطلّب من المستفيدات أن يكون لديهنّ حسابًا مصرفيًا ولا تحتاجُ إلى الوثائق والمستندات الثبوتيّة التي قد لا تملكها النساء، وغيرها من الخطوات المشابهة.

انتهاكات لا نهاية لها: الصدمة والإخفاء القسري

سبق أن أشرنا إلى الصدمة التي من المرجّح أن تعيشوها بصفتكم متضرّرين من الإخفاء القسري أو الاعتقال التعسفي. وقد يصحّ ذلك في حال كُنتم فردًا مِن أسرة شخصٍ مخفيٍّ أو معتقلٍ أو في حال سبقَ أن وقعتم ضحيّة الإخفاء القسري أو الاعتقال. بالطبع، لا داعي لإخباركم بأنّ الصدمة باتت الآن جزءًا من حياتكم. لكنْ، سنُساعدكم على استيعابِ مَا هي عليه وانعكاسها عليكم وعلى أسرتكم.

يُمكن وصف الصدمة بشكل عامّ على أنها محنة أو ردّ فعل عاطفي أو نفسي سلبي، يختبرها الفرد في أعقاب حدث أو تجربة مؤلمة أو عنيفة أو مزعجة. ومن السهل تصنيف معظم الأحداث المرتبطة بالحرب أو النزاع، التي تشمل على سبيل المثال لا الحصر التفجيرات، والنزوح، والخطف، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، والتعذيب، ومشاهدة وفاة الأحبّاء، على أنّها أنواع من التجارب التي تسبّب الصدمة. في الواقع، لا تنجم الصدمة حصرًا من أشكال الضرر الجسدي المباشرة، بل يُمكن أن تنجمَ من تهديد أو حدث نفسي، مثل العيش في خوف دائم في ظلّ نزاع مدمّر. فهل يبدو ذلك مألوفًا؟

تُصنَّف الصدمة وأشكالها وفق معايير متعدّدة، غالبًا ما ترتبط بعوامل مختلفة مثل طبيعة الحدث (أو الأحداث) وشدّته، ووتيرة التعرّض له، ودرجة تعمّده، ومدى سيطرة الفرد على الوضع.[103] ونظرًا إلى أنَّكَ شخصٌ قد صارعَ نزاعًا مسلّحًا طَويلَ الأمدِ وفي مُنتهَى العُنفِ من أجلِ البقاء على قيدِ الحياة، فأغلبُ الظّنِّ أنَّكَ اختبرتَ أشكالاً متعدّدة من انتهاكات حقوق الإنسان، وعشتَ في خوف دائم مِن المسِّ بحياتكَ وحياة أحبّائكَ، وبتَّ الآن تُواجه ما أُصيبَت تسميتها بـ"الخسارة الغامضة" لأحد الأحباء، الّتي تحرمكَ من أي نوع من أنواع الوداع.[104] فلنفترض، إذًا، أنّ الصدمة التي تعرّضتَ لها، أيًّا كانَ نوعها، عميقة.

توصَف الصدمة الفريدة الناجمة من اختبار نوع من الانتهاكات المستمرّة التي لا تنتهي إلاّ بعد الحصول على إجابات – وهو أمر قد لا يحصل أبدًا - بأنّها "صدمة مُستمرّة، وحالة تأزّم كامن ومتواصل يبقى فيها إلى ما لا نهاية ما يسبّبه غياب الإنسان العزيز على النّفس من كربٍ وأسى."[105] ولا يعني ذلك أن معاناة الآخرين تنتهي مع انتهاء الانتهاك الذي يتعرضون له، لأنّ الأمر ليس بهذه البساطة. فقد تستمرّ الصدمة الناتجة عن الاعتقال أو التعذيب أو التعرّض للعنف الجنسي أو العيش في ظل القصف أو الحصار لفترة طويلة بعد انتهاء الحادثة. لكنّ اللافت في ألم فقدان أحد الأحباء، ليس بسبب الوفاة، بل بسبب جهل مصيرهم، هو أن مجرّد المضي قدمًا يسبّب شكلاً جديدًا من الألم، لأنه يعني القضاء على الأمل الذي كنتم تتمسّكون به على الأرجح من أجل التّمكن من إكمال حياتكم. وبالتالي، تُسلبُ منكم مرحلة الحداد لأنكم لا تعرفون إن كان وقته قد حان أم لا.

يمثّل ذلك أحد أقسى جوانب الإخفاء القسري – فكأنَّ الحدادَ يُبتَرُ ويُمدّدُ إلى أجلٍ غير مسمى في آنٍ معًا. ويعجز الفرد عن المضي قدمًا في حياته لأنّه لا يعرف حقًا سبب الحداد، ولكنّه لا يقدر، أيضًا، أن ينكرَ حجم الخسارة التي يعيشها في الوقت الحاضر. فأنتم تتعاملون مع مسألة غامضة، ممّا يعني أنّ عملية الحداد المُربكة أساسًا ستتعقّدُ أكثر في حالتكم. فعلى حدِّ تعبيرِ جوديث توالا من مركز ضحايا التعذيب: "يمكن للخسارة الغامضة أن تسبّب الصدمة وتشلّ عملية الحداد والتأقلم وتمنعَ الأفراد والأسر من المضي قدمًا في حياتهم".[106] وإذا شعرتم أحيانًا بأنّ الألم الذي تعيشونه يكاد يرتقي إلى شكلٍ من أشكال التعذيب، فأنتم على حق ولستم وحدكم مَن يختبر ذلك. ففي الواقع، لِهذا الشّعور أيضًا أساسٌ قانونيّ. إذ يعتبر كلٌّ من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان[107] ومحكمة البلدان الأميركية لحقوق الإنسان[108] أنّ الضغط النفسي والمعاناة والضرر النفسي العميق الذي تعيشه أسر المخفيين يرتقي إلى مستوى انتهاك للحظر المتعلق بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة. وقد توصّلت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة إلى الخلاصة نفسها أيضًا.[109]

«يمكن للخسارة الغامضة أن تسبّب الصدمة وتشلّ عملية الحداد والتأقلم وتمنع الأفراد والأسر من المضي قدمًا في حياتهم».

جوديث توالا من مركز ضحايا التعذيب

وبالإضافة إلى المعاناة التي يسببها عدم اليقين، توصّل عدد من الدراسات إلى أن عدم الحصول على دعم من الدولة والمجتمع المحلي والشبكات الاجتماعية الأخرى[110] قد يؤدي إلى تفاقم الأثر النفسي المُترتّب عن الإخفاء والأحداث الصادمة الأخرى. ولعلّ شعور الفرد بتخلّي الجميع عنه هو واحد من غاياتِ الإخفاء أو الاعتقال التعسفي. فلا تكتفي الدّولة باعتقالِ شخصٍ عزيزٍ أو حتى قتله؛ بل تستخدم عدم اليقين كسلاح إضافي في الحرب النفسية. فقد أخذوا أحبّاءكم والآن ينكرون أنّهم يحتجزونهم، وتركوكم في حالةٍ من العجز لأنّ الدولة هي أيضًا الكيان الذي يُفترض أن تلجؤوا إليه لطلب المساعدة. وعليه، يضع الإخفاء القسري "الأشخاص المتأثرين به في مواجهة مع الجناة، الذين يمكنهم ليس فقط إنكار الحياة، بل أيضًا رفض تأكيد الوفاة".[111]

فبِسَبب الوصم الذي تتعرّضون له أو حتى انعدام اليقين لديكم، من المحتمل أن تشعروا بأنَّ الدولة وجهات أخرى تُهَمّشكم. وفي هذا الصّدد، عبّرت نور مثلاً عن معاناتها في معرضِ الشهادة الّتي أدلت بها، إذ قالت: "نحن زوجات المعتقلين ظُلِمنا، على عكس زوجات الشهداء اللواتي تساعدهنّ الجمعيات الخيرية. فما مِن جمعيات تقدّم المعونة لذوي المعتقلين، حتّى الدعم النفسي غير متوفّر".[112] ونتيجة المصاعب التي تنشأ عند إخفاء أحد أفراد الأسرة – أي النزوح القسري، واللوم، والتحديات القانونية، والوضع الهش أو غير القانوني في البلد المضيف، والضعف الاجتماعي والاقتصادي – يصبح التعافي أكثر صعوبة مِنهُ لو حلّت الخسارة المماثلة في ظلّ أنظمة دعم قوية.[113]

الأشكال الّتي تتّخذها الصدمة

إذًا، ما يعني عمليًّا اختبار هذا المستوى من الصدمة؟ ما هي الأشكال الذي تتّخذها الصدمة وكيف تؤثر في حياتكم؟ لا يتّسعُ هذا الدليل للتعمّقِ في مختلف الأشكال والاستجابات الممكنة والنّاشئة في أعقاب حدث صادم، لا سيما أنّ تجارب الصدمة تُعدُّ تجارب شخصية للغاية وتتأثر بمجموعة متنوعة من العوامل.[114] لكن، يمكننا أن نطلعكم على ما اختبره بعض من أجريت معهم المقابلات والمشاركون في مجموعتَيْ التّركيز.

يُظهرُ الكثير من الشهادات التي استمعنا إليها درجةً معيّنة من النكران، الذي يشكّل آلية دفاع يشيعُ لجوء الناس إليها عندَ مواجهتهم أخبارًا أو تجارب صادمة. ويُعتبر ذلك طبيعيًا نظرًا إلى أنّكم، على الأرجح، لا تملكون أيّ معلوماتٍ أو أدنى فكرةٍ عن مكانٍ يُحتملُ وجود قريبكم فيه، كما لا تملكون أي دليلٍ يحسمُ الشّائعات أو الادعاءات المُتعلّقة بوضعه. وقد يدُورُ النكران حوَل مكان وجود الشخص أو حقيقة اعتقاله بشكلٍ عامّ، لكنّه، عادةً ما يتركّز حولَ مصير المخفيّ.

وهذا حالُ ريم، التي واجهت صعوبة في تقبّل حقيقة إخفاء زوجها لفترة طويلة، وما زالَت تنكرُ ما حصل، إذ قالَت: "أصبحت حياتي سوداء ومُظلِمة. فقدت الشعور في كافة حواسّي. شعرْتُ وكأنّني في حلم. لم أصدّق ما حدث. كنْتُ أجلس وأنتظره. وكنْتُ أعدّ الأيّام، اليوم تلو الآخر. اليوم رقمه ٣٢٢. ومنذ فترة، كانوا ٢٥٠. وما زلْتُ أعدّ الأيّام". أخبرتنا ريم أنّ أمّ زوجها كانت أيضًا في حالة من النكران بعد إبلاغها بموت ابنها. حصلت على شهادة وفاة، وطُلِبَ إليها استلام هويته وحاجياته من مشفى تشرين العسكري، ولكنْ من دون جثّته. لذلك، ما زالَت الأمّ تعتقد أنّ ابنها على قيد الحياة.[115] وأعرب حسام عن رأي مشابه، في هذا الصّدد، إذ قالَ: "ما زلنا حتّى اليوم ننتظر خبرًا عن والدنا الذي اعتُقِلَ ظلمًا. ننتظر اليوم الذي سنجتمع فيه لأنّنا لن نقتنع بأنّ أبي قد قُتِل إنْ لم نرَ جثمانه بأم أعيننا".[116]

«أصبحت حياتي سوداء ومُظلِمة. فقدت الشعور في كافة حواسّي. شعرْتُ وكأنّني في حلم. لم أصدّق ما حدث. كنْتُ أجلس وأنتظره. وكنْتُ أعدّ الأيّام، اليوم تلو الآخر. اليوم رقمه ٣٢٢. ومنذ فترة، كانوا ٢٥٠. وما زلْتُ أعدّ الأيّام».

ريم

ويُشكّلُ ذلكَ جزءًا من المقصدِ المُتعمّدِ - فبدون إثبات أو تأكيد، لا يسع المرء سوى التخمين وإنكار الاحتمال الأفظع. وبالطبع، يصبح النكران أسهل أيضًا بسبب الشائعات والمعلومات المضلّلة والمتفشية التي من المحتمل أن تسمعوها أثناء عملية البحث. وقد يعرّضكم ذلك لخطر الاستغلال والابتزاز بشكلٍ خاص حينَ يبلغُ فيكم النّكران حدَّ الإقدام على فعل أيّ شيء لتأكيد التكهنات التي تريدون تصديقها، فتجدون أنفسَكم على استعداد لوضع ثقتكم (وأموالكم) في يدَيْ أطراف ثالثة تدركون على الأرجح أنّها لا تريد مصلحتكم.

ظلام لا يعرف النور

وقد أشارت ربى إلى هذه الفكرة في شهادتها، فقالت إنّها عاشَت "آمالاً كبيرةً تليها خيبة عندَ كلّ خبر يَرِد عن حملة مفاوضات أو تبادل أسرى. فالكثير من الانتهازيين يستغلّون الشائعات ليحتالوا على الأُسَر، وتحديدًا على القريبات. فيقطعون الوعود بتقديم الأخبار أو متابعة القضايا أو توفير التمثيل القانوني، أو الإفراج عن قريبهنّ المعتقل".[117]

كذلك، قد تجدون أنفسكم تشاركون عن وعي أو عن غير وعي في أشكال الهروب من الواقع. فتصف دلال*، البالغة من العمر ٢٧ عامًا، زيارة لطبيبها بعد أن فقدت زوجها، قائلةً:

> "راجعْتُ طبيبًا للأمراض النفسية، وسألني إذا كنْتُ أعاني مشاكل في النوم. قلْتُ له إنّني أنام كثيرًا، أحيانًا ليومَيْن أو ثلاثة أيّام متواصلة، ولم أرد أن يوقظني أحد. قال لي إنّني أعاني من أعراض هروبية. سألته عمّا يعنيه ذلك. فقالَ لي: هروبٌ من الواقع".[118]

إن دلّت هذه الشهادات على شيء، فهو أنّ كلمات مثل "منهك/ة" و "مهزوم/ة" ستصبح على الأرجح جزءًا لا يتجزأ من مفرداتكم عمّا قريب. والآن، بعد أن أصبحتم من بين الأشخاص الذين يعيشون هذا الواقع المؤسف، باتَ مِن المُحتملِ أن تنتابكم مشاعرُ الحزن الشديد ونوبات البكاء الخارج عن السيطرة والغضب والقلق والاكتئاب.

وقد وصفت ربى، التي فقدت اثنين من أشقّائها، غضب والدتها عندما علمت أنَّ أحد أبنائها قد فُقد، إذ قالت:

> "لم أعرف ماذا سأقول لوالدتي. أخبرها عمّي عندما كانت في حيّ محطّة بغداد في دمشق. انهارت من البكاء. وهي مريضة بداء السكّري. فأُصيبَت بنوبة وتمّ نقلها إلى المستشفى لتلقّي العلاج".

يُقال إنَّ الوقت يداوي جميع الجروح، ولكن قد لا ينطبق ذلك عليكم وأنتم عالقون في هذا الواقع المجهول والمؤلم. وفي هذا السياق، قالت لنا ميساء: "حتّى هذا اليوم، كلّما تذكّرته، أشعر كأنّه أُخِذَ للتوّ من أمام عينيّ. ما زالَ الألم كما هو، بل يزداد كلّما كبر الأولاد".[119] بالنسبة إلى بعض الأشخاص، مثل تهاني، تشبه هذه التجربة العيش في سجن من نوع خاص، إذ قالت: "أنا منهكة. أشعر وكأنّني مُحاصَرة في سجنٍ، وكأنّني مُجبَرة على الانتظار. توارى منذ العام ٢٠١٢، ولا أعرف عنه شيئًا".[120] ومن المرجّح أيضًا أن تؤثّر فيكم مشاعر الإنهاك والألم الشديدة هذه إذا كنتم أنتم ضحية الإخفاء. ففي هذا الصدد، قال ياسر: "حالتي النفسية متعبة جدًا منذ أن وشى بي صديقي. قامَ أهلي وزوجتي بتسجيلي في عداد الوفيات، وتزوّجَت زوجتي من رجل آخر".[120]

إذا كان لديكم أطفال، فقد تجدون أنفسكم مُرغمِين على ادّعاء القّوة والتّفاؤل في النهار من أجلهم، حتّى وإن كنتم في قرارةِ النّفسِ تشعرون أنّكم مُنهارون. وهذا يبدو جليًّا في شهادة بتول*، إذ قالَت:

> "أبقى مع أولادي طيلة اليوم. أحاول أن أشجّعهم ليتمسّكوا بالأمل والتفاؤل. لا أدعهم يشعرون بأنّني حزينة لأنّهم يُعانون بما فيه الكفاية. ولكنْ، في الليل، بعد خلودهم إلى النوم، أتمنّى أن أموت وألاّ أبصِر النور مجدّدًا في صباح اليوم التالي. لا أحد يرى ذلك، لكنّني شخصٌ حزينٌ جدًا في أعماق نفسي. ولا أكشف عن ذلك إطلاقًا".[122]

قد تعانون أيضًا مظاهرَ جسدية للصدمة. فقد وردَ في شهادات كثيرة الحديث على الاضطرابات في النوم والكوابيس مثلاً. وقد تحدّثت ربى عن كيفية تأثّرها بحادثة معيّنة خلال رحلة البحث، إذ قالت: "العديد [من الأجساد] كانوا قد تعفّنوا في المياه ولم تعد معالمهم معروفة. ما زالَ هذا اليوم يُرافقني في أحلامي".[123] ويُفيد الكثير من السوريين وأُسَر المختفين في أماكن أخرى أيضًا عن إصابتهم بالألم المزمن والأرق والتعب وغيرها من الأمراض الجسدية.[124] وقد تؤثّر الصدمة في قدرتكم على العمل والحركة أيضًا، كما حدث لإحدى المشاركات. فهي تعملُ مصفّفة شعر، لكنّها تُجبرُ على أن تغلق صالون تصفيف الشعر الخاصّ بها كلّما تذكّرت ابنها.[125] لقد سبق أن حذّرناكم أنّ التجربة لن تكونَ سهلة.

للصدمة تأثير سلبيّ على الأُسَر أيضًا

إذا بدأتم تشعرون بأنّ الصدمة والألم يفوقان قدرتكم على التحمّل، فتمالكوا أنفسكم لأنّ ثمّة عاملاً آخر قد يتعيّن عليكم أخذه في الاعتبار إذا كان لديكم أولاد. فلا تنحصر الصدمة في فئات عمرية محدّدة، بل إنّها تطال الجميع من دون تمييز. وفي هذا السياق، أشار الكثير من الزوجات اللواتي تحدّثنا معهنّ، وممّن لديهنّ أولاد، إلى مدى تأثّر الأولاد بفقدان والدهم، وكيفية تأثير ذلك على النساء أيضًا. وقد أفادت الأمّهات

«حالتنا النفسية متعبة جدًا. عندما يرى أطفالنا أطفالاً آخرين يلعبون مع آبائهم، يبكون كثيرًا ويسألون لماذا هم محرومون من أبيهم. يسألون عن أبيهم، ولا أعرف ماذا عليّ أن أقول لهم. عندما أمرض، تبدأ ابنتي بالبكاء وتقول لي إنّها تخشى أن أموت أنا أيضًا وأتركهم بمفردهم. هي الآن في الصفّ الثاني».

بأنّ أولادهنّ يبكون بكاءً فُجائيًّا وخارجًا عن السيطرة، ويعجزون عن فهم سبب إخفاء والدهم [أو أحد الأقرباء]. هذا وقد أفادت نساء كثيرات بأنّ أولادهنّ يعانون فورات ونوبات غضب، بالإضافة إلى الكآبة والقلق البالغ والشعور بانعدام الأمان.

وصفت سميرة من حلب في شهادتها المعاناة التي تعيشها ابنتها منذ إخفاء والدها، فقالت: "بدأت طفلتي سيدره ذات الخمس سنوات تقول إنّ والدها لن يعود إلى المنزل. وغالبًا ما تبدأ بالبكاء، ولا أستطيع تهدئتها، على الرغم من محاولاتي كلّها. منذ ذلك اليوم، لم تعد تتكلّم مع أحد، على الرغم من الجهود التي نبذلها". [126] وأعربت إيمان من جهتها عن الألم الذي تسبّبه مشاهدة المرء لأطفاله وهم يعانون بشدّة، فقالت: "حالتنا النفسية متعبة جدًا. عندما يرى أطفالنا أطفالاً آخرين يلعبون مع آبائهم، يبكون كثيرًا ويسألون لماذا هم محرومون من أبيهم. يسألون عن أبيهم، ولا أعرف ماذا عليّ أن أقولَ لهم. عندما أمرض، تبدأ ابنتي بالبكاء وتقول لي إنّها تخشى أن أموت أنا أيضًا وأتركهم بمفردهم. هي الآن في الصفّ الثاني". [127]

قد تكون ردود فعل أولادكم حادّة للغاية، بحيث تصبح مدعاة قلق فعليّة كما هي الحال بالنسبة إلى الكثير من النساء اللواتي تحدّثنا معهنّ، ومن بينهنّ ميساء التي قالت لنا: "إذا رأيتَ أولادي، قد تعتقد أنّهم فقدوا صوابهم. فهذا [الفتى الذي يبلغ من العمر عشر سنوات] ... لا يبدو بخير. لا أحد يدافع عنه. أحاول أن أقف إلى جانبه، لكنّني مهما فعلت لن أحلّ مكان والده. فالأولاد يخافون من والدهم أكثر ممّا يخافون من والدتهم. أخوه الكبير يواجه صعوبات أيضًا. أحيانًا، يبدؤون بالبكاء فجأةً. أسألهم لماذا يبكون، ولا يُجيبون على سؤالي". [128]

إن كُنتِ أمّا، فَستُضّطرّينَ إلى تحمّل ما تشعرين به من ألم وإلى مواجهة كلّ التحدّيات التي سبق أن تناولناها، عدَا عَن مصارعتكِ المخاوف المتعلّقة بصحّة أطفالكنّ. فقد تصلين إلى مرحلة تخشين فيها عجزك عن توفير حياة طبيعية لأطفالك، ذلكَ لأنّكِ في غاية الإحباط. حتى إنّ طفلك قد يلومك إلى حدّ معيّن، وهذا ما حصل لِمنى، إذ قالت: "أُعاني من ألم نفسي شديد بسبب غياب زوجي وابني، وقد نتجَ عن ذلك فراغٌ كبير. يسأل ابني لماذا والد رفيقه موجود في حين أنّ والده غائب، ويسأل لماذا عليه تحمُّل المسؤوليات وهو ما زالَ صغيرًا، وما الخطأ الذي ارتكبه. لا يستطيع الأطفال تقبُّل هذا الوضع، ويُلقون اللوم علينا". [129] أمّا بتول التي أشرنا إليها سابقًا فتتّبع أسلوبًا مختلفًا يتمثّل في القيام بكلّ ما يلزم للحفاظ على مظاهر الحياة الطبيعية وجعل الأطفال ينسون ما حدث، فيما لا تزالُ هي تصارعُ الصدمة سرًّا. [130]

قليلة هي الأماكن الآمنة المحتملة الّتي يُمكنكم أو يُمكنُ أطفالكم اللّجوءَ إليها، هربًا من الألم ومن تبعات خسارتكم. في الواقع، قد يعاني الكثير من الأطفال صعوبات في المدرسة. وأشار عدد من النساء إلى أنّ أطفالهنّ يتعرّضون للتنمّر

ما الذي يجب القيام به للمساعدة إذًا؟

ما الذي يجب أن يحدث (لكنّه على الأرجح لن يحدث، نظرًا إلى التجاهل المطلق لحقوق الإنسان الذي أظهره النظام السوري وأتباعه وغيرهم ممّن يرتكبون الانتهاكات):

+ على الحكومة السورية الالتزام بتوفير إجراءات العدالة لجميع ضحايا النزاع السوري، بما في ذلك العائلات المتضررة من الإخفاء القسري والاحتجاز التعسفي.

+ يجب على المجتمع الدولي، ولا سيما الهيئات الحكومية الدولية مثل الأمم المتحدة، مشاركة هذا الالتزام واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق العدالة للضحايا، ويُفضّلُ أن يكونَ ذلكَ بدعم من النظام السوري، وإن لم يكن دعمه ضروريًّا. فآليات العدالة تُعدُّ وسيلة مهمة من شأنها مساعدة الضحايا على التعامل مع الصدمات والبدء في تخفيف آلامهم. وقد خلُصت دراسة أجراها مركز ضحايا التعذيب إلى أنّ العديد من الضحايا يشعرون أنّ التدابير التي تهدف إلى البحث عن الحقيقة والمساءلة الجنائية وأشكال العدالة الأخرى هي جزء لا يتجزأ من عملية الشفاء.

على الجهات الأخرى أن تتّخذ التّدابير الآتي تعدادها، في ظلّ غياب دعم الدولة وانعدامِ تحمّل المسؤولية وانتفاءِ المساءلة:

+ ينبغي أن تعمل كلٌ من الحكومة السورية والهيئات الدولية – من دول ومجتمع مدني على حدٍّ سواء – (معًا وكلّ على حدَة) لتوفير مساحات خاصّة لأُسَر المفقودين والمخفيين. ويمكن أن يشمل ذلك الدعم المباشر، ولكن لا بدّ من التركيز على دعم المنظّمات والشبكات السورية التي تقوم بهذا العمل فعلاً. فالأسرة بأكملها تتأثر عندما يتعرّض فردٌ منها للإخفاء القسري أو الاعتقال ولا يتوفّرُ لها مساحة تلجأ إليها. فالأُسر تحتاجُ أولاً إلى الشعور بأنّها تحظى بدعم ما.

+ ينبغي على هذه الهيئات نفسها تزويد الأُسَر بالدعم المالي واللوجستي والاجتماعي لمعالجة القضايا الاجتماعية مثل العزلة والفقر والصعوبات. ويمكن أن يساعد ذلك الأُسَر على الشعور بأنّها تحظى بالدعم، وهو ما يساهم فعليًا في التخفيف من آثار الصدمات.

+ ينبغي إيلاء اهتمام خاصّ للدعم المهني وتخصيص الموارد له من أجل تقديمه إلى أفراد الأسرة المتروكين، ولا سيّما النساء. ويمكن أن يشكّل هذا النوع من الدعم خطوة مهمّة في مساعدة النساء على التصدّي للتحدّيات المرتبطة بالصعوبات الاقتصادية، إلى جانب توفير الشعور بالاستقلالية والترابط، إذ إنّ ذلك مهمّ جدًا للصحّة النفسية.

+ تُعدّ أشكال الدعم النفسي والنفسي-الاجتماعي مهمّة، وينبغي أن تتوفّر على نطاق واسع. كما ينبغي أن يكون هذا الدعم متاحًا على المدى الطويل ومُيسَّرًا، وأن يكونَ ملائمًا من الناحية الثقافية ومُقدَّمًا من قِبَل متخصّصين مُدرَّبين. ففي كثير من الأحيان، يتمّ إلحاق «الدعم النفسي والاجتماعي» بمبادرات أخرى تضطلع بها منظّمات غير حكومية قد تحمل نوايا حسنة، إلاّ أنّها قد لا تكون بالضرورة مؤهّلة لتقديمها، وتعجز عن تأمين استمرارية الدعم على المدى الطويل. لذا، على المجتمع الدولي، وعلى الحكومة السورية في نهاية المطاف، دعم المنظّمات المتجذّرة بعمق في المجتمعات السورية (داخل البلاد وخارجها)، التي تعرف بالتالي كيفية توفير هذا النوع من الرعاية بطرق مستدامة ومراعية للسياق، بحيث لا تُلحق عن غير قصد المزيد من الضرر بالضحايا.

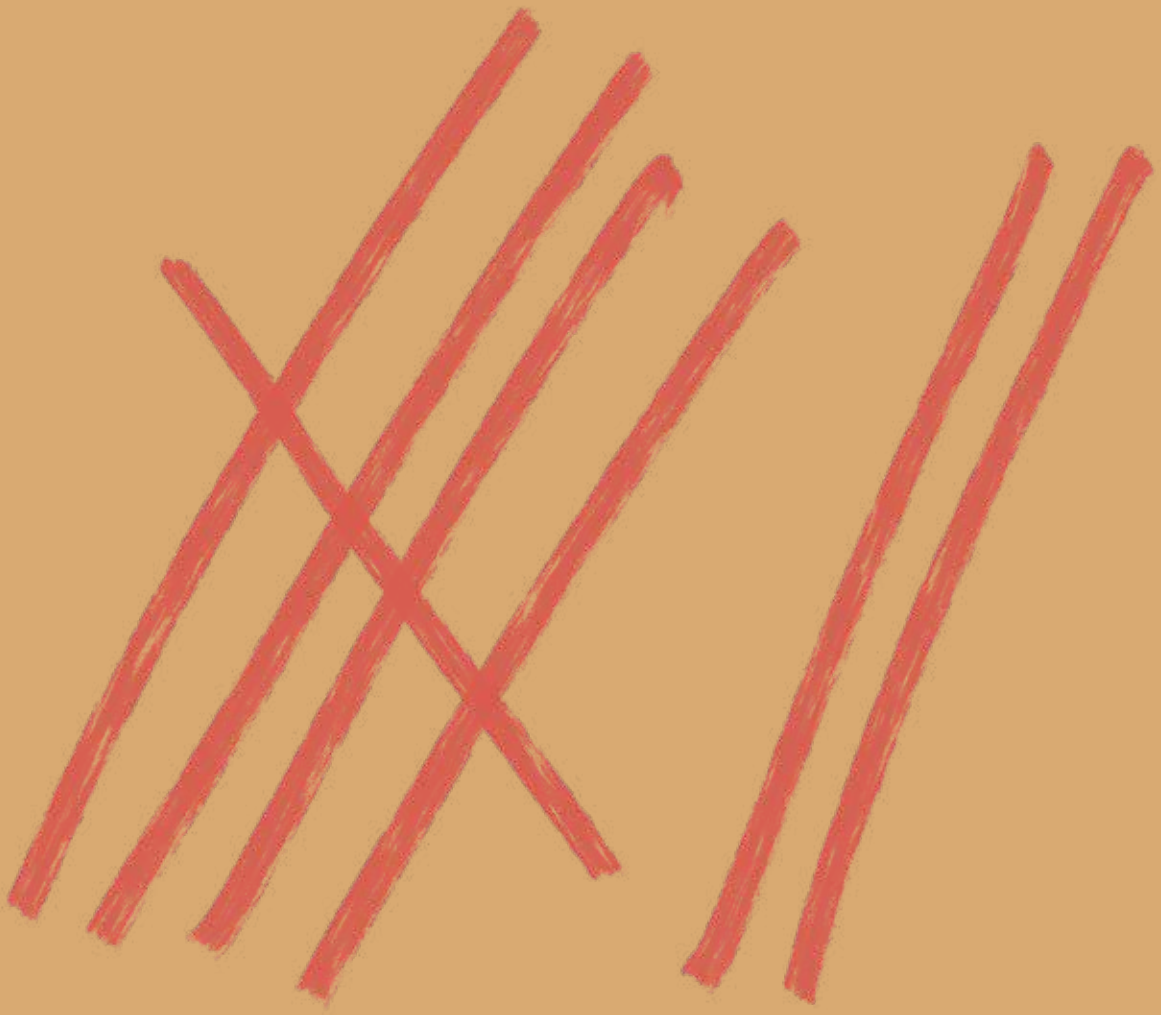

بَعْدَ الصّدمة: كيف تحمون مصالحكم ومصالح أسرتكم، وكيف تتهيّؤون للمستقبل؟

نظرًا إلى ما مررْتم به وما أصبحتم تعرفونه عن قدرة النظام اللامتناهية على ارتكاب الأعمال الوحشية، ربّما تشعرون أنّكم في متاهة لا مفرّ منها وأنّ آفاق المستقبل باتت مُظلمة أمامكم وأمام أسرتكم. لكنْ، من المهمّ أن تعرفوا أنّكم لسْتم وحدكم، ولو كانَ ذلك مجرَّد عزاء بسيط. فقد عانَتْ أُسَر سورية كثيرة المصير نفسه، إذ لجأ بعضها إلى إنشاء جمعيات للمخفيين قسرًا والمفقودين من سوريا، ويمكنكم مشاركة تجاربكم معهم والحصول على المساعدة. هذا وقد أنشأت أُسَر المخفيين والمفقودين في بلدان أخرى مواقع إلكترونية عدّة تُخوِّلُكم التعرّفَ إلى كيفيّة تجمّعهمِ في سبيلِ الدفاع عن حقوقهم والتغلّب على التحدّيات الصعبة في حياتهم.

وحتّى إذا حصلتم على الدعم، لن يكون من المستغرب أن تشعروا بأنّكم مُثقلون بالكمّ الهائل من الإجراءات القانونية التي عليكم إنجازها لحماية حقوقكم وحقوق ذويكم. بعضُ الخطوات بسيطة جدًا؛ وبعضُها الآخر أكثر تعقيدًا وقد يتطلّب إلمامًا بالقانون.

فَبموجب القانون السوري، يُعَدّ تسجيل الوقوعات الحياتية إلزاميًا.[131] وبالتالي، مهما كانت ظروفكم، ستحتاجون على الأرجح إلى الحصول على شهادة وفاة، أو تجديد جواز سفر، أو تحديث دفتر العائلة، أو استبدال الوثائق المدنية الأساسية مثل بطاقتكم الشخصية الوطنية، أو غيرها من المعاملات. فإذا كنْتم تُريدون تجديد أو تحديث وثيقة مدنية موجودة، مثل جواز السفر، عادةً ما تكون الإجراءات أكثر وضوحًا. وقد لا تحتاجون إلى زيارة الشؤون المدنية شخصيًا، إذ يمكنكم الاستعانة بشخص ينوب عنكم في الحضور إلى الدائرة الرّسمية.

ولكنْ، إذا كُنْتم تُريدون الحصول على نموذج جديد من وثيقة مدنية معيّنة بسبب تغيّرٍ طرأ على ظروف حياتكم، مثل وضعكم العائلي أو ولادة طفل، فمن المُرجَّح أن تكون العملية أكثر تعقيدًا، وتختلف درجةً تعقيده باختلاف مكان إقامتكم. فإذا كُنْتم قد بقيتم خلال الحرب في منطقة تسيطر عليها الحكومة لكنّكم لم تسجّلوا المعلومات أو المعاملات اللازمة، قد تفرض عليكم الحكومة تسديد رسم تأخير إذا تجاوزتم المهلة الزمنية المحدّدة، وقد تطرح أسئلة حول سبب تأخُّركم في التسجيل.

وإذا كُنْتم تعيشون في الخارج أو خارج المناطق التي يسيطر عليها النظام السوري وعدتم الآن، فينبغي أن تتوقّعوا الخضوع لاستجواب أكثر صرامةً، وأن تتعرَّضوا لعملية تدقيق أمني، فضلاً عن المضايقة والاعتقال المُحتمَل. فالنظام السوري لن يهتمّ بالظروف أو الأسباب التي دفعتكم للانتقال إلى منطقةٍ خارجة عن سيطرته، سواء كُنْتم هاربين من القصف المتواصل أو على وشك أن تتضوّروا جوعًا نتيجة الحصار الذي فرضه النظام. لن يكترثوا حتّى لو واجهتم الإصابة أو الوفاة من أجل العودة إلى دياركم وإجراء معاملة بسيطة في دائرة حكومية. ومهما كانت الأسباب، فأغلب الظّنّ أن يعتبركم النظام السوري "إرهابيين" وسيُعاملكم على هذا الأساس. أمّا حيازة الوثائق المدنية الصادرة عن سلطات تابعة لجهة غير حكومية أو حكومة أجنبية فيعتبرها النظام بمثابة شُبهة خطيرة.

في مثل هذه الظروف، لجأ بعض الأشخاص إلى تدابير عشوائية، كالاستحصال على وثائق مُزوَّرة، إذ يقولُ أحدُ المُشاركين: "أصدرْتُ بطاقة هوية مُزوَّرة، بدلاً من الوثيقة الرسمية، لأنّ هناك مناطق، مثل إدلب أو تلك الواقعة تحت سيطرة قوّات سوريا الديمقراطية، لا تعترف ببطاقات الهوية الصادرة عن المجالس المحلّية الخاضعة للسيطرة التركية. هم لا يعترفون إلاّ ببطاقات الهوية الصادرة عن النظام السوري. لذلك، قُمْت باستخراج بطاقة هوية مُزوَّرة تُشبه الهوية الصادرة عن النظام من أجل تسهيل تنقّلي".[132] إلاّ أنّ حيازة وثائق مُزوَّرة قد تُعرِّضكم لخطر إضافي لناحية انتهاك القواعد أو القوانين، سواء أكُنْتم تعيشون في سوريا أم خارجها.

وما يزيد الطين بلّة هو تعرُّض الكثير من مكاتب الشؤون المدنية التي كانت تحت سيطرة المعارضة أو الجهات غير الحكومية للقصف المستمرّ من قِبَل النظام وحلفائه خلال الحرب. ونتيجةً لذلك، تعرّض عدد كبير من المباني والبنى التحتية القائمة في تلك المناطق للتدمير أو لحقت به أضرار، بما في ذلك المباني الحكومية. وعلى الرغم من ادّعاء الحكومة حيازتها جميع السجلّات، من المُحتمَل أن تكون الكثير من السجلّات المطبوعة قد اختفت.[133]

بغيةَ مساعدتكم في التغلُّب على هذه التحدّيات، يتناول هذا الفصل إجراءات التوثيق المدني الأكثر شيوعًا، مع التركيز بشكل خاصّ على الصعوبات القانونية والبيروقراطية التي قد تواجهونها إذا كانَ أحد أقربائكم معتقلاً أو مفقودًا أو مخفيًا. ويشمل ذلك:

- الحصول على الوثائق البديلة اللازمة من أجل استلام تأكيد رسمي للوفاة
- متابعة معاملات الميراث
- إثبات ملكية العقارات أو حقّ الانتفاع منها أو الحصول عليها
- تسجيل الزيجات الحالية والجديدة
- استيفاء الوثائق المطلوبة للطفل أو الأطفال برعايتكم
- السفر وصعوبات الحصول على جوازات السفر أو تجديدها

بعد قراءة هذا الفصل وبقية الدّليل، ستبقى لديكم أسئلة كثيرة بكلّ تأكيد. والحقُّ يُقالُ إنَّ القواعد معقّدة وتتطلّب الإلمام بالكثير من أحكام القانون السوري الموضوعي والإجرائي، ومنها تلك الواردة في قانون الأحوال الشخصية السوري وقانون الأحوال المدنية، بالإضافة إلى القوانين والإجراءات الصادرة عن بلد أجنبي أو عن جهة غير حكومية تسيطر على المكان الذي تُقيمون فيه.

ومن المهمّ جدًا التنبّه إلى أنّ الحكومة غالبًا ما تفرض رسومًا مقابل تسجيل الوثائق، كما تفرض غرامات في حال

مخالفتكم لبعض البروتوكولات الرسمية، حتّى لو حصل ذلك رغمًا عنكم. ولأنّنا لا نستطيع توقُّع حالة كلّ شخص، ولمساعدتكم في تجنّب الوقوع في الفخاخ الإدارية، نزوّدكم أيضًا بموارد متوفّرة عبر الإنترنت تحتوي على معلومات إضافية، فضلاً عن قائمة بالمنظّمات التي تقدّم مساعدة شخصية أكثر. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الموارد قد لا تكون مكتملةً، وقد تطلب هذه المنظمات منكم دفع المال مقابل الإجابة على أسئلتكم.

الوقوع في المتاهة الإدارية

يقع على عاتق الحكومة السورية مسؤولية مساعدتكم في معرفة ما حدث لأقربائكم وتسهيل بعض المعاملات الأساسية،[134] كالوصول إلى أموالكم في حسابكم المصرفي، أو التأكّد من أنّه باستطاعة ابنكم أو ابنتكم التسجّل في المدرسة، أو تحديد حقوق الملكية، أو السفر إلى الخارج. ولكن في الواقع، لا يحصل أيّ من ذلك على الإطلاق.

بل على العكس تمامًا، قد تجدون أنّ النظام يبدو عازمًا على جعل حياتكم أصعب عبر إجباركم على تقديم الوثائق شخصيًا على الرغم من المخاطر التي قد تتعرّضون إليها. ومن المرجّح أن تتعرّضوا للمضايقة والتهديد أيضًا. ولتجنّب الوقوع في هذا الخطر، قد تحاولون الاستعانة بوسيطٍ لتقديم الأوراق، ولكنّ ذلكَ سيكلّفكم الكثير من المال وسيبقى خطر تعرّضكم إلى الأذى أو المضايقة قائمًا، ولكن على يد الوسيط في هذه الحالة بدلاً من النظام. ومن المعروف أيضًا أنّ النظام يؤخّر أو يرفض عمدًا طلبات الحصول على جوازات السفر وغيرها من الوثائق مثل المصادقة على الشهادات الجامعية والسجلّات الأكاديمية التي تَلزَمكم عند التقدّم لوظيفة، كما يقوم بمراقبة وتتبّع الاتّصالات الإلكترونية.

وبالإضافة إلى تعرّضكم للمضايقة، غالبًا ما يستخدم النظام المعاملات البسيطة كطريقة لجمع المعلومات عنكم لأغراض أمنية. ولهذا السبب، قرّرت أسرة نور عدم المباشرة بمعاملاتها الرسمية. فقالت: «نظرًا إلى التدابير الأمنية المشدّدة التي فرضها النظام على أُسَر المفقودين، لم نتّخذ أيّ إجراءات قانونية بعد استلام شهادة الوفاة».[135] وفي الكثير من الحالات، لا يصدر النظام أيّ ورقة رسمية إلاّ بعد إرسال معلوماتكم إلى أجهزة الأمن للتأكّد من «براءتكم» أو براءة أحد أفراد أسرتكم. ويفرض النظام السوري أن يحصل ذلك بشكل خاصّ عند محاولة نقل الملكية،[136] ولكن قد يحصل أيضًا عند إجراء معاملات أخرى، ولا سيّما إذا كنتم قد أقمتم لفترة معيّنة في منطقة خارجة عن سيطرة النظام السوري. وتُعتبر عمليات التحري الأمنية تطفّليةً، إذ يُطلب إليكم الإفادة بمعلومات شخصية لا تُطلَب عادةً إلاّ إذا كنتم تبحثون عن وظيفة تقتضي تصريحًا أمنيًا على مستوى عالٍ. فعلى سبيل المثال، تشير التقارير إلى أنّه ينبغي عليكم تقديم نسخ عن وثائق أساسية مثل البطاقة الشخصية الوطنيّة والصور الشمسية، بالإضافة إلى «البيانات الشخصية لمُقدّم الطلب، وتفاصيل عنه والتاريخ الوظيفي والتّوجّه السّياسي والسّجل الجنائي، إن أمكن، والسفر إلى الخارج». بالإضافة إلى ذلك، قد يُطلب إليكم الإجابة على «أسئلةٍ حولَ الأقارِب الّذين هم معارضون نشطون [للحكومة السورية]».[137]

ويسري ذلك أيضًا على السوريين المقيمين في الخارج الذين يقولون إنّهم يخضعونَ لاستجوابٍ مكثّف من قِبَل موظّفي السفارة أو القنصلية السورية عند زيارتهم لها لتحديث وثائقهم أو طلب وثائق جديدة.[138] في الواقع، من المعروف أنّ «فصائل الاستخبارات العسكرية» موجودة داخل السفارات السورية «لمراقبة أنشطة المنشقّين في الخارج».[139] وتُستخدَم هذه التفاعلات لترهيب المغتربين، ومضايقة أقاربهم الذين ما زالوا في سوريا وتهديدهم على حدّ سواء.

وبسبب هذه الحقائق القاسية، لعلّ بعضكم أُجبر على الاستعانة بوسطاء للحصول على وثائقه، وقد تشعرون بالقلق الآن إزاء الوثائق التي في حوزتكم، إذ قد لا تكون رسمية أو قد تسبّب لكم مشاكل إذا حاولتم استخدامها. ويُعدّ ذلك مصدرَ قلقٍ مشروع، إذ إنّ بعض الحكومات يلجأ إلى تغريمكم أو سجنكم أو إلغاء حالة لجوئكم إذا قدّمتم وثيقةً مزوّرةً أو مزيّفةً. ولكن لحسن الحظ، إذا كنتم تحملون بطاقة شخصية ذات علامات استدلال بيولوجيّة (أي بيومتريّة)، فمن غير المرجّح أن تكون مزوّرة أو مزيّفة.

الخطوات اللازمة لتحديث وضعكم القانوني

غالبًا ما يواجه الأزواج، وخاصّةً الزوجات، الذين لا يعرفون وضع فرد أسرتهم المخفي، عقباتٍ كبيرة عند محاولتهم استعادة أيّ مظهر من مظاهر الحياة الطبيعية، سواء داخل سوريا أم خارجها (أو عند محاولة العودة إلى الوطن). وتتمثّل إحدى الخطوات الأكثر إيلامًا، التي قد تُجبَرون على اتّخاذها أو تقرّرون ذلك من تلقاء أنفسكم، في تسجيل وفاة أحد أفراد أسرتكم في مكتب الشؤون المدنية. وقد سبقَ أن تطرّقنَا إلى هذه المسألة في الفصل الرابع. أمّا هذا القسم فيعالج كيفية الحصول على نسخ بديلة عن الوثائق المدنية التي ستحتاجون إليها لتسجيل الوفاة.

استبدال الوثائق المدنية

ماذا لو كانَ لديّ تأكيد رسمي بالوفاة، ولكنْ ليسَت لديّ الوثائق الأخرى اللّازمة لتسجيل الوفاة والحصول على شهادة وفاة؟ كيف أحصل على الوثائق البديلة؟

إذا كُنْتم قد تلقّيتم تأكيدًا بالوفاة، فيجب أن تبدؤوا الآن بجمع الوثائق الأخرى المطلوبة لتسجيل الوفاة، بما في ذلك دفتر العائلة (أو بيان السجلّ المدني للعائلة). وفي أفضل الأحوال، ستكون في حوزتكم أيضًا بطاقة المتوفى الشّخصيّة، ولكن، إن لم يكن الحالُ كذلك، سيُطلب إليكم تقديم تصريح خطي يثبت فقدان البطاقة الشخصية وفي هذه الحالة يعمد أمين السجل المدني إلى مطابقة شهادة الوفاة الطبية مع البطاقة العائلية أو بيان السجل المدني للعائلة.

ليسَ غريبًا أن تنقصكم إحدى الوثائق المطلوبة. وفي هذه الحالة، يلجأ عناصر القوى الأمنية ومسؤولو السجون، عنوةً، إلى الاحتفاظ بممتلكات الأشخاص الذين يعتقلونهم ويحتجزونهم.[140] وقد يحتفظون أيضًا بالأغراض الثمينة التي كانَت في حوزة قريبكم، مثل خاتم الزواج أو الساعة، بالإضافة إلى الوثائق الرسمية، كالبطاقة الشّخصيّة أو دفتر العائلة. أمّا من الناحية المؤسّستية، فَمَا مِن آلية رسمية يمكن للمواطنين أن يتواصلوا من خلالها مع أجهزة المخابرات لاستعادة أغراضهم. بدلاً من ذلك، قد تتلف أو تضيع مقتنيات المعتقلين الذين يموتون تحت سلطة أجهزة المخابرات، أو قد ترفض الأجهزة إعادتها بكلّ بساطة.

بالإضافة إلى ذلك، ربّما أُجبِرَ الكثيرون منكم على الفرار من النزاع، أو ربّما طلبت إليكم السلطات أو جهة أخرى مغادرة منزلكم. ولعلّكم، أثناء فراركم، تركتم الوثائق الأساسية اللازمة لتسجيل الوفاة. وربّما صادر أحد العناصر عند أحد المعابر الحدودية بطاقتكم الشّخصيّة وجواز سفركم ووثائق أخرى. فقد اعتُمِدَت هذه السياسة في بعض البلدان مثل الأردن حتّى العام ٢٠١٤.[141] أمّا الآن، فقد باتَ في إمكان أسَر اللاجئين في الأردن طلب استعادة الوثائق التي احتفظت بها السلطات هناك.[142]

وقد يكون بعضكم قد حصل على وثائق رسمية من حكومةٍ أخرى[143] أو من المفوّضية السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين. وقد تتساءلون عمّا إذا يمكن استخدامها في سوريا. فعلى سبيل المثال، إن كنتم تعيشون في الأردن، يُرجّح أن تكونوا قد تسجّلتم لدى وزارة الداخلية الأردنية عبر التوجّه شخصيًا إلى مركز شرطة محلّي، حيث تلقّيتم بطاقة الخدمة من وزارة الداخلية.[144] تُصدر المفوّضية السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين بدورها وثيقة «إثبات تسجيل» تبقى

سارية المفعول طوال فترة إقامة اللاجئ في المخيّم. أمّا بالنسبة إلى اللاجئين الذين يعيشون خارج المخيّمات الرسمية، فتقدّم لهم المفوّضية وثيقةً تُسمّى «شهادة طالب لجوء»، وهي تفيد بأنّ حاملها هو من «الأشخاص الذين تُعنى بهم» المفوّضية وأنّه «مخوّلٌ للاستفادة من الخدمات».[145]

إلاّ أنّ الحكومة السورية لا تعتبر أيّ وثيقةٍ صادرة عن دولةٍ أجنبية قانونيّةً ما لم تُصادق عليها بعثة الجمهورية العربية السورية في البلد المضيف، وما لم تحمل توقيع المسؤول عن تصديق الوثائق وختم البعثة وختم وزارة الخارجية والمغتربين السورية.

ولا يمكن إصدار الوثائق، بما في ذلك البطاقة الشّخصيّة الوطنية ودفتر العائلة، إلاّ من جانب الحكومة السورية بعد حضور المواطن المعني شخصيًا. ونتيجةً لذلك، لا يُعترَف بأيّ وثائق صادرة عن السلطات المحلّية في المناطق التي لم تكن خاضعةً لسيطرة النظام السوري خلال الحرب، حيث يُعتبر بعضها غير قانونيّ، لا بل خطيرًا.

وفي حال فقدتم بطاقتكم الشّخصيّة أو بطاقة أحد أفراد أسرتكم أو دفتر العائلة، ينبغي عليكم إتمام بعض المعاملات الرسمية لدى الحكومة السورية. حتى الآن، وعلى الرّغم من ظروف الحرب والتهجير وسنوات النزاع العشر، لا تقدّم الحكومة السورية أيّ إعفاءات أو تسهيلات في ما يخص استصدار الوثائق، خاصةً للذين لم تعد وثائقهم في حوزتهم، وينطبقُ ذلكَ حتّى في الحالات التي لا تُعيد فيها قوّات الأمن أو المسؤولون في السجون الوثائق إلى أصحابها أبدًا. ويطرح ذلك مشكلةً كبيرة بالنسبة إليكم. فبصفتكم أحد أقرباء شخص مفقود في سوريا، إذا طلبتم الحصول على المعلومات من السجن أو على وثائق بديلة، قد تطالكم الشبهات أنتم أيضًا وقد تُوقِفكم السلطات.

كيف يمكنني الحصول على بديلٍ عن البطاقة الشخصيّة الوطنية؟

المعلومات الأساسية: الحصول على الوثائق البديلة *

ينص قانون الأحوال المدنية على أن «في حالِ طرأ تصحيح أو تعديل في السّجل المدني على أيّ من البيانات الواردة في البطاقة الشّخصيّة أو تعرّضت البطاقة للتلف أو الفقدان يتعيّن على صاحبها أن يتقدّم بطلب الحصول على بديل عنها خلال ثلاثين يومًا من تاريخ حصول التّصحيح أو التّعديل أو التّلف أو الفقدان.» ويمكن الحصول على أي بيان عن القيد المدني أو البطاقة الشخصية أو الأسرية من أي أمانة سجل مدني بعد أن كنتم ملزمين باستخراجها بطلب من أمانة السجل المدني المدون فيها قيدكم حصرًا. كما أصبح بإمكانكم تنفيذ التصحيحات القضائية أو الإدارية في أي مركز سجل مدني من دون حصر هذا الإجراء بأمانة القيد الأصلي.

يتعيّنُ عليكم الحصول على محضر بواقعة الفقد من مركز الشرطة في المنطقة التي فُقِدَت فيها البطاقة الشّخصيّة، ويتطلّب المحضر وجود شاهدين ممّن يبلغان ثمانية عشر عامًا فما فوق. بعد ذلك يجب عليكم التوجه إلى أي أمانة للسجل المدني وإحضار الوثائق التالية:

- محضر الفقد من مركز الشرطة أو صورة مصدقة عنه.
- أربع صور ملونة مع خلفية بيضاء.
- دفتر خدمة العلم (للرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ثمانية عشر واثنين وأربعين عامًا).
- إثبات آخر للهوية، مثل دفتر خدمة العلم، أو دفتر العائلة، أو رخصة القيادة، أو جواز السفر، أو شهادة تعريف من المختار.
- طوابع ورسم مالي بقيمة ٧٠٠٠ ليرة سورية.

بعد تقديم الطلب مع المستندات المطلوبة، سيتم تسليمكم إيصال بالطلب ويتمّ تعيين تاريخ مبدئي لإصدار البطاقة البديلة كما يحدث عند تقديم طلب الحصول على البطاقة الشخصية للمرّة الأولى.

إنَّ البطاقات الشّخصيّة الوطنية التي تحمل رقمًا تعريفيًا خاصًّا بالفرد هي وثائق في غاية الأهمية في سوريا كما في أيّ بلد آخر، لأنّها تُشكّل إثباتًا لهوية الشخص وجنسيته. وبدون البطاقة الوطنية، لن تتمكّنوا من الحصول على بعض الخدمات الأساسية، وقد يتمّ اعتقالكم مجدّدًا إذا تجوّلتم من دونها.

بالنسبة إلى أُسَر ضحايا الإخفاء القسري، يجب عليكم تسليم بطاقة قريبكم الشّخصيّة إلى السلطات عندما تذهبون إلى دائرة الشؤون المدنية لتسجيل وفاته. وفي حال فقدان بطاقة قريبكم الشّخصيّة، يجب عليكم إبلاغ الشرطة بذلك من خلال تقديم إفادة خطّية تُثبت فقدانها. ويقوم أمين الشؤون المدنية بتسجيل شهادة الوفاة الطبّية على بطاقة العائلة بالحبر الأحمر إجمالاً، أو على بيان عائلي حاسوبي.

عند زيارة دائرة الشؤون المدنية لتسجيل الوفاة، سيكون عليكم أيضًا إحضار بطاقتكم الشّخصيّة لكي تُثبتوا هويّتكم. وإذا فقدتم بطاقتكم الشّخصية، يتعيّنُ عليكم اتّباع الإجراءات الاعتيادية للحصول على بطاقة بديلة.[146] وللقيام بذلك، يجب أن تذهبوا شخصيًا إلى أيّ من دوائر الشؤون المدنية حيث ستحتاجون إلى تقديم محضر الشرطة. وإذا كُنْتم تعيشون في الخارج، تنطبق القواعد نفسها عليكم، على الرغم من المخاطر الكبيرة التي قد تواجهونها عند عودتكم إلى سوريا التي قطّعت الحرب أوصالها.

كيف أحصل على بديل عن دفتر العائلة أو بيان قيد عائلي؟

يجب عليكم تقديم إمّا دفتر عائلة المتوفّى أو بيان قيده العائلي [147] لتسجيل وفاته. ولكن، إن لم يعد أيٌّ من هذه الوثائق في حوزتكم، فيتعيّنُ عليكم التقدّم بطلبٍ للحصول على بديلٍ عنها.

في المقابل، إذا توفّر لديكم دفتر العائلة، تصبح العملية أقلّ تعقيدًا، إذ من المفترض أن يكون السجلّ الخاصّ بكم وبأسرتكم متوفّرًا لدى مكتب الشؤون المدنية. ولكنّكم ستبقون ملزمين بالحضور شخصيًا، أو بتوكيل شخص ليحضر بالنيابة عنكم، إلى مكتب الشؤون المدنية. ويستطيع أفراد الأسرة حتّى الدرجة الرابعة [148] من القرابة أو أيّ طرف ثالث الحصول على بيان قيد فردي أو عائلي بالنيابة عنكم، شرط أن يحمل الطرف الثالث وكالة رسمية لم يمضِ ثلاثة أشهر على إصدارها. ومن جهة أخرى، لا يحقّ للوصي القانوني المعيّن لتمثيل قاصر الحصول على دفتر عائلة، بل يحصل على بطاقة شخصية خاصّة فحسب. وللحصول على بدلٍ عن دفتر العائلة المفقود، تشترط الحكومة إبراز محضر من الشرطة. كما سيتوجّب عليكم دفع الرسوم وإحضار الطوابع اللازمة بالطبع، ما سيكلّفكم المال أيضًا.

كذلك، عندما يكون الزوج من عداد المفقودين أو المخفيين، ينبغي على الزوجة إبراز صورة جواز السفر عند التقدُّم بطلبٍ للحصول على دفتر العائلة. [149] ويتوجّب عليها أيضًا دفع رسوم وشراء طابع الهلال الأحمر وطابع الشهيد من مركزٍ مرخّص أو من مكتبةٍ عامّة. وتجدر الإشارة إلى أنّ ٤٠ في المئة فقط من الأموال التي يتمّ جمعها من مبيعات طابعَ الهلال الأحمر تصل إلى الهلال الأحمر العربي السوري، في حين يساهم طابع الشهيد في صندوقٍ حكومي مخصّص لقدامى الجيش السوري أو لأُسَر الجنود الحكوميين الذين لقوا حتفهم، [150] وهو أمرٌ يشتكي منه الكثيرُ من أسر الأشخاص المخفيين.

المعلومات الأساسية: ما الفرق بين دفتر العائلة وبيان القيد العائلي؟

إنّ مديرية الشؤون المدنية في سوريا مُلزَمة بالاحتفاظ بسجلّ مدني تُدوَّن فيه وقوعات الحياة (الزيجات والولادات والطلاق والوفيات). ويحتوي دفتر العائلة على سجلّ الزواج وولادة الأطفال، في حين يصدر بيان القيد العائلي عادةً لواقعة معيّنة في الحياة أو لتأكيد المعلومات المُدوّنة في السجلّ. ولكنْ للأسف، تنتهي صلاحية بيانات القيد بعد مرور ثلاثة أشهر فقط، على عكس دفتر العائلة الذي له صلاحية غير محدودة.

يمكن للفرد الحصول على بيان قيد فردي أو بيان قيد عائلي من خلال الحضور شخصيًا إلى إحدى دوائر الشؤون المدنية. يُثبت بيان القيد الفردي هوية الشخص، ويتضمّن اسمه، واسم الأب، واسم الأم، وتاريخ ومحلّ الولادة، والوضع العائلي، والدين، ومحلّ ورقم القيد، وتاريخ القيد في السجلّ المدني، والرقم الوطني الخاصّ للشخص.

أمّا بيان القيد العائلي فيؤكّد جميع المعلومات الواردة في دفتر العائلة، بما في ذلك الاسم الكامل لكلّ فرد من أفراد الأسرة، واسم الأب، واسم الأم، و»تواريخ وأماكن الولادة، والأرقام الوطنية، والدين، والجنس، والحالة الاجتماعية، وتواريخ التسجيل في دوائر الشؤون المدنية، وأيّة ملاحظات إضافية، مثل تاريخ نقل قيد الزوجة، وتاريخ الوفاة، والطلاق/تاريخ الطلاق، وما إلى ذلك)».* يمكنكم استخدام بيان القيد العائلي كبديل مؤقّت عن دفتر العائلة التالف أو المفقود. ويمكن استخدامه أيضًا للحصول على الخدمات العامّة أو للإثبات بأنّك والد(ة) طفلك.

*مقتبس من وزارة الداخلية السورية والمفوّضية السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين، إنجاز معاملات الأحوال المدنية في الجمهورية العربية السورية (تمّوز/يوليو ٢٠١٨)، ١١-١٢.

ماذا لو لم أسجّل أسرتي أبدًا في سوريا ولم أملك دفترًا عائليًا من قبل؟

يجب على مقدّمي طلب الحصول على دفتر العائلة للمرّة الأولى التوجّه إلى مكتب الشؤون المدنية شخصيًا في سوريا، حيث يجوز لأيٍّ من الزوجين ولأولادهم التقدّم بالطلب. [151] كما يجوز للوصي القيام بذلك نيابةً عن الأطفال الذين هم دون السنّ القانونية. ويمكن تقديم طلب الحصول على بيانات القيد العائلية من قِبَل «أيّ فرد من أفراد الأسرة – مثل أحد الزوجَيْن، أو أحد أصول صاحب العلاقة أو فروعه، أو وكيله القانونيّ (باستخدام وكالة رسمية لم يمضِ على إصدارها أكثر من ثلاثة أشهر)». [152]

إلى أين أتوجّه للحصول على الوثائق المدنية المطلوبة إذا كُنتُ مقيمًا في الخارج؟

ليس من السهل الإجابة على هذا السؤال لأنَّ الإجراءات تختلف بحسب مكان إنجاز الوثائق المدنية ونوعها. فَوفقًا لقانون الأحوال المدنية السوري، تُعتبر الوقوعات المدنية التي تحصل في بلدٍ أجنبي صالحة إذا «جرَت معاملتها وَفقًا لأحكام قوانين تلك البلاد» وإذا كانت «لا تتعارض مع القوانين السورية».[153] وعليه، يُعترَف بوقوعات الزواج الديني التي تحصل وتُسجّل في الخارج، على عكس الزواج المدني الذي لا تعترف الدولة السورية به.

ويجب، على أيّ حال، تسجيل الوقوعات التي «لا تتعارض مع القوانين السورية» لدى السفارة أو القنصلية السورية، التي تتولّى بعد ذلك إرسال نسخة عن الوثيقة إلى مديرية الشؤون المدنية ذات الصلة عبر وزارة الخارجية. فتُعتبر الوثائق بعدئذٍ سارية المفعول في سوريا.

هذا وتنتشر البعثات السورية في الكثير من العواصم حول العالم. ولكن، ينبغي التّأكّد ممّا إذا كانت تزاول عملها أم لا، ذلكَ أنّ بعضها قد أغلق أبوابه. ففي وقت إعداد هذا الدّليل، على سبيل المثال، كانت تركيا قد أغلقت السفارة السورية في أنقرة وقنصليتها العامّة في غازي عنتاب، لكنّها أبقت على القنصلية العامّة السورية في إسطنبول. كذلك، علّقت كندا العمل في السفارة السورية في أوتاوا.[154]

«ينبغي على الحكومات الأجنبية التي تستضيف السوريين أن تتعاون لتبسيط إجراءات إنجاز الوثائق المدنية وتوحيدها، بغية تسهيل حصول أُسَر المخفيين والمفقودين على الوثائق محلّيًا وتجنيبهم أيّ رسوم أو غرامات زائدة. ويشكّل التدبير الذي اتّخذته الحكومة الأردنية مثالاً على ذلك، إذ «لا تشترط الحكومة الأردنية على اللاجئين السوريين التوجّه إلى سفارتهم للاستحصال على الوثائق المدنية في الأردن. فبالنسبة إلى السوريين والأردنيين على حدٍّ سواء، تتضمّن المؤسّسات الرئيسة المعنيّة بإصدار الوثائق المدنية في الأردن دائرةَ الأحوال المدنية التابعة لوزارة الداخلية الأردنية، وفرعَيْن من نظام المحاكم الأردني هما: المحاكم المدنية والمحاكم الروحية».

ولكن، لا يتمّ التعامل مع جميع الوقوعات أو الوثائق بالطريقة نفسها. فكما ذُكِر سابقًا، لا يمكن الحصول على وثائق معيّنة، كالبطاقة الشخصية الوطنية ودفتر العائلة، إلاّ من خلال زيارة أحد مكاتب الشؤون المدنية شخصيًا في سوريا أو عن طريق إرسال نائبٍ عنكم، عندما يُسمَح لكم بذلك.

وأمّا هذه الزيارات الشخصية إلى بلدٍ يعيش حالة حرب، ولا سيّما تلكَ الّتي يُقدمُ عليها أفراد تعتبرهم الحكومة مِن عداد المشتبه فيهم، فتتّسمُ بخطورتها البالغة. وبالتالي، ينبغي على الحكومات الأجنبية التي تستضيف السوريين أن تتعاون لتبسيط إجراءات إنجاز الوثائق المدنية وتوحيدها، بغية تسهيل حصول أُسَر المخفيين والمفقودين على الوثائق محلّيًا وتجنيبهم أيّ رسوم أو غرامات زائدة. ويشكّل التدبير الذي اتّخذته الحكومة الأردنية مثالاً على ذلك، إذ «لا تشترط الحكومة الأردنية على اللاجئين السوريين التوجّه إلى سفارتهم للاستحصال على الوثائق المدنية في الأردن. فبالنسبة إلى السوريين والأردنيين على حدٍّ سواء، تتضمّن المؤسّسات الرئيسة المعنيّة بإصدار الوثائق المدنية في الأردن دائرةَ الأحوال المدنية التابعة لوزارة الداخلية الأردنية، وفرعَيْن من نظام المحاكم الأردني هما: المحاكم المدنية والمحاكم الروحية».[155]

الشروع في معاملات الإرث

يكفل الدستور السوري الصادر في العام ٢٠١٢[156] حقّ الميراث الذي ينظّمه قانون الأحوال الشخصية السوري.[157] ويقع حقّ الميراث، تمامًا كمسائل الأحوال الشخصية الأخرى، ضمن اختصاص المحاكم الشرعية والروحية والمذهبية.[158]

في المقابل، وعلى غرار جميع المعاملات الرسمية الأخرى، قد يُعتبر الشروع في إجراءات الميراث خطيرًا. فتقول ريما: «لم أتمكّن من إجراء حصر إرث لزوجي المتوفّى. ففي حمص، يُمنع الآباء من التصرّف بممتلكات أولادهم إذا كان هؤلاء فارّين ومطلوبين من قِبَل الحكومة أو قوّات الأمن».[159]

إضافةً إلى ذلك، قد تكون إجراءات الميراث (التي تعرف أيضًا بـمُصطلح «حصر الإرث») باهظة الثمن أيضًا، بحسب ما اكتشفته غادة، التي قالت: «كان زوجي مريضًا وتوفّي برصاصة قنّاص. لم أتمكّن من إجراء حصر إرث بعد وفاته، فعيّنت محاميًا لمتابعة الإجراءات».[160] من جهة أخرى، قد يمنعكم النظام من الحصول على الوثائق التي تحتاجون إليها، وهذا ما حصل لِنور عندما امتنع النظام عن إصدار وثائق رسمية تؤكّد وفاة زوجها. ونتيجة لذلك، اضطرّت الأسرة إلى وقف الإجراءات القانونية التي بدأت بها لتوزيع الميراث والممتلكات.[161]

وعلى الرغم من المخاطر والتكاليف الّتي قد تتكبّدونها، قد تقرّرون المضي قدمًا في إجراءات الميراث من أجل تحصيل حقوقكم وحقوق أولادكم في الأملاك وغيرها من المنافع، بما في ذلك المعاشات التقاعدية. ولتحقيق ذلك، ينبغي عليكم جمع أيّ وثائق وقّع عليها قريبكم تُثبت نواياه المتعلّقة، على سبيل المثال، بتوزيع الممتلكات وتحديد الوصاية بعد وفاته. وعندما يتوفّى شخصٌ ما، ينبغي أولاً معرفة ما إذا كان الشخص قد كتب وصيةً أخيرة، وهي عبارة عن وثيقة قانونية تحدّد مَن سيرث أصول الشخص المتوفّى ومَن الشخص المخوّل قانونًا تسوية الممتلكات وتنفيذ رغبات الشخص. وبموجب قانون الأحوال الشخصية السوري،[162] تُطبَّق عادةً الوصية القانونية، شرط ألاّ تكون أحكامها «بما نهى عنه شرعًا».[163]

ولكن، في معظم الحالات، لا يقوم الأشخاص بكتابة وصاياهم الأخيرة. وفي هذه الحالات، تتبع المحاكم القواعد التي تحدّدها طائفتكم أو أحكام الدين في قانون الأحوال الشخصية. أمّا بالنسبة إلى المسلمين، فإنّ كلّ ما هو غير مشمول في القانون يجب أن يُستمدّ من المذهب الإسلامي الحنفي. ويحصل الرجال عمومًا على نسبة أكبر من الحصة الإرثية عند توزيع الإرث من أصول عقارية وغيرها، فيحصلون عادةً على ضعف الحصص التي تحصل عليها النساء.[164]

فعلى سبيل المثال، يرث الابن ضعف ما ترثه الابنة. وترد هذه المبادئ في الكتاب السادس من قانون الأحوال الشخصية الذي ينّص في المادّة ٢٠٩ منه على أنّه لا يجوز أن تتضمّن الوصية أيّ شيء يتعارض مع الشريعة. وما لم يوافق جميع الورثة، لا يمكن توريث أشخاص في الوصية لا يُعتبرون ورثةً بموجب القانون الديني إلّا ما يصل إلى ثلث الملكية فحسب. وبالتالي، يتم توزيع الثلثين المتبقيين وفقًا للمبادئ الدينية.[165]

ويحقّ للزوجة أن ترث ربع الميراث إذا لم يكن لدى زوجها المتوفّى أولاد، في حين يحقّ لها بثُمن الميراث إذا كان لديه أولاد. أمّا الزوج فيحقّ له أن يرث نصف ميراث زوجته المتوفّاة إذا لم ينجبا أولادًا، وربع الميراث إذا كان لديهما أولاد. وتعتمد أحقّية الولد بالميراث على نوعه الاجتماعي وعلى ما إذا كان ذوو المتوفى على قيد الحياة. ففي أغلب الحالات، بعد حصول الزوجة على حصّتها، يحصل الأولاد على باقي الميراث، بحيث يحصل الأبناء على ضعف ما ترثه الفتيات.

يواجه الأشخاص الذين يفقدون أحد أفراد أسرتهم صعوبات كبيرة في عملية التحقُّق من الوصية وإدارة التركة والإرث. وباعتباركم من أسَر المخفيين والمفقودين الكثيرة في سوريا، قد يشعر بعضكم بالإرهاق جرّاء ما تنطوي عليه الإجراءات القانونية من تعقيدات، أو لأنّكم لا تملكون الوقت الكافي لمتابعة هذه الإجراءات بأنفسكم، بسبب مسؤولياتكم الأخرى. فقد تجدون أيضًا أنّ هذه الإجراءات مزعجة بشكل خاصّ لأنّها تتزامن مع فترة الحزن والحداد على الشخص المتوفّى، وأغلبُ الظّنّ أنّكم تُعانون الأمرّيْن لتسديد الفواتير، لا بل قد تعيشون في ظلّ الخوف من الاعتقال. وقد يخشى بعضكم لا على مستقبله فحسب، بل على حياته أيضًا.

بالإضافة إلى ذلك، قد يحاول جيرانكم أو أفراد مجتمعكم أو حتّى بعض أفراد أسرتكم أن يمنعوكم من اتّخاذ الخطوات القانونية اللازمة للحصول على حصّتكم أو حصص أبنائكم أو بناتكم. في حالات معيّنة، قيلَ إنّ بعض الأشخاص يقومون بتزوير الوثائق في محاولةٍ للاستيلاء على الممتلكات من أسَر المفقودين والمخفيين قسرًا، أو يُقيمون دعاوى قانونية لهذا الغرض. ولمواجهة هذه التحايلاتِ القانونية، قد يتوجّب عليكم اتّخاذ الخطوات اللازمة لحماية أنفسكم، كتعيين محام على سبيل المثال.

كذلك، قد لا يتمكّن الأولاد من الحصول على ممتلكات الزوج المفقود أو إرثه إذا كانوا غير مُدوَّنين في السجلّ المدني. ولتسجيل طفلكم، ينبغي عليكم تقديم شهادة الولادة، ودفتر العائلة، ونسخة من هويتكم. وإذا كُنتم من سكّان إحدى المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، يمكن لأحد الأقارب أو أيّ شخص آخر لديه توكيل رسمي، تسجيل طفلكم نيابةً عنكم، علمًا أنّه من المُحتمَل جدًا أيضًا أن يضطرّ إلى دفع رشوة لمتابعة الإجراءات.

الممتلكات والعقارات

قد تطرح المشاكل القانونية المرتبطة بالأملاك المسجّلة باسم الناشطين والمحتجّين والمعتقلين والمخفيين تهديداتٍ مباشرة بالنسبة إليكم، فالحكومة تتعمّد منذ سنوات انتزاع الممتلكات من الأُسَر ذات الحالات الشبيهة، وقد زادت وتيرةً هذه الممارسات مؤخّرًا. ويتعيّن عليكم أن تنظروا في جميع الخيارات المتاحة وأن تتّخذوا الخطوات التي تعتبرونها ضرورية في الوقت الحالي، طالما أنّكم تشعرون بالأمان.

تُعتبَر الإجراءات المرتبطة بالملكية الإجراءات الأكثر تعقيدًا. وينطبق ذلك على كلّ من إجراءات إثبات ملكية الأملاك أو الحصول عليها أو بيعها، أو إقرار الحقّ في شغل شقّة أو متجر إن كنتم من المستأجرين. هذا وسيكون معظمكم على معرفةٍ بمالك المنزل أو الأرض أو أي ملكيّةٍ أخرى تشغلونها أو سبق أن شغلتموها. وقد يكون في حوزة بعضكم وثائق ثبوتية على غرار صكّ الملكية (الطابو)، تُثبت أنّكم، أو أحد أفراد أسرتكم، تحملون سندًا رسميًا لأملاككم. وقد تتمكّنون أيضًا من إثبات أنّكم تشتركون في ملكية العقار. في المقابل، قد لا يكون بعضكم متأكّدًا من حقوق الملكية. فعلى سبيل المثال، يُحتمل أن يكون قريبكم مالكًا مباشرًا بوصفه شخصًا عاديًا، أو قد يكون مالكًا غير مباشر حيث تكون الملكية مُسجَّلة باسم مؤسّسة يملكها.

بالإضافة إلى ذلك، قد تبرز أسئلة حول الملكية نفسها، كما حدث لإيمان، إذ قالت: « قمْتُ بتوكيل محام من أجل استكمال عملية تسجيل المنزل الذي اشتريناه، لأنّنا اشتريناه من قِبَل ورثة. ولكنْ، لم نتمكّن من المتابعة لأنّنا فقدنا غالبية مستنداتنا. لدينا فقط عقد المنزل».[166]

ولكن، نظرًا إلى تعدّد أشكال حقوق الملكية والإشغال في سوريا، قد تلجؤون في الحالات العادية إلى الاستعانة بمحام أو أيّ استشاري آخر (إن كنتم قادرين على تحمّل التكاليف) يكونُ ملمًّا بالقوانين والإجراءات السّورية، وذلكَ بغيةَ الحصولِ مشورته حول الحلّ الأمثل لكم ولأسرتكم. ولكن، في الظروف الحالية، سيتعيّن عليكم توخّي الحذر الشديد. فكما سبق أن ذكرنا، لقد تعرّض بعض الأفرادِ لضروب الاحتيال على يد الوسطاء، بما في ذلك المحامين الذين يتربّصون بالأشخاص غير القادرين على زيارة مكتب السجلّ العقاري بأنفسهم. وغالبًا ما يتعرّضُ النّظام لُأسَر الأشخاص المخفيين

والمفقودين، عند محاولتها بيع أملاك أحد المحتجزين السابقين أو الحاليين، وفي حال تقسيم الملكية لتوريثها. كذلك، قد يُحرم المحتجزون السابقون من التصريح الأمني المطلوب لبيع أملاكهم، حتّى إن كانوا يقومون بذلك بموجب وكالة.[167]

وعليه، تتعدّد الأسباب التي قد تضطرّون من أجلها إلى إثبات أنّكم أو أحد أفراد أسرتكم، تملكون عقارًا ولكم الحقّ في شغلهِ أو استخدامه، وذلك لحماية حقوقكم وحقوق أسرتكم في المستقبل. وفي أسوأ الحالات، قد تحاولون منع الحكومة أو أيّ شخص آخر من انتزاع ملكيتكم منكم. وقد يكون هذا الأخير أحد أفراد أسرتكم، أو شخصًا يشغل أملاككم من دون وجهِ حقٍّ قانوني، أو حتّى مؤسّسة تجارية أو شخصًا غريبًا يزعم، لسببٍ ما، أنّ له الحقّ في الاستحواذ على منزلكم أو مؤسّستكم أو أرضكم.

ما هي المستندات اللازمة لإثبات ملكيتي أو حقّي في شغل ملكيةٍ ما؟

إذا كنتم تملكون عقارًا ما، قد تتمكّنون من إثبات ملكيتكم عن طريق تقديم أحد المستندات التالية: (١) نسخة من سند الطابو أو سند التمليك، (٢) قرار محكمة يُثبِت شراء العقار، (٣) إثبات الشراء من خلال كاتب العدل، و(٤) عقد شراء مع فاتورة خدمات.

الطابو هو أقوى دليل على الملكية، علمًا أنّه يمكنكم أيضًا استخدام عقد البيع كدليل. ولكنَّ نسبةً كبيرة من مستندات الطابو لا تصدر باسم المالكين أو أصحاب العلاقة، بل بأسماء أقاربهم الأكبر سنًّا لأنّكم ربّما لم تشعروا، قبل الحرب، بالحاجة إلى نقل ملكية العقار الذي تملكه أسرتكم منذ أجيال، أو غالبًا ما تكون ملكية العقارات مشتركة بين أفراد الأسرة الواحدة.

وفي حال تمّ الاستحواذ على الطابو عند أحد الحواجز أو فقدانه أو تلفه، ستبقى الملكية مُسجَّلة في سجلّكم العقاري المحلّي. ومن أجل تقديم طلب للحصول على «بدل عن ضائع»، ستحتاجون إلى محضر الشرطة، وسند تسجيل الأرض (تحصلون عليه من السجلّ العقاري)، وصورة البطاقة الشخصية، ورسوم الإعلان.[168] وتستغرق إجراءات الحصول على بدل عن سند الطابو ما بين ٢٠ و٣٠ يومًا.

يُحتمل أيضًا ألاّ تكونوا مالكين، بل مستأجرين. ففي هذه الحالة، قد تملكون عقد إيجار موقّع (أي اتّفاق إيجار) أو أيّ عقد آخر يبيّن حقّكم في الوصول واستخدام الملكيّة. فإذا كنتم من المستأجرين، يمكنكم، وبموجب قانون الأحوال الشخصية السوري، الانتفاع من العقار الذي تستأجرونه حتّى بعد وفاة قريبكم المستأجر، وذلك من خلال تقديم الوصيّة الأخيرة، إذ قد تخوّلكم نقل الحقوق عبر الإرث.[169]

ماذا عن وضع السجلّات العقاريّة في سوريا؟

لا بيانات أو إحصاءات حكومية نهائية تُبيِّنُ حجمَ الضرر الّذي لحقَ بالسجلّات العقارية في البلاد. وبحسبِ تصريح أدلَى به المدير السابق للمديرية العامّة للمصالح العقارية في سوريا عبد الكريم إدريس في العام ٢٠١٦، يُزعَم أنَّ السجلّ العقاري يحتفظ بأرشيف مركزي لجميع السجلّات العقارية في سوريا.[170] إلاّ أنّ تقارير حقوق الإنسان تؤكّد تعرّض السجلّات العقارية للسرقة في بعض المناطق، كمنطقة الباب الواقعة في ريف حلب. وتشير الأدلّة كذلك إلى أنّ بعض السجلّات، بما في ذلك السجلّات العقارية وسجلّات المحاكم ووثائق إثبات حقوق الملكية الصادرة عن كتّاب العدل قد أتلفتها القوّات التابعة للنظام عمدًا، على غرار الوثائق المحفوظة في مكاتب السجلّ العقاري في الزبداني وداريا والقصير وحمص.[171]

في حال تعذَّر الحصول على مستند لإثبات الملكية، من الممكن أيضًا إثبات الملكية من خلال مسؤول محلّي عن طريق تقديم إفادة شاهد. لكنَّ هذه العملية لا تُتاحُ إلاّ إذا كُنْتم مُقيمين في العقار.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ بعض الأشخاص قد استغلّوا فوضى الحرب لتقديم مستندات ملكية مزوّرة. وعليه، يُحتمل أن يكون أحدٌ قد أقدم على نقل ملكيّتكم إلى طرفٍ ثالث بدون علمكم. وقد عمدت المجموعات المسلّحة غير التابعة للدولة، على غرار أحرار الشام وهيئة تحرير الشام، إلى إجراء عمليات نقل للأملاك بحكم الواقع، فيما أقدم بعض المحامين على تزوير الوثائق لأغراض البيع.[172] ففي هذه الحالات، قد يستحيلُ أن تستردّوا حقوق ملكيّتكم، ولا سيّما إذا تمّ بيع العقار عدّة مرّات، بما في ذلك بيعه لشارين شرعيين.

أين يمكنني الحصول على إثبات ملكيتي أو حقّي في إشغال العقار؟

إذا لم تملكوا دليلاً على الملكية، يتعيّن عليكم الحصول على نُسَخ من سجلّات الملكية التي تحتفظ بها الحكومة. ولعلّ الخبرَ المُفرِح هو أنَّ في سوريا شعبةً وطنية لتسجيل العقارات، وأمّا الخبرُ المُحزِن فهو أنَّ الحكومة لم تنتهِ بعد من عملية رقمنة السجلّات العقارية التي بدأت في ٢٠١٠. وبحسب الرئيس السابق للمَديرية العامّة للمصالح العقارية، أدَّت العملية إلى رقمنة ٧٥٪ من مجمل الأراضي بحلول العام ٢٠١٧. ولكنْ، في أيّار/مايو ٢٠١٦، تمّ تعليق عمليات التسجيل في السجلّات العقارية التي أُغلِقَت بسبب «الأوضاع الأمنية الطّارئة».[173] وعليه، لا يزال النظام المعمول به يعاني ثغراتٍ قد تؤثّر في قدرتكم على إيجاد السجلّات اللازمة. وحتّى تاريخ كتابة هذا الدّليل، ما من معلوماتٍ مؤكّدة حول عملية رقمنة سندات الملكية وتخزينها إلكترونيًا في سوريا.

وللحصول على بديلٍ عن سند الطابو، عليكم الذهاب إلى السجلّ العقاري حيث سُجِّلَت ممتلكاتكم، على أن يُرافقكم شهود لإثبات فقدان سند الطابو الخاصّ بكم أو تلفه. وسيقوم أمين السجلّ بإعداد محضر عن فقدان السند، يتضمّن إثباتًا لهويتكم والمعلومات الأخرى المتعلّقة بمواصفات العقار. ثمّ يجب نشر التقرير في الجريدة الرسمية وثلاث صحف محلّية. وبعد مرور ١٥ يومًا، في حال لم يرد أيّ اعتراض إلى السجلّ، يجوز لأمين السجلّ أن يُصدِر لكم سندًا بديلاً عن سند الطابو الأصلي «إذا اقتنع بصحّة التصريحات»، كما هو مُحدَّد في قانون السجلّ العقاري.

بعد تدمير السجلّ العقاري، في داريا، شكّلت الحكومة لجنةً من السكّان المحلّيين المتبقّين في البلدة لتأكيد ملكية العقارات فيها. ونظرًا إلى ضرورة الحصول على تصريح أمني لإثبات الملكية، صعُب على الكثيرين تأكيد حقّهم في ممتلكاتهم.

إنَّ غياب الشفافية حول حجم الأضرار التي لحقَت بالسّجلّات العقاريّة يتيح للحكومة الادّعاء بأنّ بعض السجلّاتِ قد تضرّر، وإن لم يكن الحال كذلك فعلاً، كما يتيح لها تسجيل الممتلكات التي يُزعَم أنّها تضرّرت أو التي تضرَّرت فعلاً بدون أسماء أصحابها الأصليين.

وفي المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، قد تكون السجلّات العقاريّة في حوزة مجموعات أخرى. فعلى سبيل المثال، أفيدَ بأنّ المجالس المحلّية في أعزاز والباب، شمال حلب، قد فتحَت مكتبًا للسجلّ العقاري في أعزاز، شمال سوريا، بدعم من تركيا.[174] وتبرز عقبات خاصّة لدى نقل الممتلكات في مناطق استعادَها النّظامُ بعدَ خُروجها عن سيطرته. فالنظام السوري يرفض الاعتراف بأيّ معاملة حصلَت في تلك المناطق خلال الفترة التي كانت فيها خارج سيطرته.[175] ففي الغوطة الشرقية، استطاعَ موظّفو السجلّ العقاري حفظ السجلّات عبر نقلها إلى مناطق آمنة. إضافةً إلى ذلك، قامَ بعض المجالس المحلّية بتصوير السجلّات أثناء عملية الرّقمنة، وذلكَ بغيةَ الحفاظ عليها من التلف والضياع. وسُلِّمَت السجلّات إلى النظام السوري بعد أن بسط سيطرته على المنطقة. لكنَّ الحكومة السورية ترفض الاعتراف بأيّ معاملة من المعاملات العقارية التي حدثَت عندما كانَت المنطقة خارج سيطرته، على الرغم من السّجلّات المُثبتَة.[176]

في هذه الحالات، ومن أجل إثبات الملكية، يجب إلى شعبة التسجيلّ العقاري لتثبيت نقل القيام بذلك، ستبقى الملكية

أن يذهب كلٌّ من الشاري والبائع الملكية. وفي حال عدم باسم الشخص

الذي كانَت في حوزته قبل سيطرة المعارضة. وقد أدّت هذه السياسة إلى فتح المجال أمام الكثير من المعاملات غير الأخلاقية، حيث تمكّنَ بائعو الأراضي من إعادة بيع العقارات التي سبقَ أن باعوها إلى مشترين جُدُد، وتسجيلها في السجلّ العقاري الرسمي، ما أسفرَ عن زيادة تشريد الأُسَر التي كانَت تُقيم في مناطق كانت تحت سيطرة المعارضة.

للأسف، أصدر النظام كذلك الكثير من القوانين والمراسيم التي قد تقوّض حقوقكم في الملكية. ففي الكثير من الحالات، يحاول النظام انتزاع العقار من أصحابه حتّى إن قدّموا إثباتًا بملكيته. هذا ويمنع النظام الأُسَر من الوصول إلى قطع الأثاث والأملاك الأخرى التي كانوا قد تركوها في الأملاك، وذلك بحسب ما أكّدته ريما من حمص، إذ قالت: «لديّ عقارات وأراضٍ في تلبيسة في حمص، مع كافّة سندات الملكية اللازمة، لكنْ لا يمكنني الوصول إليها، حتّى إنّهم منعوني من أخذ أثاث منزلي في باب السباع أو بيعه». [177] هذا ويُشاع أنَّ القوّات الحكومية أقدمت على بعض عمليات النهب في مناطق كداريا، [178] وكذا فعلَ بعض المجموعات المسلّحة غير التابعة للدولة، على غرار قوّات سوريا الديمقراطية وبعض فصائل الجيش السوري الحرّ. [179] ولكن مع الأسف، تبقى سبُل الانتصاف معدومةً لهذه الجرائم، على الرغم من أنّ قوانين الحرب تحظّر انتزاع الأملاك الخاصّة قسرًا للاستخدامات الشخصية، فهذه الممارسات قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب.

ولا تختلف ممارسات النظام في هذا السياق عن تلك التي يعتمدها في حالاتٍ أخرى. فالنظام بكلّ بساطةٍ لا يبالي، لا بل عمل على مأسسة عملية انتزاع الأملاك. وفي هذا السياق، أقرّت الحكومة السورية المرسوم رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨ لإنشاء مناطق تنظيمية جديدة. ويشترط هذا القانون أن تقوموا بإثبات حقوقكم العينية في هذه الممتلكات للحصول على التعويض عن استملاكها في حال لم تتوفّر نسخة عن المستندات الثبوتية في السجلّ العقاري. وإذا لم تتمكنوا من القيام بذلك شخصيًّا، يجوز لأحد أفراد العائلة أو الوكيل المعين القيام بذلك نيابة عنكم، ولكنّه، مع ذلك، سيحتاجُ إلى تقديم دليل على الملكية وقد يخضعُ لفحص أمني. بالإضافة إلى ذلك، أصدرَ جهاز الأمن الوطني أوامر تنفيذية إلى وزارة المالية لمصادرة ممتلكات الأفراد المنتسبين إلى المعارضة وأسَرهم. [180]

أمّا إن كنتم مقيمين في الخارج، فقد يتعيّن عليكم الحصول على المساعدة لحماية حقوقكم العينية العقارية، وذلك بموجب القانون رقم ١٠ وقوانين أخرى أصدرها النظام. فعلى سبيل المثال، أصدر النظام قوانين أخرى لمكافحة الإرهاب، أرخت بتداعياتها على الحقوق العينية العقارية للأُسَر، كونها تنصّ على تجميد أو مصادرة أصول المقاتلين المعارضين وعمّال الإغاثة والموظّفين الحكوميين من المعارضة وأسرهم. [181] وتقول إحدى المشاركات في مجموعة التركيز:

> «لديّ منزلٌ في حلب. قلْتُ لأهل زوجي إنّهم يستطيعون الإقامة فيه، لكيلا يسكنه آخرون. فقالوا لي إنّه قد أصبحَ منزلاً إرهابيًا، ولا يتجرّؤون على الاقتراب منه. ثمّ تواصلت مع إحدى النساء في حلب، ووصلتني بشخصٍ يعيش في منطقة يسيطر عليها النظام. فقال لي هذا الشخص إنّه يستطيع إغلاق باب المنزل بحائطٍ من القرميد مقابل مبلغ ٢٠٠ ليرة تركية. وبالفعل قاموا بذلك، وأرسلوا لي صورة للباب». [182]

قد يكون من الضروري أيضًا أن تقوموا بحماية حقوقكم العينية العقارية ضدّ الغرباء أو حتّى أفراد أسرتكم مع الأسف. فلم تتوقّف أسرة زوج نور عن طلب «صورة عن سند ملكية منزلنا للاستيلاء عليه». وتُضيف نور قائلةً: «حاولوا الحصول على السند بأكثر من حيلة، لكنّني استمرّيت في الرفض». [183]

هل صحيح أنّني أستطيع إثبات حيازتي للأملاك عبر تقديم أشكال إثبات بديلة؟

إذا لم تعودوا تملكون دليلاً على حيازتكم للأملاك، فأنتم لستم وحدكم، إذ أنّ غالبية النازحين (أيّ حوالي الثلثين وفقًا لمسح أجرته منظّمة «اليوم التالي» الشريكة) لا يملكون وثائق لأنّها أُتلِفَت بفعل القصف، أو لأنّها فُقِدت أو لأنّهم لم يمتلكوها أساسًا. [184] بالإضافة إلى ذلك، لم يقدّم الكثير من مكاتب السجلّات العقارية الحكومية في المناطق الخاضعة لسيطرة جهات غير حكومية خلال الحرب خدمات التسجيل لسنواتٍ عديدة.

ولمعالجة هذا الوضع، أصدرت الحكومة في العام ٢٠١٦ مرسومًا يسمح للمسؤولين بإنهاء التجميد المفروض على خدمات التسجيل ويضع إجراءات لتحديث السجلّات بناءً على أحدث البيانات. وفقًا للمرسوم، سيتمّ تدوين السجلّات الجديدة في سجلّ مؤقّت، وستُنشَر في بهو دائرة السجلّ لمدّة شهرَيْن، قبل نقلها إلى السجلّ الرسمي.

كذلك، أصدرت الحكومة في العام ٢٠١٧ القانون رقم ٣٣ الذي يسمح للمالكين الذين يملكون صكوكًا رقميّةً بطلب نسخة جديدة من صكّ الملكية في حال فقدانه أو سرقته. ويمكن لمن لا يملك صكًا رقميًّا السعي لإثبات ملكيّته وفقًا لما يلي:

- إعادة التكوين الإداري: إذا كانت الوثائق المتوفّرة في الدوائر العقارية كافيةً لإعادة تكوين الصحيفة العقارية من العقود ونُسَخ العقود، والسجلّات، ونُسَخ الصحف، والوثائق الأخرى المُعتمَدة من مصادر مختلفة، للحصول على بيانات حكومية موثوقة يمكن استعمالها في عملية التكوين.
- إعادة التكوين القضائي: إذا لم تتوفّر وثائق كافية لإعادة تشكيل سند ملكية العقار، ووفقًا للمادّة ٥ من القانون ٣٣ وأحكام القانون ١٨٦ الصادر سنة ١٩٢٦، يقترح مدير عام المصالح العقارية على وزير العدل

تعيين قاضٍ عقاريّ واحد أو أكثر لكلّ محافظة للنظر في إعادة تكوين الوثائق العقارية المتضرّرة أو المفقودة، وإصدار القرارات اللازمة في شأنها بموجب أحكام القانون. ويشكّل كلّ قاضٍ عندئذٍ لجنة تتألّف من مهندسين مدنيين وخبراء في العقارات لإعادة تكوين سجلّات المنطقة. وتُجري اللجنة بعدئذٍ زيارات ميدانية برفقة المختار المحلّي لتحديد مواصفات كلّ عقار وملكيّته بناءً على شهادات المختار والسكّان المحلّيين وشاغلي العقارات أو أصحابها. وإذا كنتم تعيشون في إحدى هذه المناطق، قد تُعتبر فواتير الخدمات العامّة أو العقد أو شهادات جيرانكم أو المختار كافية لإثبات ملكيّتكم للعقار. لكنّ ذلك يبقى رهنًا بعدم طرح الحكومة، بما في ذلك وكالات الاستخبارات، أيّ نقاط استفهام في شأن تاريخكم السياسي إلى اللّجنة أو المختار المحلّي.

وبعد اكتمال هذه الإجراءات، تبقى إمكانيّة المطالبة بالعقار قائمة لمدّة خمس سنوات. وخلال فترة الانتظار هذه، تنظر المحكمة في دعاوى المطالبة بحقّ ملكيّة العقار المسجّلة لدى السجلّ العقاري. ولا تصبح الملكية نهائيّة إلّا بعد مرور فترة الخمس سنوات. ويحتفظ الأشخاص المتضرّرون بحقّ المطالبة بتعويض مادّي خلال فترة خمسة عشر عامًا.

ولكن للأسف، قد لا تكون هذه الإجراءات البديلة فعّالة في الكثير من الحالات، ولا سيّما في الحالات التي تصدر فيها الحكومة مراسيم تتعلّق بالملكيّة، خاصّة بمنطقة معيّنة.

ماذا لو كُنت أستأجر عقارًا في سوريا أو أشغله بناءً على اتّفاقٍ غير رسمي؟

بالإضافة إلى حقّ الملكية، قد تملكون حقًّا يُخوّلكم إشغال العقار أو استخدامه. فعلى سبيل المثال، لعلّكم وقّعتم أنتم شخصيًا أو أحد أفراد أسرتكم اتّفاق إيجار رسمي لاستخدام شقّة أو متجر أو مكتب لفترة زمنية معيّنة لم تنتهِ بعد، أو ربّما أبرمتم اتّفاقًا غير رسمي لاستخدام أراضٍ عامّة أو إشغالها، أو ربّما تشغلون أرضًا تابعة للدولة السورية.

في حالات كثيرة، بدلاً من عقد الإيجار الرسمي، قد تملكون «ترخيصًا» يمنحكم الحقّ في حيازة متجر صغير واستخدامه. لا تحمل هذه التراخيص اسم المسؤول عن المتجر، بل تتبع الملكية. نتيجةً لذلك، ليسَ من الضروري نقل الترخيص من خلال عملية الميراث. ولكنْ، سيكون عليكم تسديد أيّ رسوم ترخيص مستحقّة للدولة من أجل تشغيل مشروع تجاري.

كانت الإيجارات في سوريا تُنظَّم لسنوات طويلة عمومًا من خلال المرسوم التشريعي رقم ١٩٥٢/١١١ الذي حدَّدَ الإيجارات «بالرجوع إلى قيمة العقار في السوق، ولا يُسمَح بتجاوز نسبة ثابتة من تلك القيمة».[185] وعليه، تمّ منح المستأجرين خيارات «التمديد المؤقّت (التلقائي)». ونتيجةً لذلك، بعد انتهاء مدّة عقد الإيجار، يمكن للمستأجرين تمديد العقد حتّى أجلٍ غير مُسمًّى، شرط أن يستمرّوا في دفع بدلِ الإيجار كما هو مُحدَّد في العقد.

بموجب قانون الأحوال الشخصية السوري، يمكن تمرير حقّ الانتفاع من الممتلكات المؤجَّرة كجزءٍ من الإرث. وعلى هذا الأساس، سُمِحَ بتوريث عقود الإيجار، حيث استمرَّ ورثة المستأجرين بدفع قيمة الإيجار نفسها للعقود التي وقّعها آباؤهم أو أجدادهم في بعض الحالات. وفي العام ٢٠١١، نظمت الحكومة نظام الإسكان والإيجارات الصيفية والذي سمح لأصحاب العقارات بإخلاء المستأجرين من خلال تزويدهم بخيار الاسترجاع مقابل التعويض الذي يَصِل إلى ٤٠٪ من القيمة الحالية للعقار.[186] في عام ٢٠١٥، عدّلت الحكومة القانون عبر السماح لأصحاب العقارات بـ«تحديد أسعار الإيجار على النحو الذي يرونه مناسبًا».

تسجيل حالات الزواج القائمة والجديدة

تتوفّر أسباب عدّة قد تُجبركم على إثبات ما إذا كنتم متزوّجين أو منفصلين أو أرامل أو مطلقين أو غير متزوّجين. ومن أهمّ هذه الأسباب، تسجيل ولادة طفل أو البدء بإجراءات الميراث.

ونظرًا إلى أنّكم قد اعتُقِلتم من قبل أو لأنّكم من أفراد أسرة شخص مُعتقلٍ أو كان مُعتقلاً، قد يصعب عليكم تأمين الأوراق التي ستحتاجون إليها لتسجيل التغيير في وضعكم الاجتماعي بالشكل المناسب.

هذا وقد تواجهون أنتم أيضًا صعوبات في حال اضطررتم إلى النزوح جرّاء الحرب. فقد تحتاجون مثلاً إلى وثيقة زواج للحصول على خدمات مثل السكن العائلي المشترك للنازحين، أو قد تضطرّون إلى إثبات الصلة العائلية عندما تنتظرون لمّ الشمل مع أحد أفراد أسرتكم، في حال الإقامة في الخارج. كذلك، قد تحتاجون إلى تقديم وثيقة زواج عندما تحاولون لمّ الشمل مع طفلكم. وتختلف الإثباتات التي تطلبها الدول للتحقّق من صلة الأبوّة والأمومة. وتفرض بعض البلدان، مثل ألمانيا، شروطًا صارمة تتعلّق بالوثائق للتحقّق من صلة الأبوة والأمومة، وتصرّ على إجراء اختبار الحمض النووي في حال عدم توفير الوثائق الرسمية.[187]

تختلف الخطوات اللازمة لإثبات الوضع العائلي مع اختلاف مكان الإقامة، ولكلّ بلد شروطه لإثبات حسن النيّة في الزواج. فعلى سبيل المثال، لا تعترف الحكومة السورية بالزواج المدني (الزواج الذي يعقده مسؤول حكومي)، بصرف

النظر عن الدين، مع العلم أنّه في خلال الحرب، أصبح الزواج المدني شرعيًا في بعض المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة.[188] ويتناقض ذلك مع بلدان أخرى كثيرة يُعدّ فيها الزواج المدني من الممارسات الشائعة. وبالتالي، إنّ خصائص الزواج القانوني معقدّة جدًا ولا يمكن مناقشتها هنا، ومن الأفضل استشارة محامٍ أو رجل دين أو موظّف حكومي لمناقشة وضعكم الخاصّ.

أمّا في ما يتعلّق بالوثائق المدنية، فلا يُعتبر الزواج بين السوريين، تحت أيّ ظرف من الظروف، قانونيًا إلاّ في حال تسجيله لدى مكتب الشؤون المدنية المختصّ في سوريا. وينطبق ذلك سواء أكان الزوجان مقيمَيْن في سوريا أو في الخارج.

ما هي الوثائق التي أحتاج إليها للزواج ومن ثمّ تسجيل الزواج؟

في الأوقات العادية، يسهلُ على الكثيرين منكم عملية تحضير ترتيباتِ الزواج ومراسم الزّفاف على نحوٍ يُراعي انتماءاتكم الدّينية. ولعلّ أغلبكم يعرفُ هذه العمليّة معرفةً تامّة. فبعد تسجيل الزواج، يجب أن يحصل كلّ من الزوجَيْن على نسخة من عقد الزواج. يتعيّن عليكم أوّلاً تسجيل عقد الزواج وفقًا للقانون الديني المعمول به. بعد ذلك، يجب تسجيل الزواج لدى مكتب الشؤون المدنية أو تسجيله لدى السفارة أو القنصلية المعتمدة في حال إقامتكم في الخارج.[189]

يُعتبر الزواج غير المسجّل رسميًا زواجًا عرفيًا وغير قانوني، حتى لو أُجريت الطقوس الدينية المطلوبة.[190] وتسجيل الزواج أمرٌ ضروريّ. ففي حال لم تُسجّلوه، لن تتمكّنوا من تسجيل ولادة أطفالكم لاحقًا.

وفي حال إقامتكم في الأراضي السورية، ستحتاجونَ إلى جمع عدد من الوثائق والتقارير قبل حلول موعد الزواج. وعادةً ما تفرض بلدان أخرى متطلّبات مماثلة. وتجدرُ الإشارة إلى أنّ بعضَ هذه الوثائق، مثل بيان القيد المدني الفردي، يفترضُ

المعلومات الأساسية: ما تحتاجون إليه للزواج

- تقرير طبّي لكلا الخطيبَيْن من مركز الفحص الطبّي ما قبل الزواج. يتم تعبئة الاستمارة اللازمة للفحص الطّبي، يُجري طبيب المركز مقابلة مع كلٍّ من الخطيبَيْن ويأخذ عيّنة دم من كلَيهما لفحصهما. وتُعطى نتائج الفحص إلى الخَطِيبَيْن في تقرير يحمل ختم المركز. ولا يسري هذا الشرط في حال ولادة طفل من زواج خارج المحكمة أو في حالة الحمل الظاهر (في هذه الحالة، يجب الاستحصال على تقرير يُفيد بعمر الحمل الحاصل من أحد المستشفيات الحكومية المُعتمَدة من وزارة العدل).
- صورة عن البطاقة الشّخصيّة لكلّ من الخطيبَيْن (تُقدَّم إلى المركز الطبّي).
- صورتان ملوّنتان لكلّ من الخطِيبَيْن (تُقدَّم إلى المركز الطّبّي).
- طوابع مالية (بقيمة ٤٠٠ ليرة سورية تقريبًا)، بالإضافة إلى رسوم بقيمة ٨٠٠٠ ليرة سورية ورسوم التقرير الطبّي التي يجب سدادها للمركز الطبّي.
- بيان قيد فردي لكلّ من الخطِيبَيْن.
- النماذج اللازمة، بما في ذلك تقرير المركز الطبّي، التي ينبغي تعبئتها وتوقيعها من قِبَل المختار، ثمّ تصديقها لدى المحافظة.
- حضور ولي أمر المخطوبة بغضّ النظر عن عمرها، إن كانت بكرًا.
- رخصة زواج من شعبة التجنيد للرجال الذين هم في سنّ التكليف بين ١٨ و٤٢ سنة، وذلك في حال عدم وجود حمل ظاهر أو ولد ناتج عن زواج خارج المحكمة الشرعية».

في حال الزواج من شخص غير سوري، فتُطلبُ وثائق وخطوات إضافية يمكن الاطّلاع عليها في دليل وزارة الداخلية.*

**مقتبس من وزارة الداخلية السورية والمفوّضية السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين، إنجاز معاملات الأحوال المدنية في الجمهورية العربية السورية (تمّوز/يوليو ٢٠١٨)، ١٨،
https://www.unhcr.org/sy/wp-content/uploads/sites/٣/٢٠١٩/١١/Civil-Documentation-Booklet-Oct-٢٠١٩-AR.pdf

الاستحصال عليه الحضور شخصيًّا إلى أو عن طريق وكيل. أمّا في حالِ إقامتكم في تركيا، فعادةً ما يُنقل بيان القيد المدني الفردي الأصلي عبر الحدود ويُسلّم لكم مقابل رسوم باهظة.

منذ العام ٢٠١١، تكتنفُ عملية تسجيل الزواج صعوباتٍ تفرضها أماكن الإقامة. فقد لا يتمكّن الأشخاص الذين يتزوّجون خارج المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة في سوريا من تسجيل زواجهم في مكتب للشؤون المدنية تعترف به الحكومة. وتعترف المحاكم في مناطق المعارضة بعقود الزواج الموثّقة في مناطق النزاع الأخرى، ولكنَّ محاكم النظام السوري لا تعترف بوثائق الزواج الصادرة عن مناطق المعارضة. وفي حال تقديم هذه الوثائق إلى النظام، سيؤدّي ذلك إلى مراجعة أمنية، فأغلبُ الظّنّ أنّ الشخص المعني سيُعتبر متعاملاً مع «الإرهابيين».

إذا كنتم تُقيمون خارج سوريا، ستخضع العملية لقانون الدولة المحلّي وللقانون السوري أيضًا. في لبنان مثلاً، ينبغي تسجيل الزواج في دائرة وقوعات الأجانب في المديرية العامّة للأحوال الشخصية ومن ثمّ تصديقه لدى وزارة الخارجية اللبنانية وسفارة سوريا في لبنان.[191] ثمّ تُرسل السفارة وثيقة الزواج إلى الشؤون المدنية السورية لتسجيل الزواج في سوريا.[192] ولكن في حال تزوّجتم مِن غير السّوريين، «فقد يُطلب منكم عقد الزواج مجدّدًا في سوريا لتعترف به السلطات السورية». وقد يؤدّي الامتناع عن ذلك إلى تعريض الوضع القانوني لأيّ طفل ولد من الزواج للخطر.

تتوفّر في بعض البلدان منظّمات متخصّصة تساعدكم في إتمام الإجراءات لضمان الاعتراف بزواجكم. وقد تُقدّم المحاكم الشرعية المشورة القانونية أيضًا. ففي الأردن مثلاً، تتوزّع ٦١ محكمة دينية تقريبًا على مختلف أنحاء البلاد ويمكنكم الحصول منها على الموافقة اللازمة من وزارة الداخلية قبل الزواج، ومن ثمّ تسجيله لاحقًا.

لسوء الحظّ، قد تستغرق كلّ هذه الإجراءات وقتًا طويلاً، مما يزيد من صعوبة تسجيل عقد زواجكم في مكتب الشؤون المدنية في سوريا في غضون ٦٠ يومًا كما هو محدَّد للزواج الحاصل خارج سوريا. فإذا سجّلتم زواجكم في غضون ٦٠ يومًا، لن تتقاضى البعثة أيّ رسوم أبدًا. أمّا بعدَ انقضاءِ هذه المُهلة الزّمنيّة، فتُفرَض غرامة حُدِّدَت قيمتها، حتّى تاريخِ إعدادِ هذا الدّليل، بمبلغٍ قدره ٥٠ دولارًا أو ما يعادله. وترتفع الغرامة إلى ١٠٠ دولار أو ما يعادلها بعد مرور سنة واحدة.

ما هي الوثائق المطلوبة لإثبات الزواج؟

تتعدّد الوثائق التي تُثبت الزواج القانوني بشكل عام، ومنها:

- دفتر العائلة
- بيان قيد مدني فردي يُظهِر الزواج المسجّل لدى الشؤون المدنية.
- نسخة مصدَّقة من عقد الزواج تحتوي على الرقم التسلسلي الرسمي والتاريخ. يُسجَّل عقد الزواج أوّلاً لدى المحكمة الشرعية، ثمّ يُحال إلى الشؤون المدنية لتحديث سجلّيْ الزوجيْن. وبعد تسجيل الزواج، يجب أن يحصل كلّ من الزوجَيْن على نسخة من عقد الزواج.
- شهادة تصديق الزواج للأشخاص الذين تزوّجوا خارج إطار الإجراءات الرسمية (زواج عقده شيخ مثلاً) ثمّ أضافوا الطابع القانوني على زواجهم.

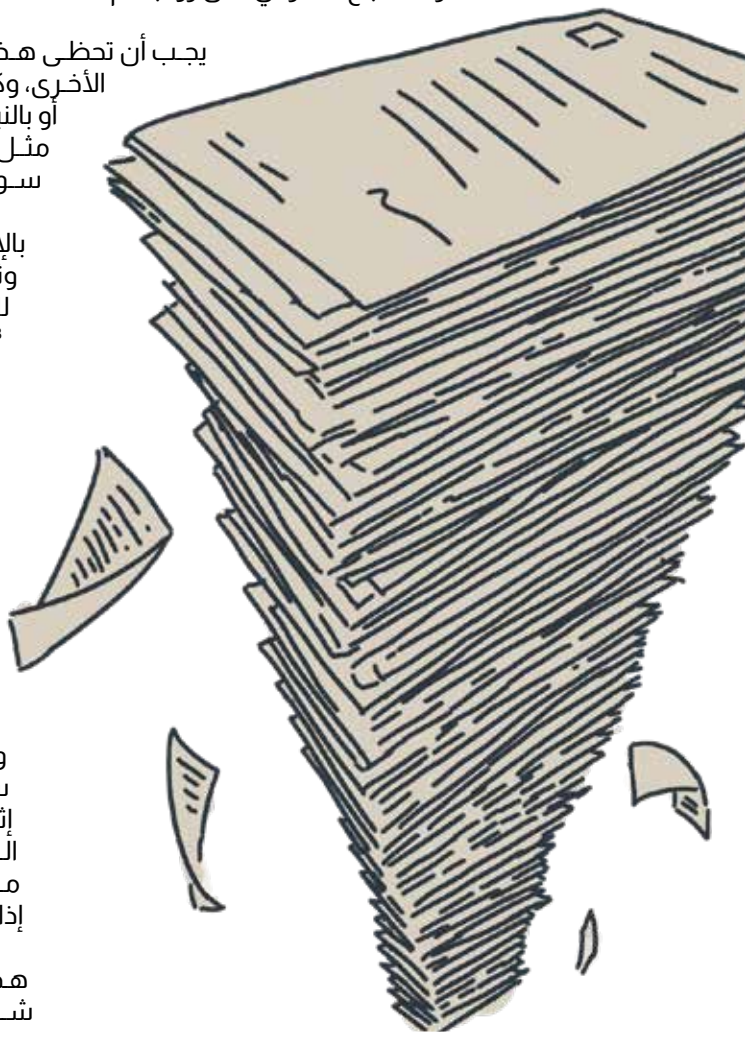

يجب أن تحظى هذه الوثائق باعتراف السلطات السورية، والمسؤولين في البلدان الأخرى، وكذلك الجهات الفاعلة الدولية التي تعمل مع النازحين واللاجئين أو بالنيابة عنهم. ويجب أيضًا أن تعترف الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل قوّات سوريا الديمقراطية بهذه الوثائق، مع العلم أنّ قوّات سوريا الديمقراطية لا تعترف بالزوجة الثانية أو الثالثة أو الرابعة.

بالإضافة إلى ذلك، أفاد بعض الأشخاص أيضًا عن إمكانية قبول وثائق مثل شهادة طالب اللجوء الصادرة عن المفوّضية السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين، التي تحمل اسمَيْ الزوج والزوجة.[193] ولو أنّ الحكومة السّوريّة والسّلطات في دولٍ أخرَى تأخذُ بالوثائق الصّادرة عن منظمة الأمم المتحدة لتحقيقِ الاعتراف الرّسمي في الزّواجِ، لكانَ الأمرُ مُجديًا فعلاً.

كذلك، من المُفترَض أن يتمّ الاعتراف بالزيجات التي تُعقَد خارج سوريا إذا: ١) التزمتم بمتطلّبات البلد الذي تعيشون فيه؛ ٢) وسجّلتم الزواج في سوريا. ومن أجلِ استيفاء هذه الشّروط، عليكم اتّباع القواعد المتعلّقة بالزواج في قانون الأحوال الشخصية السوري والقواعد المُعتمَدة في محاكم الأسرة الدينية الخاصّة بكم. وعلى حدّ ما ذكرَ سابقًا، يتم الاعتراف بالزيجات الدينية التي يتم إجراؤها وتسجيلها في الخارج، أمّا الزواج المدني فلا يُعترفُ به لأنه لا يحظَى باعترافٍ رسميّ في سوريا.

ولكنْ في حال لم تسجّلوا زواجكم أو لم تتمكّنوا من القيام بذلك، سيكون من الصعب عليكم استيفاء الشروط المطلوبة من أجل إثبات الزواج، سواء أكنتم داخل سوريا أم خارجها. فالكثير من الدول التي فرَّ إليها الناس تعتمد شروطًا صارمة لتسجيل الزواج، ما يعني أنّ زيجات الأمر الواقع في سوريا تطرح تحدّيات، خصوصًا إذا لم يكن الزوج برفقةِ زوجته.

هذا ويسمح بعض البلدان مثل الأردن بالتقدُّم بطلب للحصول على شهادة تصديق الزواج، وهي من الوثائق المذكورة أعلاه. وتشبه

الشروط الأساسية لتصديق الزواج شروط تسجيل الزواج في المقام الأوّل. ولكن يتيح الأردن للزوجَيْن إمكانية تقديم طلب أو رفع دعوى قضائية في المحاكم الشرعية الأردنية. وقد تطلب المحكمة أن يمثل أمامها شهود الزواج وأحيانًا الشيخ الذي أجرى العقد. وستضطرّون على الأرجح إلى دفع غرامة مالية. وفي حال نجحتم في مسعاكم، فسيُصدِر القاضي شهادة تُثبت زواجكم.

ما حكم الزواج المسجَّل في مناطق المعارضة المسلّحة في شمال غرب سوريا أو في المناطق الخاضعة لسيطرة قوّات سوريا الديمقراطية في شمال شرق سوريا؟

تعترف السلطات المحلية في المناطق التابعة للمعارضة بعقود الزواج المبرمة في المحاكم التابعة للحكومة السورية. وتعترف السلطات المحلية في المناطق التابعة لقوّات سوريا الديمقراطية في شمال شرق سوريا بهذه العقود أيضًا، إلاّ أنّها لا تعترف بتعدّد الزوجات. وتصبح بالتالي عقود الزواج المبرمة في محاكم الحكومة السورية غير قانونية في حال تعدُّد الزوجات، وهو ما مِن شأنه أن يعرّض الزوج لعقوبة السجن لمدّة ستّة أشهر ولغرامة تصل إلى ٥٠٠ ألف ليرة سورية.

يُسجَّل الزواج في المناطق الخاضعة لسيطرة قوّات سوريا الديمقراطية في البلدية بموجب قانون الإدارة الذاتية. وفي موازاة ذلك، يتزوّج الناس في شمال غرب سوريا الخاضع لسيطرة المعارضة في المحاكم الشرعية المحلّية، أو من خلال المجالس المحلّية، وذلكَ في الأماكن الّتي قلّ وجودها فيها. ولا تعترف حكومة دمشق ولا الدول الأخرى بعقود الزواج المدني والديني الصادرة عن جهات غير حكومية في المناطق الشمالية الشرقية والشمالية الغربية، فيضطرّ المعنيون بالتالي إلى تسجيل زواجهم في المحكمة الشرعية التابعة للنظام إذا تمكّنوا من الحصول على الوثائق الرسمية المطلوبة وإذا كان الرجل غير مطلوب للخدمة العسكرية أو الأمنية. وتزداد هذه العملية صعوبةً عندما يكون أحد الزوجَيْن أجنبيًا. إذ تستطيع السلطات المحلّية غير الحكومية إصدار وثائق ولادة وأوراق رسمية للأطفال ليتسجّلوا في المدارس في المنطقتَيْن، ولكنَّ الحكومة السورية لا تعترف بوثائق الولادة هذه أيضًا.

يحتوي عقد الزواج العرفي - المكتوب بخطّ اليد في معظم الحالات - على عنصرَيْن أساسيَّيْن، هما العقد والشاهدان. عادة يتم توفير ثلاث نسخ من العقد: نسخة يحتفظ بها الزوج، ونسخة تحتفظ بها أسرة الزوجة، ونسخة لرجل الدين الذي يعقد الزواج. ويُعدّ هذا النوع من عقود الزواج الخطوة الأولى في مراسم الزواج الاجتماعية، ولكنّه قد يشكّل في بعض الأحيان الخطوة الوحيدة بسبب المخاوف الأمنية وعدم إمكانية الوصول إلى خدمات الشؤون المدنية والمحاكم الشرعية. ويجب تسجيل هذا العقد أيضًا لدى الحكومة حتّى تتمكّن الأسرة لاحقًا من تسجيل الأطفال والحصول على وثيقة ولادة، وهذان الأمران ضروريان لدخول المدرسة أو الحصول على بطاقة شخصية في المستقبل.

يختلف الزواج العرفي عن الزواج غير القانوني، إذ يُعَدّ الأوّل قانونيًا ولكنّه لم يُثبَت بعد في المحكمة، ولكنَّ الثاني لا يستوفي شروط الزواج ومبادئه، بما في ذلك توقيع عقد الزواج أمام الشهود. وأصدرت الحكومة السورية في حزيران/يونيو ٢٠١٨ القانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٨ القاضي بتشديد العقوبة على إبرام عقود الزواج خارج المحاكم المختصّة لتشمل الحبس والغرامة.

كم من الوقت يجب أن أنتظر للزواج مجدّدًا بعد وفاة زوجي؟

يحدّد قانون الأحوال الشخصية السوري مدّة تبلغ أربعة أشهر وعشرة أيام (تُسمّى «العدّة») قبل أن تتمكّن المرأة من التزوّج مجدّدًا. وفي حال كانت المرأة حاملًا، تستمر العدة حتى الولادة أو إنهاء الحمل.

يتطلّب الطلاق الذهاب إلى المحكمة الشرعية التابعة للطائفة الدينية التي تنتمين إليها. وبعد تقديم طلب الطلاق والموافقة عليه، تبلّغ المحكمة الشرعية مكتب الشؤون المدنية حيث تسجّل الزوجان، ليُدرج الطلاق في السجلّ المدني. ويسجّل مكتب الشؤون المدنية الطلاق في دفتر العائلة، وتُحذف المرأة المطلّقة من سجل عائلة زوجها السابق ويُعاد إدراج اسمها في سجلّ والدها.

أنا أفكّر في الزواج مرّة أخرى، ولكنّني لا أعرف إن كان زوجي على قيد الحياة أم لا؟

ينصّ القانون السوري على ظَرفَيْنِ محدّدَيْن تحكمُ فيهما المحكمة باعتبارِ الشخص ميتًا، وهما -

- إذا فُقد الشخص منذ أكثر من سنة وبلغ من العمر ٨٠ عامًا؛
- أو إذا فُقد منذ أربع سنوات نتيجة عمليات عسكرية أو حالات مماثلة تنصّ عليها القوانين العسكرية النافذة.[194]

ولكنْ، ينبغي التقيّد ببعض التوجيهات الإضافية للزواج مجددًا. فالمادّة ١٠٩ من قانون الأحوال الشخصية السوري تتناول حقّ زوجات الأشخاص المفقودين في طلب التفريق. وبحسب هذه المادّة، إذا غابَ الزوج بلا عذر مقبول أو حُكِم بعقوبة السجن أكثر من ثلاث سنوات، جازَ لزوجته بعد سنة من الغياب أو السجن أن تطلب من القاضي التفريق. ويحقّ للزوجة أن تطلب من القاضي «طلاقًا رجعيًا»، شرط وجود شهود من عائلتَيْ الزوج والزوجة يستطيعون أن يؤكّدوا أنّ الزوج غائب منذ سنة على الأقلّ.

يرى قضاة المحاكم الشرعية في المناطق الشمالية المحرّرة أنّ «المرأة التي انقطعت أخبار زوجها المعتقل، عليها أن تنتظره أربعة أعوام» وفق المذهب المالكي الديني، إلاّ في حال كانَ الضرر كبيرًا، وهو ما يقر به كثير من الفقهاء في حالات الإخفاء. هنا، «يمكن للمرأة أن تطلب التفريق بمرور سنة على غياب زوجها».[195]

وكذلك كان قرار «المجمع الفقهي الإسلامي» التابع لرابطة العالم الإسلامي، الصادر في دورته الـ١١ لعام ٢٠١٣ في مدينة مكّة، الذي أكّدَ أنّه يحقّ للزوجة طلب التفريق بعد مدّة لا تقلّ عن سنة ولا تزيد عن أربع سنوات، بينما يُشير الشيخ مجير الخطيب، وهو مُدرِّس سابق في المعاهد الشرعية في دمشق، إلى «عدم وجود حديث صحيح لتقرير أمر زوجة المفقود، وإنّما اجتهادات فقهية وأقوال الصحابة»، إذ ينصّ المذهبان الحنفي والشافعي على أنّه «لا يحقّ لزوجة الغائب فسخ عقد الزواج إلى حين هلاك أقرانه»، لافتًا إلى أنّ الانتظار أربعة أعوام قبل الانفصال قد يكون مُبرَّرًا في حالات الحروب.

في المقابل، يسمح معظم القضاة الشرعيين في المناطق المحرّرة بالتفريق بعد سنة من إخفاء الزوج.

وفي غياب قانون محدّد، يُجيز قانون الأحوال الشخصية السوري تطبيق قواعد المذهب الحنفي.[196]

ماذا لو لم تكن لديّ نسخة عن عقد الزواج؟

في معظم الحالات، كلّ ما تحتاجونَ إليه لتحديث سجلّكم المدني هو بيان القيد العائلي. ولكنْ في بعض الحالات، قد تحتاجون إلى عقد الزواج. فعلى سبيل المثال، يُطلَب إلى المرأة إبراز عقد الزواج لتسجيل ولادة طفلها من دون موافقة الأب. كذلك، يُطلَب إبراز عقد الزواج لإصدار بيان القيد العائلي.

للحصول على نسخة عن عقد الزواج، عليكم التوجّه إلى المحكمة التي صادقت على زواجكم. ولكنْ للأسف، فإنّ هذه المحاكم غير منظّمة ضمن هيكلية مركزية. لذا، ستضطرّون على الأرجح إلى العودة إلى منطقة تسجيل الزواج للحصول على نسخة بديلة.

التداعيات على الأطفال

في تمّوز/يوليو ١٩٩٣، صادقت سوريا على اتّفاقية حقوق الطفل وتعهّدت باتّخاذ الخطوات اللازمة لضمان إمكانية تسجيل الطفل «بعد ولادته فورًا» وأن «يكون له الحقّ منذ ولادته في اسم والحقّ في اكتساب جنسية، وأن يكون له قدر الإمكان، الحقّ في معرفة والديه وتلقّي رعايتهما».[197]

ولكنْ، على الرغم من هذه الالتزامات التي تعهّدت بها حكومتكم، فقد يؤثّر إخفاء أحد أفراد الأسرة بشدّة على حقوق أطفالكم على المستوى الاجتماعي والقانوني والشخصي. وقد تبيّن لنا من قصص منى وريما وغادة الواردة أعلاه، أنّ ابنكم أو ابنتكم قد يُرغَم على العمل لتأمين سبل عيش الأسرة، أو قد يوافق ربّما على الزواج.

بالإضافة إلى ذلك، قد تواجهون صعوبات في الاستحصال على وثائق مدنية أساسية تحتاجون إليها لتسجيل أطفالكم في المدرسة والحصول على خدمات أخرى. ولا ينطبق ذلك على الأولاد الذين استهدفت القوى الأمنية أحد والدَيْهما فحسب، ولكن أيضًا على الأشخاص الذين أُجبِروا على الهرب من منازلهم لإنقاذ أنفسهم من أهوال الحرب.

لا يستطيع الكثير من الأطفال الحصول على بطاقة شخصيّة وطنية لأنّ العائلة لم تعد تمتلك بيان القيد العائلي، وبالتالي لا يمكنها الحصول على دفتر العائلة لإصدار بيان قيد عائلي، أو لأنّ الوالدَيْن لم يتمكّنا من تسجيل ولادة الأطفال في الوقت المناسب، ما يعرّضهم لخطر انعدام الجنسية. وهذه مشكلة شائعة في صفوف الأطفال اللاجئين والنازحين. كذلك، لا يمكن للأطفال الذين يولدون لأب غير سوري الحصول على وثائق سورية.

من الضروري أيضًا الحصول على عدد من هذه الوثائق للتسجيل في المدرسة، وتقديم طلب للحصول على جواز سفر، والحصول على الرعاية الطبّية وغيرها من الخدمات الحكومية، في سوريا كما في الخارج. وعليه، تشعر أمينة بالقلق الشديد على مستقبل طفلها الذي لم تتمكّن من تسجيله وفق القانون السوري:

«حتّى هنا في المنطقة المحرّرة، حيث نُقيم حاليًا، واجهنا صعوبات في تسجيل ابني الثاني. لم أتمكّن حتّى الآن من تسجيله، لا في المنطقة المحرّرة ولا في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، بسبب تكلفة الإجراءات الباهظة في مناطق النظام ولأنّنا لا نملك نسخة عن إخراج القيد العائلي الرسمي. وإذا أردنا تسجيله في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، سنحتاج إلى إخراج قيد عائلي جديد. وهذا يعني أنّه علينا توقيع عقد زواج جديد وتسجيل زواجنا مرّة أخرى في المناطق المحرّرة. ولكنْ، نظرًا إلى تعليق أنشطة المخاتير المحليين في المناطق المحرّرة، سنحتاج إلى وثيقة ولادة من المستشفى الذي وُلد فيه ابني. إنّ الإجراءات معقّدة جدًا، ولهذا السبب لم أتمكّن من تسجيل ابني، على الرغم من التداعيات السلبية التي سيخلّفها ذلك عندما يبلغ سنّ الدراسة». [198]

بالإضافة إلى ذلك، قد تتأثّر حقوقُ الأمّهات. فبموجب قانون الأحوال الشخصية، يُعتبَر الأب ثمّ الجد العصبي الوصي القانوني على الطفل ويتمتّع بسلطة اتّخاذ القرارات المتعلّقة بشؤون الطفل الاقتصادية والطبّية والتعليمية والنفسية والتأديبية. [199]

ولا شكّ في أنّ هذه الظروف مزرية بالنسبة إليكنّ وإلى أطفالكنّ. ويحقّ لكنّ الشعور بالحزن والغضب الشديدَيْن لما ارتكبه النظام بحقّكنّ وبحقّ أطفالكنّ، بالإضافة إلى الشعور بخيبة الأمل من غياب أيّ استجابة فعّالة من الجهات القادرة على إحداث تغيير ولكنّها تمتنع عن ذلك. ولكنْ، يمكنكنّ اتّخاذ بعض الخطوات الأساسية لحماية أطفالكنّ وحقوقكنّ كأمّهات:

١. إذا كنتن تعشن في الخارج، يجب عليكنّ تسجيل ولادة طفلكم وفقًا لقانون البلد الذي تعشن فيه.
٢. إذا كنتن تعشنَ في منطقة تقع حاليًا أو وقعت سابقًا خارج نطاق سيطرة النظام السوري، عليكنّ طلب شهادة من مختار المنطقة، أو مدير المستشفى، أو الطبيب الذي أشرفَ على الولادة أو القابلة التي حضرتها، أو أحد الشهود، وتصديقها لدى قاضٍ أو مرجعية أخرى في المنطقة. [200]
٣. تسجيل الولادة لدى مديرية الشؤون المدنية في سوريا، عند الإمكان.

ما المستندات التي يجب أن يمتلكها طفلكم؟

كمواطن سوري يتمتّع طفلكم بحقوق المواطنة بالولادة، ولكن عليكم استخراج عدد من المستندات نيابةً عنه لإثبات هذه الحقوق:

- شهادة ولادة؛
- جواز سفر؛
- بطاقة شخصية؛
- بيان قيد فردي عائلي؛

يشكّل بعض هذه المستندات، مثل شهادة الولادة، مستندات ثبوتية أساسية – وهي من بين المستندات الأولى التي يحصل عليها الشخص. فشهادة الولادة دليل على مكان ولادة الشخص وتاريخها وهويته، كما على تمتّعه بحقّ الحصول على الجنسية السورية في حال كان والده سوريًا. ونظرًا إلى أهمية شهادات الولادة، ينبغي التقدُّم بطلب الحصول على شهادة في أسرع وقت ممكن بعد ولادة الطفل لتجنّب سداد رسوم إضافية. إذا كنتم تعيشون في سوريا، فتُستمهلونَ مدّة ٣٠ يومًا لتسجيل الولادة، أمّا إذا كنتم خارجها، فمدّة ٩٠ يومًا. وعادةً ما يتمّ تحديث دفتر العائلة لتسجيل ولادة الطفل عند التقدُّم بطلب الحصول على شهادة ولادة. ويشكّل دفتر العائلة المستند الثبوتي الأساسي للطفل إلى حين بلوغه ١٤ عامًا، حينئذٍ يستطيع تقديم طلب للحصول على البطاقة الشخصية برفقة والدَيْه. ويجب على أحد والدَيْ الطفل أو الوصيّ عليه أن يتقدّم بطلب الحصول على بطاقة شخصية للطفل في غضون سنة بعد بلوغ الأخير سنّ الرابعة عشرة.

أمّا المستندات الأخرى، مثل جواز السفر، فيمكن التقدُّم للحصول عليها لاحقًا. وليسَ من الضروري الاستحصال على جواز سفر إلّا في حال كنتم تنوون السفر إلى خارج سوريا.

ماذا لو سجّلتُ ولادة طفلي في الخارج ولم أسجّله في سوريا؟

بشكل عام، يمكنكم تسجيل الولادة من خلال إبراز تقرير طبّي مُصادَق عليه من طبيب أو قابلة أو مختار لدى دائرة الشؤون المدنية حيث توجد سجلّات الأب. وتقع مسؤولية الإبلاغ عن الولادة على عاتق الأب، ولكن في غيابه تقع على الأم أو أقرباء الطفل البالغ.

المعلومات الأساسية: لتسجيل الولادة، يجب اتباع الخطوات التالية:

١. يقوم الشخص المشرف على الولادة، وهو عادةً الطبيبُ أو القابلة، بإصدار إخبار الولادة.
٢. يتم إصدار شهادة ميلاد محلية رسمية من قبل سلطات الدولة التي حدثت فيها الولادة على أن تكون مُصدَّقة وفق الأصول من قِبَل وزارة خارجية البلد المعنيّ.
٣. يجب على أحد الوالدين أو الأقارب البالغين تقديم إخبار الولادة و/أو شهادة الميلاد المحلية مع النموذج المطلوب من قبل السلطات السورية إلى السفارة/القنصلية السورية، مع نسخ من عقد زواج الوالدين، ودفتر العائلة، وغيرها من الوثائق في حال كان الزواج مسجلًا لدى السجل المدني في سوريا.
٤. تعبئة استمارة التسجيل اللازمة والتوقيع عليها من قبل الوالدين وشاهدين والقنصل السوري.
٥. دفع الرسوم المفروضة.المختار، وسداد غرامة بقيمة ٥٠٠٠ ليرة سورية.

يجب إبراز عقد الزواج أو دفتر العائلة أو بيان القيد العائلي لأنّه يجب تقديم ما يُثبت الزواج لتسجيل ولادة طفل في سوريا. والحال كذلك أيضًا في أماكن أخرى خارج سوريا. ففي الأردن مثلاً، عليكم تقديم ما يثبت الزواج لتسجيل ولادة طفل.[201]

في تركيا، يمكن للأُسَر الحصول على شهادة طبّية من الطبيب الذي أجرى عملية الولادة واستخدامها كمستند داعم لتسجيل الولادة والحصول على بطاقة إقامة. ولكنْ للأسف، قد تكون عملية التقدّم للحصول على بطاقة إقامة في تركيا بطيئة، وتصل فترة الانتظار إلى أكثر من أربعة أشهر أحيانًا، في حين يتعيّنُ عليكَ التّقدّم بطلب شهادة الولادة في مهلة أقصاها ستّة أشهر بعد الولادة. ولكن بعد انتهاء العملية، يمكن للأطفال الحصول على بطاقة حماية مؤقّتة من السلطات التركية وارتياد المدرسة.

عند الإقامة في بلد لا تمثيل دبلوماسي أو قنصلي سوري فيه، يجب الحصول على نسخة عن الوثائق من السلطات المحلّية وتصديقها لدى السفارة المسؤولة عن المعاملات السورية في البلد الذي تعيشون فيه، أو إرسال الشهادة المصدَّقة من البلد الذي حصلت فيه الولادة، إلى سوريا لإصدار وثيقة الولادة الرسمية بموجب هذا المستند.

تُعَدّ التكاليف الباهظة مصدر قلق لأنها تشكّل عائقًا رئيسًا أمام الأُسر التي ترغب في تسجيل الولادة في سوريا. وعليه، ستضطرّون على الأرجح إلى دفع الرسوم لا للسلطات في سوريا فحسب، بل لحكومة البلد الذي تُقيمون فيه أيضًا. وفي حال لم تتمكّنوا من السفر إلى سوريا، ستحتاجون على الأرجح إلى توكيل محام هناك، وهذا الأمر مُكلِف جدًا. بالإضافة إلى ذلك، ستضطرّون إلى دفع رسوم تشمل الحصول على وكالة قانونية مُصادَق عليها، والطلب بحدّ ذاته، وأيّ رشاوى مُحتمَلة قد يحتاج المحامي إلى دفعها وفقًا لوضعكم. وأفادت بعض المصادر أنّ كلفة تسجيل الولادة تتراوح بين ٢٥٠٠ و٣٠٠٠ دولار.

هل يجب أن أكون الوصية القانونية على طفلي للتقدّم بطلب الحصول على بطاقة شخصية وجواز سفر ووثائق ثبوتية أخرى؟

ليسَ من الضروري أن تكوني الوصية القانونية للتقدُّم بطلب الحصول على وثائق ثبوتية. ولكنَّ بعض المعاملات، مثل إصدار جواز السفر أو بيع العقارات أو زواج الابنة، تتطلّب موافقة الوصي القانوني. في معظم الحالات، يكون الأب أو الجدّ هو الوصي القانوني على الطفل القاصر.

يزيد هذا الواقع الأمور تعقيدًا. لقد تحدّثت إحدى المُشاركات في مجموعة التركيز عن تجربتها، إذ لم يُسمح لأحد أطفالها بالمغادرة معها عندما حاولت الفرار من دمشق إلى إدلب بعدما علمت أنَّ زوجها المعتقل توفّي نتيجة التعذيب. وصادرَ النظام أوراق ابنها الثبوتية، فلم تكن في حوزته، ولم تتمكّن من تأمين مستندات شخصية جديدة لابنها بسبب غياب والده.[202]

لطالما حرم القانون السوري المرأة من حقّ الوصاية الدائمة على أطفالها. وفي حال غياب وليّ أمر ذكر (مثل الجدّ أو العمّ أو الأخ الأكبر للقاصر)، يصبح القاضي الشرعي هو وليّ الأمر. ولكنْ، منح القانون رقم ٤ لعام ٢٠١٩ أخيرًا الأم الوصاية الكاملة على أطفالها في غياب وليّ الأمر الذكر طالما أنّها مِن ملّة زوجها.[203]

المعلومات الأساسية: ما تحتاجون إليه للحصول على بطاقة شخصية لطفلكم للمرّة الأولى

- أربع صور ملوّنة لمقدّم الطلب (صور شمسية، على خلفية بيضاء)؛
- دفتر العائلة والبطاقة الشّخصية للأب؛ أو، في غياب الأب، دفتر العائلة والبطاقة الشّخصيّة للأم؛
- للرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٤٢ سنة، دفتر خدمة العلم أو إثبات صفة من شعبة التجنيد في حال عدم توفّر دفتر العائلة؛
- طوابع ورسوم بقيمة ١٠٠٠ ليرة سورية؛
- إنّ الأشخاص البالغ عمرهم ١٥ سنة فما فوق ولم يسبق لهم الحصول على بطاقة شخصيّة أو أيّ أوراق ثبوتية أخرى، يتعيّن عليهم تقديم شهادة تعريف مع صورة شمسية صادرة عن المختار، وسداد غرامة بقيمة ٥٠٠٠ ليرة سورية.

غير أنَّ الفرحة لم تكتمل، إذ قد تُحرم الأم من الوصاية إذا ثبت سوء سلوكها أمام المحكمة. ويُحدَّد سوء السلوك من قِبَل القاضي بالإجمال ويرتبط عادةً بإساءة معاملة الطفل أو التقصير في توفير الرعاية الكافية. ويشمل أيضًا «الجرائم المُخلّة بالأخلاق والآداب العامّة» التي لها تعريفٌ واسع، مثل الاتّهام الرسمي بالزنى. وقد تفقد الأم الوصاية أيضًا إذا تزوّجت مجدّدًا واعترض أحد أقاربها على وصايتها.

بشكل عامّ، تنتهي الوصاية القانونية عند فقدان وليّ الأمر أو سجنه أو توقيفه، ولكن في حال اعتقال الأب، لا تصبح الأم بالضرورة ولية الأمر تلقائيًا. ويُعزى ذلك إلى القانون السوري الذي يسمح للأب والجد بتحديد وليّ أمر في وصيتهما بموافقة المحكمة الشرعية. وهذا يعني أنَّ ولي الأمر المختار هو عادةً الشخص الذي يعيّنه الأب أو الجدّ لإدارة أموال القاصر أو ميراثه عند وفاة الأب. كما تعيّن المحكمة وصيًا خاصًا عندما تتعارض مصالح القاصر مع مصالح ولي أمره.[204]

يجوز للقاضي تعيين وليّ أمر مؤقّت للطفل في حال عدم توفّر فرد من العائلة مؤهّل لتحمّل هذه المسؤولية. وقد تتولّى المحكمة أيضًا مهام وليّ الأمر. وتنتهي الوصاية عندما يبلغ الطفل سن الرشد.

ما المستندات التي عليّ إبرازها عند التقدُّم بطلب الحصول على بطاقة شخصية لطفلي؟

يرد في الدليل الصادر عن وزارة الداخلية أنّه يجب على المغتربين السوريين الذين تجاوزوا سنّ الـ١٤ سنة ولم يحصلوا على بطاقة شخصية التقدُّم بطلب الحصول على بطاقة شخصية في سوريا. للحصول على البطاقة الشخصية، يجبُ على القاصر الحضور مع وليّ أمره أو قريب من الدرجة الرابعة كحدّ أقصى إلى مديرية الشؤون المدنية في مكان إقامة الشخص. ومن المُرجَّح جدًا أن يخضعوا جميعًا لتدقيق أمني.

قد تُفرَض غرامات تأخير عند تقديم طلب الحصول على بطاقة شخصية وطنية، وذلك وفقًا للمدّة التي تفصل بين ولادة الطفل وتقديم الطلب.

ولن يتمكّن الطفل من الحصول على بطاقة شخصية أو جواز سفر إذا لم يُدرَج اسمه في دفتر العائلة. ويُستخدَم دفتر العائلة كمستند لإثبات الهوية حتّى عمر ١٤ عامًا في بلدان اللجوء أيضًا. بالإضافة إلى ذلك، يُعَدّ دفتر العائلة ضروريًا للحصول على الخدمات العامّة، مثل التعليم والرعاية الصحّية والمساعدة الطارئة، وجميع الإعانات المتعلّقة بالخبز والوقود والسلع الأساسية. فلا يمكنكم الحصول على هذه الخدمات من دون تقديم دفتر العائلة.

ما هي حقوقي بموجب قانون الأحوال الشخصية السوري في ما يتعلّق بحضانة الأطفال؟

تخضع مسائل الحضانة لقانون الأحوال الشخصية لعام ١٩٥٣ وقد تتأثّر بعدد من العوامل. بشكل عام، يحق لكلا الوالدين الوصاية على طفلهما، ولكن، في حال تزوجت الأم، فإنّها غالبًا ما تفقد الحضانة. فبحسب الموقف، قد يتمتع أهل الزوج، ولا سيما أم الأب، بالحق في الحضانة.[205]

يُعَدّ سنّ الطفل من العوامل المؤثرة في هذا السياق أيضًا. فبموجب قانون الأحوال الشخصية السوري، تنتهي فترة الحضانة بإكمال الطفل، ذكرًا أو أنثى، الخامسة عشرة من العمر.[206]

هل يمكن لأسرتي أن تمنعني من رؤية أطفالي لأنّ زوجي معتقل؟

تختلف حقوق الحضانة عن حقوق الرؤية. بشكل عام، يحق لكلّ من الوالدَيْن رؤية أطفاله الذين لا يعيشون معه.[207] ويحقّ لكلّ من الوالدَيْن، بموجب قانون الأحوال الشخصية، رؤية الأطفال إذا مُنح شخص آخر حقّ الحضانة. وفي حال حرمانكنَّ هذا الحقّ، يمكنكنَّ مراجعة القاضي.

ما هي المستندات التي أحتاج إليها لتسجيل أطفالي في المدرسة؟

ينصّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنَّ «لكلّ شخص الحقّ في التعليم»،[208] ولكن قد يبدو ذلك صعب المنال بالنسبة إليكم حاليًا بسبب فشل النظام في تعزيز هذا الحقّ. وقد يتعذّر على ابنكم أو ابنتكم الذهاب إلى المدرسة في سوريا نظرًا إلى الدمار الواسع النطاق الذي لحق بالمدارس خلال الحرب وإلى استخدام العسكريين لها.

كذلك، قد تتعرّض أسرتكم للمضايقات أو التهديدات أو حتّى الاعتقال عندما يتّخذ أطفالكم خطوات لمتابعة تعليمهم، على غرار ما حصل لِابن جار ريما (المذكور آنفًا) الذي اعتُقل وحُكم عليه بالسجن لمدّة ست سنوات عندما ذهب لاستلام شهادته.[209]

ولكن إذا كان من الممكن لطفلكم ارتياد مدرسة قريبة، فقد تعرفون ما هي المستندات المطلوبة لتسجيله، خصوصًا إذا كنتم تعيشون في منطقة تعرفون القواعد المعتمدة فيها. ولكن إذا كنتم مِن النّازحينَ أو تعيشون في الخارج، فقد لا تعرفون ما هو المطلوب أو قد تواجهون صعوبات في استيفاءِ تلك المتطلبات.

بشكل عام، إذا كنتم لا تزالون تعيشون في سوريا، ينبغي أن تتمكنوا من تسجيل طفلكم في أيّ مدرسة تناسب عمره في البلد. وللتسجيل في المدرسة، من المرجح أن تحتاجوا إلى المستندات التالية:

- طلب خطّي للتسجيل من المدرسة عليه طابع نقابة المعلّمين؛
- تعهّد خطّي من والد أو والدة الطّفل أو وصيه القانوني يذكر فيه بأنّه قرأ بنود القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٢ والقانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٢؛ ويعهد بمواصلة إرسال ابنه إلى المدرسة حتّى نهاية مرحلة التعليم الأساسي. يجب أن يكون ذلكَ التعهّد موقّعًا من مدير المدرسة وعليه ختم المدرسة؛
- نسخة عن دفتر عائلة الطالب عليه الطوابع القانونية وختم المدرسة؛
- نسخة عن صفحة الأب وصفحة الأم في دفتر العائلة؛
- نسخة عن هوية الأب والأم أو وصي الطفل القانوني؛
- ثلاث صور شخصية للطالب؛
- يتم الحصول على بطاقة صحّية من مديرية الصحة التي تتبع لها المدرسة أو البطاقة العامة للمدرسة للعام الدّراسي السّابق.[210]

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تُبرزوا مستندات تُثبت تحصيل طفلكم العلمي حتّى الآن. وبحسب عمر الطفل، قد يُسمّى هذا المستند «شهادة تعليم أساسي» أو «شهادة الثانوية العامّة» أو شهادة ابتدائية أو إعدادية أو ثانوية. إذا لم تعد شهادات طفلكم في حوزتكم، يمكنكم طلب بدل ضائع عنها. فمن المفترض أن تحتفظ أمانة المدرسة التي ارتادها طفلكم بملفّ لكلّ تلميذ يتضمّن نسخة مختومة عن شهاداته. ولكنْ، نظرًا إلى عدد المدارس والمكاتب الإدارية التي دُمِّرَت خلال الحرب، من غير المحتمَل أن تكون هذه المستندات موجودة.

يزعم النظام أنه يجوز لطفلكم تقديم امتحان تحديد المستوى والتسجيل في المدرسة وفقًا لنتيجته، حتّى في حال لم يملك المستندات الرسمية المطلوبة للالتحاق بالمدرسة.[211] ويزعم النظام أيضًا أنّه يوفّر برامج تعليمية بديلة، تشمل التعليم المكثّف وصفوف التعويض والتدريب المهني وغيرها، ولكن عليكم التأكّد من صحّة الأمر في المنطقة التي تعيشون فيها.

ماذا يحصل في حال الإقامة خارج سوريا؟

لكل بلد قوانينه الخاصة في ما يتعلق بتسجيل الأطفال في المدارس في حال الإقامة خارج سوريا. في معظم الأحوال، قد يُطلب إليكم إثبات الولادة والوضع العائلي. في تركيا مثلاً، من الضروري أن يملك الطفل بطاقة حماية مؤقّتة أو بطاقة إقامة، فضلاً عن المستندات التالية:

- عنوان السكن - عقد الإيجار؛
- وثيقة لإثبات هوية الطفل ووليّ أمره ولإثبات وضع الإقامة أو الحماية؛
- بيان السجلّ المدني السوري؛
- صور شخصية للطفل؛
- شهادة إتمام الصفّ السابق وسجلّات علامات الأطفال الذين يرغبون في مواصلة تعليمهم، مُصدَّقةً من وزارة الخارجية السورية ومترجمة إلى التركية، ومُصدَّقة ومُقيَّمة في تركيا.

تُقدَّم هذه الأوراق إلى وزارة التربية التركية. وفي حال عدم توفّر الشهادات، كما في حالة اللاجئين السوريين، قد يُجرى امتحان لتقييم مستوى التلميذ وتسجيله في الصفّ المناسب.
في لبنان، يكتفي بعض المدارس بالمستندات التي قدّمتها لكم المفوّضية السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين لتسجيل التلميذ السوري. ومع ذلك، سيُطلب إليكم على الأرجح إبراز:

- بيان السجلّ المدني السوري؛
- البطاقة الشخصية للاجئ الصّادرة عن المفوّضية السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين؛
- دفتر العائلة؛
- دفتر اللقاحات؛
- سجلّات علامات مصدَّقة؛
- صورة شخصية؛
- طابع بقيمة ١٠٠٠ ليرة لبنانية.

أمّا في لبنان، فسيواجه طفلكم تحدّيات كثيرة للالتحاقِ بالمدرسة، حتّى لو نجحتم في تلبية متطلّبات التسجيل. فلا يُسمح للتلاميذ السوريين في المدارس الرسمية اللبنانية بحضور الصفوف الصباحية قبل انتهاء دوام التلاميذ اللبنانيين والتلاميذ من الجنسيات الأخرى. ويحضر بدلاً من ذلك التلاميذ السوريون الصفوف التي تُعطى من الثانية بعد الظهر حتّى السابعة مساءً. وعندما يبدأ التلميذ بحضور الصفوف المسائية، يُمنع منعًا باتًا من الانتقال إلى الصفوف الصباحية. وفي الكثير من الحالات، لا تشمل الصفوف المسائية الرياضة والفنون.

بالإضافة إلى ذلك، ترفض بعض المدارس اللبنانية تسجيل الأطفال السوريين بحجّة عدم توفّر الأماكن. وبالتالي، لم يتمكّن عدد كبير من تلاميذ المدارس الإعدادية السوريين الذين أتمّوا العام الدراسي ٢٠١٨-٢٠١٩ من إتمام تسجيلهم للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠. في الواقع، أكثر من نصف الأطفال اللاجئين في سنّ الدراسة، والبالغ عددهم حوالى ٦٣١ ألف طفل، لا يتلقّون أيَّ نوعٍ من التعليم، في حين التحقَ ٢١٠ آلاف طفل بالمدارس الرسمية و٦٣ ألفًا بالمدارس الخاصّة.[212]

وحتّى التلاميذ الذين يحضرون الصفوف قد لا يجدون دائمًا بيئة مؤاتية للتعلُّم. فقد أخبرتنا إحدى المُشارِكات في مجموعة التركيز بما يلي:

> «يواجه أولادي مشاكل في المدرسة في تركيا، وتؤدّي هذه المشاكل إلى صدماتٍ نفسية لديهم. في إحدى المرّات، سألت المعلّمة عن مهنة والد كلّ تلميذة، فقالت لها ابنتي إنّ والدها قد استشهد. فقالت لها المعلّمة إنّ والدها يحترق في نار جهنّم. بكت ابنتي ولم تردّ عليها. وفي اليوم التالي، اشتكيتُ للإدارة، فأخبروني أنّهم سيعالجون المسألة. وبعد بضعة أيّام، بدؤوا يقولون إنّ ابنتي تشبه الفحمة لأنّ بشرتها سمراء. فصارَت تبكي أيضًا لهذا السبب. باتت ابنتي تكره المدرسة. وحتّى باص المدرسة لم يكُن ينقل ابنتي على الرغم من المسافة -البعيدة- بين المدرسة والمنزل».[213]

ماذا عن المدارس في المناطق غير الخاضعة، حاليًا أو سابقًا، لسيطرة النظام؟

تعتمد مناطق شمال شرق سوريا التي تسيطر عليها قوّات سوريا الديمقراطية ثلاث أنظمة تعليمية بحسب هيئة التربية والتعليم لدى «الإدارة الذاتية» في شمال شرق سوريا: (١) المنهاج الكردي الخاص بالإدارة الذاتية، ويتم تدريسه في معظم مناطق محافظة الحسكة ومخيّمات الشهباء للنازحين في ريف حلب، (٢) منهاج وزارة التربية السورية الرسمي التابع للحكومة السورية ويُدرّس في المجمعات التربوية ومدارس مدينة منبج وريفها وبلدة العريمة، (٣) والمنهاج المعتمد عن صندوق الأمم المتّحدة للطفولة (اليونيسف) في محافظة الرقة ومدن وبلدات ريف دير الزور الشرقي.[214] ولأغراض التسجيل، تقتضي الإدارة الذاتية ما يلي:

- بيان السجلّ المدني أو نسخة عن دفتر العائلة
- صورة شخصية
- رقم الهاتف والعنوان

في مناطق شمال غرب سوريا التي تسيطر عليها المعارضة المسلحة، فلا نظام تعليمي موحد.

وثائق السفر

كما في حالة الوثائق الأخرى، يستخدم النظام طلبات الحصول على الوثائق الأساسية، مثل جواز السفر، للاستفرادِ بأُسَر المخفيين والناشطين وأيّ شخص آخر فرّ من البلاد خلال الثورة ولمُضايقته كذلك الأمر. وتخشى أُسَر كثيرة الذهاب إلى مكتب الجوازات أو تشعر بالتهديد أثناء تواجدها هناك، تمامًا كما حصل لِمنى عندما قصدت دائرة الهجرة والجوازات في حماة للحصول على جواز سفر لابنها، إذ قالت: «لقد سألوا عن زوجي. أخبرتهم أنّه سافر إلى الخارج. وبعد لحظات قليلة، غادرت دائرة الهجرة في سيارة خاصّة وتوجّهت مباشرةً إلى المنزل. كنت أخشى أن يأخذوا ابني الثاني».[215]

قد يرفض النظام منحكم جواز سفر إذا ظنّ أنّكم من المعارضين له. فقد وصفت لنا أمينة المصاعب التي واجهتها هي وعائلتها قائلةً:

> «بعد خروجنا من حلب لم يكن لديّ لا هوية ولا جواز سفر ولا أوراق ثبوتية فقمت بتوكيل سمسار لاستخراج جوازات سفر لي ولأولادي مع تثبيت زواجي أنا وزوجي، وكانت التكلفة المادية لذلك ١٢٠٠ دولار ما بين عمولة السمسار والرسوم. رُفِض طلب زوجي، ولم تقبل إدارة الهجرة والجوازات وقتها باستخراج جواز سفر له كونه مطلوب للأمن السوري».[216]

ما هي الإجراءات المتّبعة لأتقدّم بطلب حصول على جواز سفر للمرّة الأولى؟

يحقّ للسوريين من الأعمار كافّة داخل الأراضي السورية التقدُّم بطلب الحصول على جواز سفر لدى مديرية الهجرة والجوازات في دمشق وفي مكاتبها في المحافظات.[217] أمّا خارج سوريا، فيمكن تقديم طلب جواز سفر لدى بعثاتها الدبلوماسية، بما في ذلك السفارات والقنصليات في حال توفرها. ولتقديم الطلب، سيتعيّن عليكم دفع رسوم وتعبئة استمارة (متوفّرة باللغتَيْن العربية والإنكليزية) وتقديم البطاقة الشّخصيّة أو بيان سجلّ مدني فردي مصدَّق من المختار أو وزارة الخارجية والمغتربين السورية، فضلاً عن صورتَيْن شمسيتَيْن.

ماذا أفعل إذا أردت تجديد جواز السفر؟

على الرغم من أنّ جوازات السفر السورية صالحة بشكل عام لمدّة ست سنوات، يجوز لدائرة الهجرة والجوازات إصدار جوازات سفر صالحة لمدّة لا تتجاوز العامَيْن للمقيمين في الخارج.[218] وينطبق ذلك أيضًا على «الأشخاص الذين بحقّهم إجراءات والمُكلّفينَ بالخدمة العسكرية.[219]

من خلال إرغام الأشخاص بشكل متكرّر على إعادة تقديم طلب الحصول على جواز سفر، يتمكّن النظام من تتبُّعهم وفرض رسوم تجديد إضافية قد تكون باهظة، وفقًا لموقع القنصلية. فعلى سبيل المثال، تبلغ الرسوم المفروضة على السوريين المقيمين في الخارج ٣٠٠ دولار للإصدار العادي (١٠-٢١ يوم عمل) أو «٨٠٠ دولار للإصدار المُستعجل (٣ أيّام عمل)،

بالإضافة إلى رسم التسجيل القنصلي العادي في البعثة السّورية، في حال لم يسبق لمقدّم الطلب التّسجيل هناك».[220] غير أنّ السوريين المقيمين في الخارج أفادوا عن رسوم تبلغ قيمتها الإجمالية ١٢٠٠ دولار، وعن تباينات أخرى في المبالغ التي تتقاضاها القنصليات السورية في بلدان مختلفة.

سمعت أنّ الحكومة تفرض شروطًا إضافية على الموظّفين العامّين والقاصرين والأشخاص الخاضعين لخدمة العلم الإجبارية عند التقدّم بطلب تجديد جواز سفر. هل هذا صحيح؟

نعم. تفرض الحكومة السورية شروطًا إضافية على بعض فئات المواطنين قبل استصدارِ جواز سفر لهم:

- يجب على **موظّفي الخدمة المدنية** الحصول على موافقة الدائرة التي يعملون فيها.
- يجب على **الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٤٢ عامًا**، الذين لم يتمّ إعفاؤهم من الخدمة العسكرية، الحصول على موافقة الشعبة العسكرية (وزارة الدفاع).[221]
- ينبغي أن يحصل **القاصرون (الذين لم يبلغوا سنّ الثامنة عشرة)**[222] على موافقة خطّية من وليّ الأمر.
- على **أقرباء حاملي الجوازات المقيمين في الخارج** إثبات صلة القرابة عبر تقديم بيان قيد عائلي، أو وكالة رسمية مصدّقة حسب الأصول صادرة عن البعثة الدبلوماسية السورية ومصادق عليها من قبل وزارة الخارجية السورية ومديرية الشؤون المدنية في حال عدم وجود صلة قرابة.
- على السوريين المقيمين في الخارج أيضًا تقديم شهادة الولادة ودفتر العائلة في حال كان صاحب العلاقة متزوّجًا أو لديه أولاد.

يصعب بشكل خاصّ استيفاء بعض هذه الشروط، مثل الموافقة العسكرية، من الخارج.

هل يمكنني السفر مع طفلي أو أطفالي إذا كان زوجي مفقودًا أو مخفيًا؟

وفقًا لقانون الأحوال الشخصية السوري، «ليس للأمّ أن تسافر بولدها أثناء الزّوجية إلاّ بإذن أبيه».[223] وفي حال وفاة الزوج أو طلاقه، لا يحقّ للأم التي لديها طفل صغير أن تسافر إلاّ إلى البلدة التي أقامت أو عملت فيها شرط أن يعيش أحد أقربائها هناك.[224]

إذًا، قد يصعب عليكِ وعلى أسرتكِ مغادرة سوريا أو حتى التنقّل داخل البلاد. ولتتمكّن المرأة من القيام بذلك، يجب أن يمنحها القاضي أوّلاً الوصاية القانونية على أطفالها.

ما الذي يجب القيام به للمساعدة إذًا؟

على الحكومة السورية الوفاء بالتزاماتها بموجب البند التاسع من العهد الخاص بالحقوق السياسية والمدنية الذي يحرم بشكل قاطع الإخفاء القسري.

+ كماذُكر في الفصول السابقة، يجب على الحكومة السورية أن تسنّ قانونًا يحدّد فئة قانونية لا تفرضُ إعلان وفاة المخفيين حتى يتمكّن ذووهم من الحصول على المنافع وممارسة حقوقهم المدنية وحقوقهم المتعلّقة بالميراث. وينبغي على الدول التي تستضيف اللاجئين السوريين الاعتراف بهذه الفئة القانونية المعروفة في بعض البلدان بفئة «الغياب عن طريق الإخفاء القسري».

+ على الحكومة السورية مساعدة أُسر المخفيين في تأمين الوثائق الشّخصيّة المطلوبة للاستفادة من تقديمات الضمان الاجتماعي والميراث وسندات الملكية، والسماح للأقارب بإضفاء الطابع الرسمي على العلاقات الجديدة.

+ ينبغي على الحكومة السورية والمجتمع الدولي تقديم دعم أكبر للأُسر في مجالات الرعاية الاجتماعية والمسائل المالية وقانون الأسرة وحقوق الملكية وغيرها. ويشمل ذلك توفير الدعم القانوني لأُسَر المخفيين والمفقودين في سوريا من أجل توضيح القوانين والإجراءات المعقّدة والمبهمة.

+ يجب على الحكومة السورية وضع برنامج تعويضات عاجلة لضحايا الإخفاء القسري والاعتقال غير المشروع، على أن يتضمّن إعادة الحقوق المدنية للأشخاص الذين سُجنوا أو وُجّهت إليهم الاتّهامات أو حوكموا أو أُدينوا بجرائم سياسية.

+ على الحكومة السورية شطب السجلّات الجنائية للأشخاص الذين احتُجزوا سابقًا أو حاليًا أو قضوا عقوبات لانتهاكات غير عنيفة تتعلّق بممارسة الحقوق الأساسية المنصوص عليها في العهد الدولي الخاصّ بالحقوق المدنية والسياسية (الذي صادقت عليه سوريا في ٢٣ آذار/مارس ١٩٧٦)، ولا سيّما حرية الفكر والوجدان والدين، وحرية التعبير والإعلام، وحرية التجمّع وتكوين الجمعيات.

+ يجب على الحكومة السورية إلغاء غرامات التأخير والعقوبات المتعلّقة بتسجيل أو تحديث الوقوعات، مثل الزواج والولادة والطلاق، في جميع مكاتب الشؤون المدنية.

+ يجب على الحكومة السورية تبسيط وتوسيع نطاق استخدام أنواع وثائق الإثبات البديلة لإثبات حقوق الملكية أو الإيجار.

+ ينبغي على الحكومة السورية والأمم المتّحدة العمل معًا لوضع آلية دولية مستقلّة لتلقّي المطالبات المتعلقة بالملكيات وجمعها ومعالجتها ومراجعتها من أجل إعداد برنامج لردّ الممتلكات ودفع التعويضات.

+ يجب على الحكومة السورية أن تضع برامج تستهدف الأفراد الذين انقطعوا عن الدراسة بسبب النزاع. ويجب أن تغطّي هذه البرامج، بالحدّ الأدنى، أطفال ضحايا الإخفاء القسري، والأشخاص المحتجزين لارتكابهم جرائم سياسية، والأشخاص الذين تختطفهم أو تحتجزهم أيّ من الأطراف المتحاربة. وينبغي أن تشمل هذه التدابير برامج التعلّم السريع، وتعليم الكبار، وبرامج محو الأمية، والحصول المجاني على التعليم الابتدائي، والتدريب المهني، والإعفاء من الأقساط المدرسية ورسوم الشهادات والامتحانات، ووضع برنامج للمنح الدراسية المخصّصة للدراسات الجامعية والفنّية والمهنية.

على الجهات الأخرى أن تتّخذ التّدابير الآتي تعدادها، في ظلّ غياب دعم الدولة وانعدامِ تحمّل المسؤولية وانتفاءِ المساءلة:

+ يتعيّن على الحكومة السورية والدول المجاورة والدول التي تستضيف اللاجئين اتّخاذ خطوات عاجلة لضمان توفير الوثائق المدنية للأشخاص الذين أصبحوا غير موثّقين منذ آذار/مارس ٢٠١١.

- يجب على الحكومات التي تستضيف اللاجئين السوريين أن تُسهّل شروط وإجراءات الحصول على الوثائق المدنية الأساسية، وذلك عن طريق تخفيض الرسوم والعقوبات أو إلغائها مثلاً. ولا بدّ من أن توفّر الحكومات المضيفة في إطار هذه العملية إمكانية الوصول إلى المحفظات الرقمية للاّجئين الذين لا يملكون حسابات مصرفية، وأن تدرس تقنيات رقمية أخرى لتوزيع المنافع.

- يجب على الأمم المتّحدة والدول الأعضاء فيها النظر في إصدار «جوازات مرور» مؤقّتة للاجئين السوريين الذين لا يملكون وثائق سفر والاعتراف بها.

إلى أين نتّجه: الهيئات والعمل النّضالي

قـدَّمَ لكـم هـذا الدّليـل معلومـاتٍ عـن الواقـع المريـر الـذي يعيشـه السـوريون المتضـرّرون على المُسـتوى الشّـخصي مـن الاعتقـال التعسّـفي أو الإخفـاء القسـري أو الانتهـاكات المماثلـة فـي سـوريا. ولكـنْ، نريدكـم أيضًـا أن تتحلّـوا بالأمـل وأن تُدركـوا أنَّ منظّمـاتِ المجتمـع المدنـي السـورية وجهّـاتٍ كثيـرةً أخـرى تعمـل جاهـدةً لتأميـن سُـبُلٍ تمنـح الأولويـة لتلبيـة احتياجاتَكـم. فَبعـدَ أن أُرغـم المجتمـع المدنـي قبـل الثـورة علـى البقـاء فـي حالـة مـن الجمـود، هـا هـو يحشّـد إمكانياتـه ويتوحّـد لوضـع نُهـج تُركّـز علـى الضحايـا وتُقـدّم خدمـات دعـم مُصمَّمـة لتسـهيل إدارتكـم لشـؤونِ حياتكـم ولـو قليـلاً.

شـاركت فـي هـذا المشـروع ثماني منظّمـات سـورية (ومنظّمـة دوليـة واحـدة) بهـدف تسـليط الضـوء علـى قصصكـم ونقـل الواقـع كمـا هـو. ولكـنَّ نطـاق عمـل هـذه المنظّمـات لا يقتصـر علـى هـذا المشـروع وحسـب. فهـي قـد عملـت جاهـدةً منـذ أيّـام الثـورة الأولـى فـي سـبيلِ محاسـبة منتهكي حقـوق الإنسـان فـي سـوريا ومكافحـة الإفـلات مـن العقـاب. ونـودّ فـي هـذا الفصـل تسـليط الضـوء علـى العمـل الجبّـار الـذي تقـوم بـه المنظّمـات السـورية الثمانـي المُشـارِكة فـي المشـروع وغيرهـا فـي سـبيل دعـم ضحايـا الاعتقـال التعسّـفي أو الإخفـاء القسـري أو الانتهـاكات المماثلـة فـي سـوريا. ونأمـل أن يمنحكـم ذلـك الحافـز الـذي تحتاجـون إليـه للاسـتمرار. ولكـنْ، نـودّ أولاً أن نذكّركـم ونذكّـر العالـم بأسـره بقـدرة الشـعب السـوري علـى الصمـود. ونـودّ أيضًـا أن نذكّـر الأُسـر السـورية والمنظّمـات الدوليـة وواضعـي السياسـات وأيّ شـخص آخـر بإيمـان السـوريين المسـتمرّ بالعدالـة وبدورهـا الأساسـي فـي تحقيـق السـلام، علـى الرغـم مـن المصائـب التـي حلّـت بهـم.

اليوم التالي لدعم الانتقال الديمقراطي في سوريا

تعمل منظّمة «اليوم التالي» على حماية حقوق الملكية (بما في ذلك حقوق ملكية الممتلكات) وتسعى إلى التوعية في شأن هذا الموضوع المهم. وعلى مدى خمس سنوات، عملت المنظّمة على المشروع الوطني للحفاظ على الوثائق المدنية، الذي نتج عنه أرشيف يضمّ مليونَيْ وثيقة. نشرت المنظّمة أيضًا أوراقًا بحثية حول القانون رقم ١٠ وأثره على حقوق الملكية، ودراسةً حول قضية العقارات في سوريا، ودراسةً حول التهجير القسري وحقوق الملكية. ونظّمت «اليوم التالي» أيضًا ورش عمل متعدّدة حول قضايا الممتلكات والعقارات بهدف التوعية وتنسيق الجهود. وتتولّى المنظّمة حاليًا إدارة مجموعة تنسيق حماية الملكية التي تشمل منظّمات متعدّدة وتُعالج قضايا الملكية لدى شرائح مختلفة من السكّان. تُنظّم «اليوم التالي» أيضًا جلسات نقاش وورش عمل لأُسر المفقودين للتوعية في شأن أهمية التوثيق وآليات المساءلة، وتجمع عند الإمكان بينهم وبين اللجنة الدولية لشؤون المفقودين.

دولتي

تنشط منظّمة «دولتي» في الدفاع عن ضحايا الاعتقال والإخفاء القسري في سوريا منذ سنوات عدّة. عندما تبيّن أنَّ أصوات بعض الفئات المهمّشة في سوريا لا تلقى آذانًا صاغية، أطلقت «دولتي» مشروع التاريخ الشفهي الذي يهدف إلى جمع قصص وشهادات الشباب والنساء من أقارب المعتقلين والمخفيين قسرًا، ويرد الكثير منها في تقرير العام ٢٠١٨ الذي يحمل عنوان «خيالات المختفين». وقد ساعدت «دولتي» في إطلاق حملة «عائلات من أجل الحرّية» التي تهدف إلى تسليط الضوء على قضية المعتقلين والمخفيين قسرًا في سوريا. وتطوّرت الحملة لتتحوّل إلى حركة تقودها نساء سوريات فقدن أحبّاءهنّ في الاعتقال أو الإخفاء القسري. وتواصل «دولتي» والمُنظمتان الشّريكتان لها، «النساء الآن من أجل التنمية» «وحملة سوريا»، دعم الحركة من خلال تسهيل التواصل بين المجتمع المدني السوري والمجتمع الدولي والمشاركة في حملات مناصرة هادفة. وتدعم «دولتي» الأُسر من خلال بناء فرق محلّية، وتقديم الدعم النفسي والتدريب القانوني، والعمل مع المناصرين والأُسر على تنظيم الاستراتيجيات والطرق الفعّالة لإيصال رسالتهم على المستويَيْن المحلّي والعالمي.

محامون وأطبّاء من أجل حقوق الإنسان

تنشط منظّمة «محامون وأطبّاء من أجل حقوق الإنسان» في التوثيق الطبّي والقانوني للناجين من الاعتقال، من خلال برامجها في شمال سوريا وتركيا والأردن. وتوثّق منظمة «محامون وأطبّاء من أجل حقوق الإنسان» أيضًا العنف الجنسي المُمارس بحقّ الرجال والنساء والأطفال والمخفيين قسرًا، وتُعِدّ وتساهم في بناء الملفات للمحاكمات المستقبلية وتستخدم لهذه الغاية الأدلّة الطبّية بالتنسيق مع جهات قانونية أخرى، مثل آلية الأمم المتّحدة الدولية والمحايدة والمستقلّة. وتقدم خدمات الاحالة لخدمات الدعم النفسي والطبي للناجين والناجيات وأسرهم عبر شبكة الاحالة والاتفاقيات مع مؤسساتٍ ومنظمات المجتمع المدني والاتّفاقاتٍ للحفاظ على السرّية وضمان سلامة الناجين وأُسرهم. وتشارك المنظّمة أيضًا في برنامج التوثيق مع اللجنة الدولية لشؤون المفقودين لمساعدة أُسَر المخفيين على توثيق إخفاء أقاربهم من أجل الحصول على المساعدة التي يحتاجون إليها للكشف عن مكان وجود أحبّائهم أو العثور على رفاتهم لاحقًا. وأصدرت المنظّمة تقارير متعدّدة، وأجرت دراساتٍ استقصائية تُسلّط الضوء على المعاناة ومطالب المخفيين قسرًا وأُسرهم، وتعمل أيضًا على تحديد العوامل التي تؤدّي إلى الوصم الاجتماعي، بما في ذلك القوانين التمييزية، فضلاً عن إيجاد السُبُل لمكافحتها.

حماة حقوق الإنسان

منظمة حقوقية غير حكومية غير ربحية تعنى بمراقبة ورصد انتهاكات حقوق الانسان في سوريا ودول اللجوء عبر توثيق الانتهاكات ونشر التقارير والمشاركة في آليات العدالة الانتقالية والتعامل مع هيئات الأمم المتحدة. عملت حماة حقوق الانسان كشريك مع اللجنة الدولية لشؤون المفقودين، بهدف تمكين الأفراد من مناصرة قضية المخفيين قسرًا وأُسَرهم، ودعمت تأسيس وإنشاء رابطة «عائلات المفقودين للحقيقة والعدالة» في انطاكيا. تسعى حماة حقوق الانسان إلى الدفاع عن قضايا الإخفاء القسري والمفقودين والقتل خارج إطار القانون ونشر ثقافة حقوق الانسان بالمجتمع السوري وبناء الشراكات مع المنظمات الحقوقية المختصة ومشاركة البيانات مع المؤسسات التي تعنى بالعدالة والبحث ومشاركة البيانات مع آليات الأمم المتحدة.

مركز المجتمع المدني والديمقراطية

يدعم مركز المجتمع المدني والديمقراطية أُسَر المفقودين والمخفيين قسرًا من خلال مبادرات المناصرة والاجتماعات التي تُنظَّم مع شبكات مثل «المنصّة المدنية السورية» وشبكة «أنا هي». يعمل المركز على مسارات متعدّدة ومختلفة، تشمل التعبئة والمناصرة، وبناء القدرات، والبحث، ودعم التنوّع في سبيل تعزيز العدالة والمساواة وحقوق الإنسان. ونظّم المركز مناقشات متعدّدة ضمن مجموعات تركيز، وورش عمل، ودورات تدريبية، وغيرها من الفعّاليات التي تساعد على التوعية في شأن العدالة وحقوق الإنسان وتساهم في فهم احتياجات الضحايا ومطالبهم المتعلّقة بقضايا مختلفة. ويسعى المركز إلى إدماج أصوات الضحايا في جهود المناصرة التي يبذلها على المستويات المحلّية والوطنية والدولية.

الجمعية السورية للمفقودين ومعتقلي الرأي

تعمل الجمعية السورية للمفقودين ومعتقلي الرأي (عدالة) بالتنسيق مع اللجنة الدولية لشؤون المفقودين لتوثيق الاعتقال والإخفاء القسري. وقد نظّمت «عدالة» مناقشاتٍ ضمن مجموعات تركيز مع أُسَر المعتقلين، بالتنسيق مع حركة «عائلات من أجل الحرّية» وفرع رابطة المحامين السوريين الأحرار في غازي عنتاب. بالإضافة إلى ذلك، تنظّم «عدالة» جلسات توعية ودعم نفسي بالتنسيق مع مكتب مبادرة التوعية والاستشارات القانونية في أورفة.

منظّمة هورايزن الإنسانية

تعمل منظّمة هورايزن الإنسانية مع اللجنة الدولية لشؤون المفقودين، بهدف تمكين الأفراد من مناصرة قضية المخفيين قسرًا وأُسَرهم. دعمت المنظّمة إنشاء شبكة «أصوات لأجلهم» (Voices for Them) وتنظيم دورات تدريبية مختلفة تتعلّق بالمفقودين، وحقوقهم، وحقوق أسرهم، ومخاوف حقوق الإنسان، فضلاً عن المهارات القيادية وأدوات تشغيل المجتمع المدني، وغيرها من المواضيع. وجمعت الشبكة لغاية الآن ٢١ مشاركًا من أقارب الأشخاص المفقودين أو الجهات المعنيّة، وأعدّت مقاطع فيديو متعدّدة تُظهِر أُسَر الأشخاص المفقودين وتنشر الوعي في شأن هذه القضية. وتواصل المنظمة الجهود الرامية إلى تطوير الشبكة، وتخطّط لتنظيم سلسلة من الدورات التدريبة والدراسات الاستقصائية القانونية حول توثيق حالات الإخفاء القسري والإبلاغ عنها. كذلك، تعمل المنظّمة مع اللجنة الدولية لشؤون المفقودين لجمع البيانات حول المحتجزين عن طريق الزيارات الميدانية، على أمل أن تساهم البيانات يومًا ما في الكشف عن مصير المخفيين قسرًا في سوريا، ودفع التعويضات، وتعزيز العدالة والمساءلة من أجل الضحايا.

منظّمة Concern Worldwide

تُقدّم منظّمة Concern Worldwide الدعم الاقتصادي والتعليمي للنساء السوريات اللواتي ليس لديهنّ شركاء أو اللواتي تربطهنّ علاقة قرابة بالأشخاص المفقودين أو المخفيين قسرًا. ويشمل الدعم توفير المسكن والإيجار والمساعدة النقدية والحصص الغذائية، ومساعدة الأطفال على الالتحاق بالمدرسة مع إعطائهم راتبًا شهريًّا، وتقديم المنح للمشاريع الصغيرة.

المعهد السوري للعدالة

يعمل المعهد السوري للعدالة في جميع أنحاء سوريا، ويركّز بشكل خاصّ على محافظتيْ إدلب وحلب، كما يعمل مع اللاجئين السوريين في محافظتَيْ غازي عنتاب وأنطاكيا في تركيا. يركّز أحد برامج المعهد الرئيسة على تمكين المعتقلين السابقين وأُسرهم من مناصرة قضيتهم بشكل أفضل. ويُنظّم المعهد دورات تدريبية وفعاليات للمساعدة في إدماج المعتقلين السابقين في هيكليات الحكم المحلّية، ودعم توثيق الانتهاكات، وإقامة العلاقات بين الناجين وأُسر المخفيين قسرًا، وتوفير منصّة لجمع الأُسر ومناصرة قضيتها. ويعمل المعهد على توسيع نطاق المناطق الّتي يستهدفها من خلال إنشاء مركز في محافظة الرقّة وفي شمال شرق حلب، كما يعمل أيضًا مع المنظّمات الدولية مثل مفوّضية الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان وآلية الأمم المتّحدة الدولية والمحايدة والمستقلّة ومنظمة آي كان ومنظّمة العفو الدولية، وغيرها من المنظّمات.

النساء الآن من أجل التنمية

بدأت منظّمة «النساء الآن من أجل التنمية» بدعم أُسَر المخفيين قسرًا من خلال مراكز دعم المرأة التي توفّر مكانًا آمنًا للنساء. لقد تضرّر عدد كبير من النساء من الاعتقال التعسّفي والإخفاء القسري، واستجابت المنظّمة لذلكَ عبر تقديم الدعم النفسي لهؤلاء النساء وأُسَرهنّ. وعملت المنظّمة أيضًا مع منظّمة «دولتي» لجمع قصص أُسَر المخفيين من أجل إيصال أصوات الضحايا، وإظهار أثر الإخفاء، وفهم احتياجات المرأة ومطالبها بشكل أفضل. وقد شاركت منظّمة «النساء الآن من أجل التنمية» في إعداد تقرير «خيالات المختفين السوريّين: شهادات قريباتهم عن الخسارة والغموض»، الذي يجري العمل على تحويله إلى أرشيف لقصص الأُسَر متوفّر على شبكة الإنترنت ومتاح للعموم. وأسّست المنظّمة، إلى جانب «دولتي» و«حملة سوريا»، مجموعة «عائلات من أجل الحرّية»، وهي الحملة الأولى التي تقودها نساء سوريات أُخفِيَ أفرادٌ من عائلاتهن قسرًا. وتُواصِل المنظّمات الثلاث العمل معًا لدعم الحملة من خلال أنشطة المناصرة والتخطيط الاستراتيجي والتنظيم المجتمعي والدعم النفسي. ومنذ العام ٢٠١٩، كثّفت المنظّمة عملها الهادف إلى إشراك المرأة في المناقشات حول العدالة والمساءلة في سوريا.

نو فوتو زون (No Photo Zone)

يقع مقرّ منظّمة «نو فوتو زون» في بيروت، في لبنان، وهي تركّز على قضية الاعتقال والإخفاء القسري في سوريا وتُقدّم المساعدة القانونية والدعم لأُسَر المفقودين. تعمل المنظّمة على ثلاثة مسارات مختلفة هي: المناصرة، والمساعدة القانونية، ونشر التوعية القانونية. تقدّم المنظّمة الدعم القانوني لأُسَر المعتقلين والمخفيين في البقاع وبيروت، وتقدّم المشورة القانونية الخاصّة للأُسَر لإعلامِها بكيفية البحث عن الأقارب المعتقلين والمخفيين ودعمهم. هذا وتعقد المنظّمة دورات للتوعية حول مفاهيم حقوق الإنسان وربطها بمواضيع الاعتقال التعسّفي والإخفاء القسري والتعذيب والمحاكمة العادلة، وتسليط الضوء على المسائل القانونية المتعدّدة الناتجة عن هذه الجرائم. وأعدّت منظّمة «نوفوتوزون» وحدة لتدريب المدرّبين على الحقوق القانونية للأُسر وتولّت تنفيذها. بالإضافة إلى ذلك، أعدّت المنظّمة ستّة مقاطع فيديو توعوية قصيرة، استكمالاً للوحدة التدريبية، وفيلمًا وثائقيًا قصيرًا للتوعية في شأن التهديد الذي يشكّله وباء فيروس كورونا (كوفيد-١٩) على الحقوق القانونية للمعتقلين.

تجمّع ضمّة

«ضمّة» هي منظّمة نسائية يقع مقرّها في البقاع، في لبنان، وتدعم الفئات المستضعفة، ولا سيّما النساء والأطفال، من خلال المساعدة القانونية والاقتصادية. نفّذت المنظّمة نشاطَيْن في إطار مجموعات التركيز مع النساء من أقارب المفقودين للكشف عن التحدّيات التي يواجهنها، ثمّ نظّمت دورات تدريبية لبناء القدرات من أجل مساعدتهنّ على التعامل بشكل أفضل مع التحدّيات اليومية. وأعدّت «ضمّة» أيضًا مقطع فيديو قصيرًا للتوعية وإيصال أصوات النساء اللواتي فُقد أفرادٌ من أسرهنّ.

رابطة عائلات قيصر

تشكّلت الرابطة بعدما تعرّفت أُسَر متعدّدة إلى أحبّائها في صور قيصر التي سرّبها عنصر انشقّ عن الشرطة العسكرية السورية، حيث تظهر جثث ضحايا التعذيب في سجون الأسد. فاجتمعت الأُسر معًا في برلين في العام ٢٠١٨، وبدأت الرابطة منذ ذلك الحين بالعمل مع المنظّمات الدولية على مطابقة الحمض النووي للأقارب مع الحمض النووي للضحايا المتوفّين من أجل المساعدة في عملية تحديد الهويات. وتستطيع أُسَر الأشخاص الذين فُقدوا بعدما اعتقلهم النظام السوري بين أيّار/مايو ٢٠٠١ وآب/أغسطس ٢٠١٣ تقديم بلاغ عن شخص مفقود عبر موقع الرابطة على شبكة الإنترنت. وتعمل الرابطة أيضًا على دعم جهود آلية الأمم المتّحدة الدولية والمحايدة والمستقلّة في تحقيق مهامها وتعزيز مشاركة الأُسر في الإجراءات القانونية الجارية. وترفع الرابطة دعاوى جنائية على أساس مبدأ الولاية القضائية العالمية، كما دعت إلى إنشاء محكمة خاصّة بسوريا. وتقدّم الرابطة الدعم لأُسر الأشخاص الذين ظهروا في صور قيصر من خلال توفير مساحة آمنة لهم للتواصل بعضهم مع بعض، ودعمهم في سعيهم إلى التعرّف إلى أحبّائهم، وربطهم بالمنظّمات التي تقدّم الدعم النفسي.

شبكة سوريا القانونية

شبكة سوريا القانونية هي شبكة محامين تأسّست سنة ٢٠١٦ لتقديم الدعم القانوني للمجتمعات السورية في هولندا وأوروبا. أطلقت الشبكة حملة «بس وينن» للتوعية بقضايا المفقودين والمختفين قسرًا في سوريا. وتهدف الحملة إلى تحفيز أُسر المفقودين على الإبلاغ عن الأشخاص المفقودين لدى المنظّمات الدولية التي تملك القدرة على البحث عنهم. ويشمل هؤلاء أيضًا السوريين الذين فُقدوا ربّما في البلد الذي لجؤوا إليه أو في طريقهم إلى أوروبا. وتهدف الحملة إلى توثيق المفقودين في سوريا وخارجها. وتقدّم الشبكة أيضًا الدعم القانوني والتقني لأُسَر المفقودين السوريين. وصمّمت الشبكة ونفّذت حملة توعية عبر الإنترنت استهدفت أُسَر المفقودين السوريين المقيمة في أوروبا.

ياسمين الحرية

ياسمين الحرّية هي منظّمة سورية غير ربحية يقع مقرّها في غازي عنتاب، في تركيا، وتُركّز على قضية المفقودين. وتدعو ياسمين الحرّية إلى مناصرة القضية من خلال حملات تطلقها على منصّات إقليمية ودولية. وقد أجرت المنظّمة مقابلاتٍ حول التحدّيات التي تؤثّر في أُسر المفقودين وجمعتها في كتابٍ لهذا الغرض. وأعدّت ياسمين الحرّية أيضًا مقطع فيديو للترويج للكتاب ومحتواه.

مركز أمل للمناصرة والتعافي

تأسَّسَ مركز أمل للمناصرة والتعافي سنة ٢٠١٤ في هاتاي، في تركيا، لحماية النساء والأطفال. ويقدّم المركز الدعم النفسي-الاجتماعي والمشورة القانونية والمناصرة في إطار قضية المفقودين. ودعا المركز النساء إلى الانتساب إلى مجموعة المناصرة وتسلّم زمام المبادرة في دعم قضية المفقودين. وخضعت النِساء المشاركات للتدريب في مواضيع تتعلّق بحقوق المفقودين والحملات والمناصرة. وقد أعددن بعض المواد التعليمية، وبدأن بالعمل لتحويل المُبادرة إلى رابطة أُسرية.

الخلاصة

أعِدَّ هذا الدليل، في بادئ الأمر، ليُوضعَ مباشرةً في متناول أُسَر المخفيين والمخطوفين والمعتقلين في سوريا. ولكنْ، بعد أن تعمّقنا في دراسة المشكلة وتحدّثنا إلى المتضرّرين، تبيّن لنا بوضوح أنَّ الوضع في غاية الصعوبة، ولا تتوفّر أمام الأُسَر سُبُل معقولة تكاد إجراءاتها تخلو من المخاطر، مثل الرشوة أو دفع الأموال لأطراف ثالثة مشكوك في أمرها أو غير ذلك من الخطوات التي قد تُعرِّض الأُسَر لخطر الاستغلال أو ما هو أسوأ. لذا، وفّرنا، كلّما أمكن، موارد للأُسَر قد تُجدِي ضحايا الإخفاء القسري نفعًا. ونأمل في أن تفلحَ هذه الشهادات الشخصية الواردة في هذا الدّليل، وأسلوب الصّياغة القاسي أحيانًا، واستخدام ضمير المخاطب، في دفع الأشخاص من غير الضحايا، ولا سيّما الأشخاص من غير السوريين الذين يملكون القدرة على المساعدة، إلى وضع أنفسَهم مكان الضحايا السوريين الذين يُقدَّر عددهم بالملايين. كما نأملُ، من خلال تسليط الضوء على حجم المشاكل التي يواجهها المتضرّرون من هذه الانتهاكات ومدى تعقيدها وخطورتها، أن يولّد هذا الدليل تعاطفًا صادقًا معهم وأن يشكّل مصدر إلهام لاتّخاذ إجراءات جديدة ومبتكرة لتقديمِ العون.

إذا أرادت أُسَر المخفيين والمخطوفين والمعتقلين العودة إلى حياتها الطبيعية أو حتّى محاولة القيام بذلك، لا بدّ من أن تطرأ تغييرات على مستوى الأُطُر القانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للخفيفِ من الأعباء الكثيرة التي تُلقى على كاهل الأُسَر، ليس في سوريا فحسب، بل في خارجها أيضًا.

ومن أجل تحقيق هذه الغاية، لا يمكن ولا يجوز أن يقتصر الاهتمام بعواقب الإخفاء القسري في سوريا على منظّمات المجتمع المدني والاختصاصيين الاجتماعيين والمُعالجينَ النفسيين والمخاتِير المحليّين وغيرهم من الأشخاص الذين يساعدون الأُسَر بشكل تلقائيّ في إعادة بناء حياتهم، علمًا أنّ هؤلاء سيؤدّونَ دورًا كبيرًا في هذه العملية. إذ يجب أن يشارك في هذه العملية أيضًا واضعو السياسات والقادة رفيعو المستوى، ولا سيّما الهيئات الدولية، والمجالس التشريعية، والمؤسّسات الدينية، والوكالات المسؤولة عن صياغة الأنظمة التي يجب أن تلتزم بها الأُسَر عند طلب وثيقة وفاة، أو نقل سندات الملكية، أو القيام بالمعاملات الأخرى التي لا تُعدّ ولا تُحصى، في أعقابِ فقدان الشخص أو إخفائه. ولا تزال قلّة قليلة تتحكّم بالقدرة على تحقيق العدالة لضحايا كثيرين - فهل أنتم مستعدّونَ للقيام بما يقتضيه إحقاقُ العدالة؟

المراجع

1. الشبكة السورية لحقوق الإنسان، التقرير السنوي التاسع عن الاختفاء القسري في سوريا في اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري: لا حلّ سياسي دون المختفين (آب/أغسطس ٢٠٢٠)، ٧.
2. إيلينا نوتون وهاني ميغالي، المركز الدولي للعدالة الانتقالية ومركز التعاون الدولي في جامعة نيويورك، تواروا ولم يتركوا أثرًا: المعتقلون والمخطوفون والمُختفون قسرًا في سوريا (أيّار/مايو ٢٠٢٠)؛ رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا، مختفون قسرًا في مراكز الاحتجاز السورية: بحث في تفاصيل عملية الاختفاء القسري ومصير الضحايا (كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٢٠).
3. الشبكة السورية لحقوق الإنسان، التقرير السنوي التاسع عن الاختفاء القسري في سوريا في اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري (آب/أغسطس ٢٠٢٠)، ٧.
4. على سبيل المثال، يُشيرُ تقريرٌ صدرَ مؤخّرًا عن رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا إلى الدوافع المالية المُحتملة التي قد تقف وراء الإخفاء القسري والاعتقال التعسّفي. رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا، مختفون قسرًا في مراكز الاحتجاز السورية، ٤٠-٤٥.
5. وزارة الخارجية الهولندية، تقرير معلومات بلد المنشأ سوريا: الوثائق (كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٩)، ٨.
6. المنظّمات المُشاركة هي: بدائل، ومركز المجتمع المدني والديمقراطية، ودولتي، والمركز الدولي للعدالة الانتقالية، ومحامون وأطبّاء من أجل حقوق الإنسان، واليوم التالي، والمعهد السوري للعدالة، ومركز توثيق الانتهاكات في سوريا، والنساء الآن من أجل التنمية.
7. الأوّل هو تقرير مشروع «أنقذوا المدارس السورية»، لم نتوقّع أبدًا أن نُقصَف: الإحاطةُ بآثار الهجمات على المدارس في سوريا (أيلول/سبتمبر، ٢٠١٨).
8. حلب ودمشق ودرعا ودير الزور وحماة والحسكة وحمص وإدلب واللاذقية وتدمر والسلمية والسويداء.
9. تمّ تغيير الأسماء المُستخدَمة كلّها في هذا التقرير حفاظًا على إغفال الهويّة. وتظهر علامة النجمة (*) إلى جانب الاسم عند استخدامه للمرّة الأولى.
10. نقاش مجموعة التّركيز الّذي نُظِّمَ في ١٤ كانون الأوّل/ديسمبر، ٢٠١٩ في أنطاكيا، تركيا.
11. شهادة من أرشيف المنظّمات المُشاركة في التأليف. التاريخ الأساسي في حزيران/يونيو ٢٠١٩.
12. شهادة من أرشيف المنظّمات المُشاركة في التأليف. التاريخ الأساسي في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٤.
13. شهادة من أرشيف المنظّمات المُشاركة في التأليف. التاريخ الأساسي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.
14. شهادة من أرشيف المنظّمات المُشاركة في التأليف. التاريخ الأساسي في آذار/مارس ٢٠١٩.
15. شهادة من أرشيف المنظّمات المُشاركة في التأليف. التاريخ الأساسي غير معروف.
16. مذكور في شهادة من أرشيف المنظّمات المُشاركة في التأليف. التاريخ الأساسي في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٤.
17. مقابلةٌ أجرتها أساسًا في العام ٢٠١٧ المنظّمتان المُشاركتان في التأليف، وهما «دولتي» و«النساء الآن من أجل التنمية»، لصالح التقرير الذي يحمل عنوان: خيالات المختفين السوريّين: شهادات قريباتهم عن الخسارة والغموض.
18. شهادة من أرشيف المنظّمات المُشاركة في التأليف. التاريخ الأساسي في آذار/مارس ٢٠١٩.
19. شهادة من أرشيف المنظّمات المُشاركة في التأليف. التاريخ الأساسي غير معروف.
20. نقاش مجموعة التّركيز الّذي نُظِّمَ في ١٤ كانون الأوّل/ديسمبر، ٢٠١٩ في أنطاكيا، تركيا.
21. شهادة من أرشيف المنظّمات المُشاركة في التأليف. التاريخ الأساسي في آذار/مارس ٢٠١٩.
22. كما وردت في شهادة حسام، المأخوذة من أرشيف المنظّمات المُشاركة في التأليف. التاريخ الأساسي غير معروف.
23. نقاش مجموعة التركيز الّذي نُظِّمَ في ١٤ كانون الأوّل/ديسمبر، ٢٠١٩ في أنطاكيا، تركيا.
24. كما وردت في شهادة بسّام، المأخوذة من أرشيف المنظّمات المُشاركة في التأليف. التاريخ الأساسي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.
25. مقابلةٌ أجرتها أساسًا في العام ٢٠١٧ المنظّمتان المُشاركتان في التأليف، وهما «دولتي» و«النساء الآن من أجل التنمية»، لصالح التقرير الذي يحمل عنوان: خيالات المختفين السوريّين: شهادات قريباتهم عن الخسارة والغموض.
26. شهادة من أرشيف المنظّمات المُشاركة في التأليف. التاريخ الأساسي في آذار/مارس ٢٠١٩.
27. بمجرد وصول المعتقل الى السجن المدني تؤخذ أسماء أقاربه من الأصول (من الدرجة الأولى) وتوضع على بطاقة زيارة تُعطى للأهل عند أول زيارة لهم للسجن. بعد ذلك، يحدد يوم في الاسبوع للزيارة -بحسب المهجع- لا يُشترطُ فيه إبراز أوراق، بل بطاقة الزيارة. وفي حال الزيارة من غير الاصول أو خارج اليوم المخصص فلا بد من الاستحصال على موافقة النائب العام.
28. نقاش مجموعة التّركيز الّذي نُظِّمَ في ١٤ كانون الأوّل/ديسمبر، ٢٠١٩ في أنطاكيا، تركيا.
29. المرجع السّابق نفسه.
30. شهادة من أرشيف المنظّمات المُشاركة في التأليف. التاريخ الأساسي في حزيران/يونيو ٢٠١٩.
31. نقاش مجموعة التركيز الّذي نُظِّمَ في ١٤ كانون الأوّل/ديسمبر، ٢٠١٩ في أنطاكيا، تركيا.
32. مقابلةٌ أجرتها أساسًا في العام ٢٠١٧ المنظّمتان المُشاركتان في التأليف، وهما «دولتي» و«النساء الآن من أجل التنمية»، لصالح التقرير الذي يحمل عنوان: خيالات المختفين السوريّين: شهادات قريباتهم عن الخسارة والغموض.
33. نقاش مجموعة التّركيز الّذي نُظِّمَ في ١٤ كانون الأوّل/ديسمبر، ٢٠١٩ في أنطاكيا، تركيا.
34. شهادة من أرشيف المنظّمات المُشاركة في التأليف. التاريخ الأساسي في حزيران/يونيو ٢٠١٩.
35. شهادة من أرشيف المنظّمات المُشاركة في التأليف. التاريخ الأساسي غير معروف.
36. شهادة من أرشيف المنظّمات المُشاركة في التأليف. التاريخ الأساسي في حزيران/يونيو ٢٠١٩.
37. مقابلةٌ أجرتها أساسًا في العام ٢٠١٧ المنظّمتان المُشاركتان في التأليف، وهما «دولتي» و«النساء الآن من أجل التنمية»، لصالح التقرير الذي يحمل عنوان: خيالات المختفين السوريّين: شهادات قريباتهم عن الخسارة والغموض.
38. شهادة من أرشيف المنظّمات المُشاركة في التأليف. التاريخ الأساسي في حزيران/يونيو ٢٠١٩.
39. مقابلة أجريت عبر الإنترنت في ٢٤ حزيران/يونيو، ٢٠٢٠.
40. ميدل إيست آي، «قائد عسكري سوري يعتذر بعد تحذير اللاجئين من العودة» Syrian General Apologizes After Apparently War-ning Refugees Against Return، ١٣ أيلول/سبتمبر، ٢٠١٧.
41. أشارت خمس أسر، ضمن مقابلات مجموعة «صدمة الخسارة»، إلى أنّها تضرّرت اقتصاديًا جرّاء الإخفاء القسري.
42. منظّمة العفو الدولية، سوريا: «ما بين السجن والقبر:» حالات الاختفاء القسري في سوريا (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥)، 17-15.
43. المرجع السابق نفسه.
44. شهادة من أرشيف المنظّمات المُشاركة في التأليف. التاريخ الأساسي في آذار/مارس ٢٠١٩.
45. أشارت ثلاث أسر، ضمن مقابلات مجموعة «صدمة الخسارة»، إلى أنّها اضطرّت إلى دفع مبالغ طائلة من المال للحصول على معلومات عن ذويها المخفيين قسرًا.
46. مقابلة أجريت في ٢٤ كانون الأوّل/ديسمبر، ٢٠١٩ في الريحانية، تركيا.
47. مقابلة أجريت في ٢٤ كانون الأوّل/ديسمبر، ٢٠١٩ في الريحانية، تركيا.
48. بناءً على النتائج المُستخلصة من تحليل المُقابلات الإثنتَي عشرة الّتي أجرتها إحدى المجموعات الفرعيّة

49. مقابلة أُجريت في ١٤ كانون الأوّل/ديسمبر، ٢٠١٩ في الريحانية، تركيا.
50. مقابلة أُجريت عبر الإنترنت في ٢٤ حزيران/يونيو، ٢٠٢٠. تمّ توثيق ريما أثناء عملها في أحد المستشفيات ووصفت لنا الانتهاكات المروّعة الكثيرة التي كانَ يرتكبُها الأطبّاء والممرّضون في ذلك المستشفى، بما فيه إعطاء حُقن فتّاكة للمرضى، وقتل الرضّع المولودين قبل أوانهم، وحقن جرعات فتّاكة من البوتاسيوم للأطفال الآخرين. وتمّ توثيق ريما لأنّها فضحت الكثير من تلك الانتهاكات.
51. القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، المُعتمَدة خلال مؤتمر الأمم المتّحدة الأوّل لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، المنعقد في جنيف عام ١٩٥٥، التي وافقَ عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب القرارَيْن الصادرَيْن عنه ٦٦٣ (XXIV C) بتاريخ ٣١ تمّوز/يوليو، ١٩٥٧ و٢٠٧٦ (LXII) بتاريخ ١٣ أيّار/مايو، ١٩٧٧.
52. من أصل الأشخاص الستّة المشاركين في المقابلات ولديهم قريب أُفرج عنه (بينهم شخصان أُفرج عنهما شخصيًا)، أربعةٌ لم يخضعوا لأيّ فحص طبّي نهائي أو لم يحصلوا على أي تقرير طبّي، والشخصان الآخران خضعا للفحص الطبّي أو حصلا على تقرير طبّي.
53. مقابلة أُجريت في ١٤ كانون الأوّل/ديسمبر، ٢٠١٩ في الريحانية، تركيا.
54. تُسمَّى «صور قيصر»، وهي صور تمّ تهريبها ومن ثمّ سرّبَها منشقٌّ عن الشرطة العسكرية السورية. تعرض هذه الصور جثث ضحايا التعذيب الذين قُتلوا داخل سجون الأسد.
55. كشف النظام السوري في ذلك الوقت عن مصير ٨٣٦ معتقل عن طريق إبلاغ السجلات المدنية. وبلغ عدد الحالات المسجلة حينذاك في محافظة ريف دمشق ١٩٣ حالة، فيما كانت ١٤٦ حالة في محافظة حمص، و١٤١ في محافظة الحسكة، و١١٧ في محافظة حماة، و٩٢ في محافظة دمشق، في حين وثّق التقرير ٧٨ حالة في محافظة درعا، و٢٩ في محافظة إدلب، و٢٣ في محافظة اللاذقية، و٨ في محافظة حلب، و٦ في محافظة دير الزور، و٣ في محافظة السويداء https://sn4hr.org/arabic/2018/08/27/10341/
56. الجمهورية العربية السورية، القانون رقم ١٣ لعام ٢٠٢١، قانون الأحوال المدنية. http://www.moj.gov.sy/ar/node/552
57. نقاش مجموعة التّركيز الّي نُظِّمَ في ١٤ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٩ في أنطاكيا، تركيا.
58. المرجع السابق نفسه.
59. الجمهورية العربية السورية، المرسوم التشريعي رقم ٢٦ لعام ٢٠٠٧، قانون الأحوال المدنية، المادة ٣٧، http://ashrfmmshrf.com/?p=199.
60. المرجع السّابق نفسه.
61. المرجع السّابق نفسه، المادة ٤٤.
62. المرجع السّابق نفسه، المادة ٣٨.
63. المرجع السّابق نفسه، المادة ٣٩.
64. المرجع السّابق نفسه، المادة ٤١.
65. المرجع السّابق نفسه، المادة ٤٣.
66. في العام ٢٠٠٧، فرضَ المرسوم التشريعي رقم ٢٦ رسومًا على الذين يتخلّفون عن تسجيل الوفاة وفق المادة ٦٨. وفي ٢ تمّوز/يوليو ٢٠١٩، أصدرَ الرئيس مرسومًا رئاسيًا (رقم ٢٠١٩/١١) يسمح بإعفاء لمدّة سنة واحدة عن دفع الرسوم للذين لم يسجّلوا الوفاة بعد، وهذا الإعفاء مشروط في حال «كان التأخر بسبب تعرض مناطقهم للأعمال الإرهابية أو بسبب تهجيرهم إلى داخل وخارج أراضي الجمهورية العربية السورية بفعل الأعمال الإرهابية.» مجلّة القانون السورية، القانون السوري: التشريعات الحديثة، http://www.syria.law/index.php/recent-legislation/.
67. نقاش مجموعة التّركيز الّذي نُظِّمَ في ١٤ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٩ في أنطاكيا، تركيا.
68. المرجع السابق نفسه.
69. استنادًا إلى تحليل مخرجات نقاش مجموعة التّركيز الّذي نُظِّمَ في ١٤ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٩ في أنطاكيا، تركيا.
70. المرجع السّابق نفسه.
71. الجمهورية العربية السورية، المرسوم التشريعي رقم ٢٦ لعام ٢٠٠٧، قانون الأحوال المدنية، المادة ٣٩، http://ashrfmmshrf.com/?p=199.
72. مقابلات المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ١٧ تموز/يوليو و١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، الملاحظات المُسجَّلة لدى المركز الدولي للعدالة الانتقالية.
73. الجمهورية العربية السورية، المرسوم التشريعي رقم ١٤ لعام ١٩٦٩، المادة ١٦: «لا يجوز ملاحقة أي من العاملين في الإدارة عن الجرائم التي يرتكبوها أثناء تنفيذ المهام الموكولة إليهم أو في معرض قيامهم بها إلا بموجب أمر ملاحقة يصدر من المدير.» الجمهورية العربية السورية، المرسوم التشريعي رقم ٥٤٩ لعام ١٩٦٩، قانون التنظيمات الداخلية لإدارة أمن الدولة وقواعد خدمة العاملين فيها، المادة ٧٤: «لا يجوز ملاحقة أي من العاملين في إدارة أمن الدولة أو المنتدبين أو المعارين إليها أو المتعاقدين معها مباشرة أمام القضاء في الجرائم الناشئة عن الوظيفة، أو في معرض قيامه بها قبل إحالته على مجلس التأديب في الإدارة واستصدار أمر ملاحقة من قبل المدير». الجمهورية العربية السورية، المرسوم التشريعي رقم ٦٤ لعام ٢٠٠٨، المادة ٦٤: «بتعديل المادة ٤٧ من قانون أصول العقوبات والمحاكمات العسكرية بحصر محاكمة عناصر قوى الأمن الداخلي والأمن السياسي، والضابطة الجمركية على الجرائم التي يرتكبونها في أثناء تأدية مهماتهم أمام القضاء العسكري بأمر من وزير الدفاع لتكريس الحصانة من الملاحقة لعناصر الأجهزة الأمنية.»
74. الجمهورية العربية السورية، المرسوم التشريعي رقم ٢٦ لعام ٢٠٠٧، قانون الأحوال المدنية، المادة ٣٦، http://ashrfmmshrf.com/?p=199.
75. نقاش مجموعة التركيز الذي نُظِّمَ في ١٤ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٩ في أنطاكيا، تركيا.
76. المرجع السّابق نفسه.
77. قانون الأحوال الشّخصية، ١٩٥٣/٥٩، المواد ٢٠٢ و٢٠٣ و٢٠٤ و٢٠٥ و٢٠٦.
78. المرجع السّابق نفسه، المادة ٢٠٢.
79. المرجع السّابق نفسه، المادة ٢٠٣.
80. المرجع السّابق نفسه، المادة ٢٠٥.
81. قواعد السجلّ المركزي للأشخاص المفقودين في البوسنة والهرسك، المادّة ٧ (٥ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٨).
82. القانون ١٠٥ الخاصّ بالمفقودين والمخفيين قسرًا في لبنان، المادّة ١-٦.
83. مقابلة أجرتها أساسًا في العام ٢٠١٧ المنظمتان المشاركتان في التأليف، وهما «دولتي» و«النساء الآن من أجل التنمية» من أجل تقرير خيالات المختفين: شهادات قريباتهم عن الخسارة والغموض. وقد تم تحويل منتزه حميدة الطاهر، الذي كان منتزهًا للأطفال فيما مضى، إلى أكبر مركز للاعتقال وأشهر مرافق التعذيب في درعا، حين صادر النظام السوري العديد من المباني السكنية المحيطة بالمنتزه في العام ٢٠١١ وحوّل المنطقة إلى المركز الرئيس للاعتقال والأمن، حيث تُنفَّذ أغلبية أنشطة الاعتقال والإخفاء في المدينة وجوارها. المزيد من المعلومات عن هذا الموضوع في هذا التقرير الخاص، منظمة «سوريون من أجل الحقيقة والعدالة»، تقرير عن مركز الاحتجاز «حميدة الطاهر» في درعا: ناجون يروون روايات مروّعة عن فترة احتجازهم في حاجز حميدة الطاهر (حزيران/يونيو ٢٠١٧).
84. نقاش مجموعة التركيز الّذي نُظِّمَ في ١٤ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٩ في أنطاكيا، تركيا.
85. لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، «فقدت كرامتي: العنف الجنسي والجنساني في الجمهورية العربية

السورية»، آذار/مارس ٢٠١٨، الفقرات ٣٤ إلى ٤٠.
86. مقابلة أجريت عبر الإنترنت في ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٢٠.
87. لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، «فقدت كرامتي»، الفقرات ٤٣-٥٠.
88. محامون وأطبّاء من أجل حقوق الإنسان، «لقد ماتت الروح: النوع، الأنماط، الانتشار والأثر المدمر للعنف الجنسي ضد الرجال والفتيان في مراكز الاحتجاز السورية»، ٢٠١٩.
89. اطلع، على سبيل المثال على: محامون وأطبّاء من أجل حقوق الإنسان، أصوات من الظلام: التعذيب والعنف الجنسي ضد النساء في معتقلات الأسد، (٢٠١٧)؛ ومحامون وأطبّاء من أجل حقوق الإنسان، لقد ماتت الروح: النوع، الأنماط، الانتشار والأثر المدمر للعنف الجنسي ضد الرجال والفتيان في مراكز الاحتجاز السورية (٢٠١٩)؛ ولجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، «فقدت كرامتي».
90. مقابلة أجريت في ١٤ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٩ في إسطنبول، تركيا.
91. مقابلة أجريت عبر الإنترنت في ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٢٠.
92. نقاش مجموعة التّركيز الّذي نُظِّمَ في ١٤ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٩ في أنطاكيا، تركيا.
93. مقابلة أجريت ١٥ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٩ في غازي عنتاب، تركيا.
94. مقابلة أجريت عبر الإنترنت في تموز/يوليو ٢٠٢٠.
95. نقاش مجموعة التّركيز الّذي نُظِّمَ في ١٤ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٩ في أنطاكيا، تركيا.
96. المرجع السّابق نفسه.
97. استنادًا إلى مقابلات عديدة أجرتها مجموعة «صدمة الخسارة» لغرض هذ الدليل إضافةً إلى تجارب المنظمات المؤلّفة في العمل مع الأسر.
98. مقابلة أجريت ٢٤ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٩ في الريحانية، تركيا.
99. تمّ فصل ٥٤% منهنّ تعسّفًا من قبل الحكومة، ومُنع ٣٢% من العودة إلى العمل من قبل ذويهنّ، وعمد ١٢% منهنّ إلى تغيير مكان الإقامة بعد الاعتقال، في حين لم يعد ٢% منهنّ تخوّفًا من الرقابة الأمنية. منظّمة نقطة بداية (Start Point)، الناجيات ومشاكل الاندماج في المجتمع السوري: بحث ميداني "A Female Survivors and Problems of Integration in Syrian Society: Field Research"، (تموز/يوليو ٢٠١٧)، ص. ٤٦.
100. نقاش مجموعة التّركيز الّذي نُظِّمَ في ١٤ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٩ في أنطاكيا، تركيا.
101. مقابلة أجريت عبر الإنترنت في ١٤ تموز/يوليو ٢٠٢٠.
102. المرجع السّابق نفسه.
103. انظر على سبيل المثال إدارة خدمات الصحة العقلية والمواد المسببة للإدمان، «الفصل الثاني – إدراك الصدمة» في بروتوكول تحسين العلاج سلسلة ٥٧ Treatment Improvement Protocol (TIP) Series 57 (منشور رقم (SMA) ١٣-٤٨٠١، ٢٠١٤ الصادر عن وزارة الصحة والخدمات الإنسانية)، ص. ٣٣-٥٨ (انظر أيضًا «الفصل الأول – الرعاية مع العلم بالصدمة: نظرة اجتماعية ثقافية»، ص. ٧.
104. تحدّد جوديث توالد من مركز ضحايا التعذيب الخسارة الغامضة بأنها «خسارة غير واضحة لا خاتمة لها؛ وحالة أو مشكلة لا إجابة عليها ولا حلّ». جوديث توالد، «دعم الناجين في معاناة الخسارة الغامضة» Supporting Survivors through Ambiguous Loss، مركز ضحايا التعذيب، ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥.
105. تقرير الفريق العامل عن اختفاء الأشخاص باستخدام القوة أو دون طواعية، المستند E/CN.4/1983/14، الفقرة ١٣٦، مع الاستشهاد بتقرير صادر عن المؤتمر الثاني لدول أميركا اللاتينية لأقارب المفقودين (كاراكاس، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١).
106. جوديث توالد، «دعم الناجين في معاناة الخسارة الغامضة» Supporting Survivors through Ambiguous Loss.
107. المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، أورهان ضدّ تركيا (٢٠٠٢)، الفقرات ٣٥٨-٣٦٠، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، كورت ضدّ تركيا (١٩٩٨).
108. محكمة البلدان الأميركية لحقوق الإنسان، قضية غودينيز كروز، التعويض على الأضرار، (القسم ج) رقم ٨ (١٩٩٠) الفقرتان ٤٨-٤٩.
109. لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتّحدة، كينتيروس ضدّ أوروغواي، (١٩٨٣).
110. مركز ضحايا التعذيب، الاختفاءات القسرية: الغموض يطارد عائلات مفقودي العراق Enforced Disappearances: Ambiguity Haunts the Families of Iraq's Missing (٢٠١٦)، ص.٣-٤؛ ديريك سمرفيلد، «الحرب والصحّة العقلية: لمحة موجزة» War and Mental Health: A Brief Overview، المجلة الطبية البريطانية العدد ٣٢١ (٢٠٠٠): ٢٣٢-٢٣٥.
111. سايمن روبينز، أسر المفقودين: اختبار المقاربات المعاصرة للعدالة الانتقالية Families of the Missing: A Test for Contemporary Approaches to Transitional Justice (روتليدج،٢٠١٤)، ص. ٤.
112. نقاش مجموعة التّركيز الّذي نُظِّمَ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، في أنطاكيا، تركيا.
113. للأمثلة، انظر كارينا هيك وآخرون، «الصدمة المتعلّقة بالنزاع والحزن: عرض الأعراض المتمايزة للحزن الممتدّ واضطراب ما بعد الصدمة» Conflict-related Trauma and Bereavement: Exploring Differential Symptom Profiles of Prolonged Grief and Posttraumatic Stress Disorder، مجلّة BMC Psychiatry العدد ١٧(٢٠١٧): ١١٨-١٢٨؛ ديريك سمرفيلد، «الحرب والصحة العقلية: لمحة موجزة» War and Mental Health: A Brief Overview، المجلة الطبية البريطانية العدد ٣٢١ (٢٠٠٠): ٢٣٢-٢٣٥.
114. على سبيل المثال، وجدت إحدى الدراسات ٦٣٦١٢٠ مظهرًا فريدًا لاضطراب ما بعد الصدمة، الذي يشكّل بحدّ ذاته إحدى النتائج الكثيرة الممكنة لحدث صادم. أيزاك ر. غالاتزر-ليفي وريتشرد أ. براينت، «٦٣٦١٢٠ طريقة للمعاناة من اضطراب ما بعد الصدمة Ways to 636,120 Have Posttraumatic Stress Disorder، مجلّة Perspectives on Psychological Science العدد ٨،٦ (٢٠١٣): ٦٥١-٦٦٢.
115. مقابلة أجتها أساسًا في العام ٢٠١٧ المنظمتان المؤلفتان، وهما «دولتي» و«النساء الآن من اجل التنمية» من أجل تقرير خيالات المختفين: شهادات قريباتهم عن الخسارة والغموض.
116. مقابلة أخذت من أرشيف المنظمتَيْن المؤلفتَيْن. التاريخ الأصلي مجهول.
117. مقابلة أخذت من أرشيف المنظمتَيْن المؤلفتَيْن وقد أجريت أساسًا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
118. مقابلة أجرتها أساسًا في العام ٢٠١٧ المنظمتان المؤلفتان، وهما «دولتي» و«النساء الآن من اجل التنمية» من أجل تقرير خيالات المختفين: شهادات قريباتهم عن الخسارة والغموض.
119. المرجع السّابق نفسه.
120. مقابلة أجريت في ١٥ كانون الأوّل/ديسمبر، ٢٠١٩ في غازي عنتاب، تركيا.
121. مقابلة أجريت في ١٤ كانون الأوّل/ديسمبر، ٢٠١٩ في الريحانية، تركيا.
122. مقابلةٌ أجرتها أساسًا في العام ٢٠١٧ المنظّمتان المُشاركتان في التأليف، وهما «دولتي» و«النساء الآن من أجل التنمية»، لصالح التقرير الذي يحمل عنوان: خيالات المختفين السوريّين: شهادات قريباتهم عن الخسارة والغموض.
123. شهادة من أرشيف المنظّمات المُشاركة في التأليف. التاريخ الأساسي في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٤.
124. كما وردَ في المقابلات ومجموعتَي التّركيز التي أجريت في سياق هذه الدراسة. انظر أيضًا: خيالات المختفين السوريّين: شهادات قريباتهم عن الخسارة والغموض، دولتي والنساء الآن من أجل التنمية (٢٠١٧)؛ كريستلا ياكينثو، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، العيش في أطياف الماضي: أثر الإخفاء على زوجات المفقودين في لبنان (آذار/مارس ٢٠١٥)، ١٩؛ سايمون روبينز، «نحو عدالة انتقالية تركّز على

الضحية: فهم احتياجات زوجات المختفين في النيبال في مرحلة ما بعد الصراع.» المجلّة الدولية للعدالة الانتقالية ٥ (آذار/مارس ٢٠١١): ٧٥-٩٨، ٨٨؛ وديريك سامرفيلد، «الحرب والصحّة العقلية».

125. نقاش مجموعة التّركيز الّذي نُظِّمَ في ١٤ كانون الأوّل/ديسمبر، ٢٠١٩ في أنطاكيا، تركيا.
126. شهادة من أرشيف المنظّمات المُشاركة في التأليف. التاريخ الأساسي غير معروف.
127. نقاش مجموعة التّركيز الّذي نُظِّمَ في ١٤ كانون الأوّل/ديسمبر، ٢٠١٩ في أنطاكيا، تركيا.
128. مقابلة أجرتها أساسًا في العام ٢٠١٧ المنظّمتان المُشاركتان في التأليف، وهما «دولتي» و«النساء الآن من أجل التنمية»، لصالح التقرير الذي يحمل عنوان: خيالات المختفين السوريّين: شهادات قريباتهم عن الخسارة والغموض.
129. نقاش مجموعة التّركيز الّذي نُظِّمَ في ١٤ كانون الأوّل/ديسمبر، ٢٠١٩ في أنطاكيا، تركيا.
130. مقابلة أجرتها أساسًا في العام ٢٠١٧ المنظّمتان المُشاركتان في التأليف، وهما «دولتي» و«النساء الآن من أجل التنمية»، لصالح التقرير الذي يحمل عنوان: خيالات المختفين السوريّين: شهادات قريباتهم عن الخسارة والغموض.
131. قانون الأحوال المدنية السوري، المرسوم التشريعي رقم ٢٦ الصادر في العام ٢٠٠٧، المادّة ٥، http://ashrfmmshrf.com/?p=199
132. مقابلة أجريت عبر الإنترنت في تمّوز/يوليو ٢٠٢٠.
133. وزارة الخارجية الهولندية، تقرير معلومات بلد المنشأ سوريا، ٢٨.
134. الاتّفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (٢٠ كانون الأوّل/ديسمبر، ٢٠٠٦) مجموعة معاهدات الأمم المتّحدة ٢٧١٦، ٣، المادّة ٢.٤٦.
135. نقاش مجموعة التّركيز الّذي نُظِّمَ في ١٤ كانون الأوّل/ديسمبر، ٢٠١٩ في أنطاكيا، تركيا.
136. أصدرت رئاسة مجلس الوزراء السوري القرار رقم ٤٥٥٤ بتاريخ ٤ آب ٢٠١٥ الذي يشترط الحصول على موافقة مسبقة من الجهات الأمنية المختصة -إدارة أمن الدولة- في حال بيع العقارات المخصصة للسكن أو المخصصة للنشاط التجاري في المناطق المنظمة وغير المنظمة، وذلك بصرف النظر عن صفة أطراف العلاقة. كما يفرض على أمين السجل العقاري اشتراط الموافقة الأمنية لتسجيل نقل الملكية العقارية، حتى لو كان نقل الملكية تنفيذًا للقرار القضائي المكتسب الدرجة القطعية، وتعتبر مخالفته جريمة وفقًا لأحكام المادة ٣٦١ من قانون العقوبات، التي تُعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين كل موظف يمتنع عن تنفيذ قرار قضائي.
137. المكتب الأوروبي لدعم اللجوء، سوريا: ممارسة السلطة في المناطق المُستعادة (كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠)، 13.
138. مقابلة أجريت في ٦ تشرين الأوّل/أكتوبر، ٢٠٢٠ مع لاجئ مقيم في هولندا.
139. المركز السوري للعدالة والمساءلة، ظلال المراقبة: تؤكّد الوثائق الحكومية قيام السفارات السورية بمراقبة السوريين في الخارج (أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠). https://ar.syriaaccountability.org/2020/09/24/%d8%b8%d9%84%d8%a7%d9%84-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b1%d8%a7%d9%82%d8%a8%d8%a9-%d8%aa%d8%a4%d9%83%d8%af-%d8%a7%d9%84%d9%88%d8%ab%d8%a7%d8%a6%d9%82-%d8%a7%d9%84%d8%ad%d9%83%d9%88%d9%85%d9%8a%d8%a9-%d9%82-%d8%a6%d9%82/
140. ومع ذلك ، غالبًا ما يتم إرجاع مُقتنيات الموقوفينَ تحت سلطة إحدى المحاكم.
141. المركز الاستشاري الدولي لحقوق الإنسان والمجلس النرويجي للاجئين، حقوق التسجيل: اللاجئون السوريون وتوثيق الولادات والزيجات والوفيات في الأردن (تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١٥)، ١٣.
142. «بحلول شهر أيّار/مايو ٢٠١٥، قدّم اللاجئون أكثر من ٢٧٠٠٠ طلب لاستعادة وثائقهم عبر عملية التحقّق المدني. وفي أواخر شهر آب/أغسطس [٢٠١٥] بدأت عملية استرجاع الوثائق في بعض المحافظات الشمالية. كما ينبغي أن تسمح عملية التحقّق أيضًا للاّجئين الذين غادروا المخيّمات خارج نظام الإنقاذ والذين يملكون «شهادات طالب لجوء» بتسوية أوضاعهم والحصول على بطاقة خدمة جديدة من وزارة الداخلية.» المركز الاستشاري الدولي لحقوق الإنسان والمجلس النرويجي للاجئين، حقوق التسجيل، ١٣.
143. مركز معلومات روج آفا، تطوير البرنامج وعمل دائرة السجلّ المدني إلكترونيًا: التقرير السنوي للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا (تمّوز/يوليو ٢٠٢٠).
144. المركز الاستشاري الدولي لحقوق الإنسان والمجلس النرويجي للاجئين، حقوق التسجيل،١٠.
145. المرجع السّابق نفسه، ص. ١١.
146. تُعدُّ القواعد أقلّ تشدُّدًا بالنسبة إلى الحصول على بديل عن البطاقات الشخصيّة التالفة. فلستم بحاجة إلى تقديم محضر الشرطة. بدلاً من ذلك، ينبغي عليكم إحضار نسخة من البطاقة الشخصيّة التالفة، وأربع صور مُلوَّنة لصاحب العلاقة (صور شمسية؛ على خلفية بيضاء)، وتسديد رسم مالي معيّن.
147. وزارة الداخلية السورية والمفوّضية السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين، إنجاز معاملات الأحوال المدنية في الجمهورية العربية السورية (تمّوز/يوليو ٢٠١٨)، 28.»إذا حدثت واقعة الوفاة في غير المنطقة المدوّن فيها قيد المتوفّى، يعمد أمين السجلّ المدني إلى مطابقة شهادة الوفاة مع البطاقة الشخصية للمتوفّى أو البطاقة الأسرية (دفتر العائلة) أو بيان (إخراج) القيد العائلي الحاسوبي.») انظر أيضًا قانون الأحوال المدنية، المرسوم التشريعي رقم ٢٦ الصادر في العام ٢٠٠٧ وتعديلاته اللاحقة وتعليماته التنفيذية، المادّة ١٥، http://ashrfmmshrf.com/?p=1997 (ينصّ على وجوب الاحتفاظ بالسجلّات في المكتب الذي تمّ فيه تسجيل «الواقعة» الأصلية).
148. إنّ الأقارب من الدرجة الرابعة يشملون أجداد الأجداد، وأحفاد الأحفاد، وأبناء العموم من الدرجة الثانية (أي أولاد أبناء عموم الفرد الأوائل).
149. المرجع السّابق نفسه، ص. ٩.
150. وزارة الشؤون الخارجية الهولندية، «تقرير معلومات بلد المنشأ سوريا»، ١٥.
151. قانون الأحوال المدنية، المادّة ٦١.
152. وزارة الداخلية السورية والمفوّضية السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين، «إنجاز معاملات الأحوال المدنية في الجمهورية العربية السورية»، 12.
153. قانون الأحوال المدنية، المادّة ١٧.
154. CBC ، «الشؤون العالمية الكندية تأمر بإغلاق القنصلية السورية في مونتريال»، ١٧ نيسان/أبريل، ٢٠١٦.
155. المركز الاستشاري الدولي لحقوق الإنسان والمجلس النرويجي للاّجئين، حقوق التسجيل، ٩.
156. دستور الجمهورية العربية السورية ٢٠١٢، المادّة ١٧.
157. قانون الأحوال الشخصية السوري، المواد ٢٦٠-٣٠٥.
158. ينطبق قانون الأحوال الشخصية على جميع السوريين بغضّ النظر عن دينهم. غير أنّه في بعض المسائل مثل حالات الزواج والطلاق، تنطبق على المجتمعات المسيحية واليهودية والدرزية قوانينها الخاصّة وتحكمها محاكم الأحوال الشخصية الخاصّة بها. قانون الأحوال الشخصية، المواد ٣٠٦-٣٠٨.
159. مقابلة أجريت عبر الإنترنت في ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٢٠.
160. مقابلة أجريت عبر الإنترنت في ١٤ تمّوز/يوليو ٢٠٢٠.
161. نقاش مجموعة التركيز الّذي نُظِّمَ في ١٤ كانون الأوّل/ديسمبر، ٢٠١٩ في أنطاكيا، تركيا.
162. قانون الأحوال الشخصية، القانون رقم ٥٩ الصادر عام ١٩٥٣.
163. المرجع السّابق نفسه في المادّة ٢٠٩.

164. مايكل إيكمان (محرّر)، التحالف الدولي للمساعدة القانونية، تقرير تقييم سيادة القانون: سوريا ٢٠١٧ (٢٠١٧)، ٥٤.
165. مبادرة نقابة المحامين الأميركية لسيادة القانون، وضع المرأة: تقييم لحالة سوريا (نيسان/أبريل ٢٠١٧)، ٦.
166. المرجع السّابق نفسه.
167. مقابلة أُجريت في ٦ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٢٠ مع أحد اللاجئين السوريين في تركيا.
168. قانون السجلّ العقاري رقم ١٨٨ الصادر سنة ١٩٢٦، المادة ٩٢.
169. قانون الأحوال الشخصية، المادة ٢١٧.
170. جهاد يازجي، التعمير بعد تدمير: كيف يستغلّ النظام دمار الممتلكات وتشريعات الأراضي، صحيفة الجمهورية، ١٨ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١٧، https://www.aljumhuriya.net/ar/content/التعمير-بعد-تدمير-كيف-يستغل-النظام-دمار-الممتلكات-وتشريعات-الأراضي
171. المرجع السابق نفسه.
172. المركز السوري للعدالة والمساءلة، عودتنا أصبحت حلمًا: خيارات استرداد الملكية في سوريا ما بعد النزاع (نيسان/أبريل ٢٠١٤)، ص. ٩.
173. المرسوم رقم ٢٠١٦/١١ الخاص بوقف عمليّات تسجيل الحقوق العينية.
174. (Daily Sabah)، «المعارضة السورية ستفتتح مكتبًا لتيسير عودة اللاجئين» (Syrian Opposition to Open Office to Facilitate Re-turn of Refugees)، ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩.
175. يشير المرسوم رقم ١١ للعام ٢٠١٦ إلى أنّ عمليّات تسجيل الحقوق العينية العقارية التي تتمّ خارج مناطق سيطرة النظام ملغاة وباطلة.
176. نينار خليفة، بعد إلغاء آلاف عقود الملكية في الغوطة الشرقية. ما مصير ممتلكات الأهالي، عنب بلدي، ٢٣ حزيران/يونيو ٢٠٢٠.
177. مقابلة أُجريت عبر الإنترنت بتاريخ ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٢٠.
178. منظّمة العفو الدولية، سوريا: «إمّا أن نرحل أو نموت: التهجير القسري بموجب اتّفاقات المصالحة في سوريا». (٢٠١٧).
179. هيومان رايتس ووتش، «سوريا: انتهاكاتٌ بحقّ المدنيين في المناطق الآمنة: إعداماتٌ خارج القانون ومنع العودة من قبل جماعاتٍ مسلّحة تدعمها تركيا»، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩.
180. سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، «قرارات تعسّفية بالحجز الاحتياطي على أملاك معارضين»، (٦ آذار/مارس ٢٠١٩).
181. أنظر على سبيل المثال: مجلس الشعب السوري. سلطات الضابطة العدلية. المرسوم ٦٣؛ الجمهورية العربية السورية: دمشق، سوريا، ٢٠١٢.
182. نقاش مجموعة التّركيز الّذي نُظِّمَ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١٩، في أنطاكيا، تركيا.
183. المرجع السّابق نفسه.
184. اليوم التالي، عندما تنعدم خيارات البقاء أو العودة: التهجير الجماعي وتبعاته وفق «اتّفاقيات المصالحة» (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩).
185. مجلّة القانون السوري، «طبيعة القانون المدني السوري»، ١٧ آذار/مارس ٢٠٢٠، http://www.syria.law/index.php/nature-syrias-ci-vil-code/
186. قانون الإيجارات رقم ٢٠١٥/٢٠.
187. فرانسيس نيكلسون، «الحقّ الأساسي» في وحدة الأسرة للاّجئين وغيرهم ممّن يحتاجون إلى الحماية الدولية في سياق لمّ شمل الأسرة، سلسلة أبحاث سياسات القانون والحماية لمفوّضية الأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين (كانون الثاني/يناير ٢٠١٨)، ٧٧.
188. عنب بلدي، «الزواج المدني يبحث عن طريق إلى المجتمع السوري»، ٢٠ حزيران/يونيو، ٢٠١٨.
189.
190. القانون رقم 4 لعام 2017 القاضي بتعديل بعض مواد قانون الأحوال المدنية
191. القانون رقم ٢٠١٨/٢٤ المتعلّق بإبرام عقود الزواج خارج المحاكم المختصّة.
192. المجلس النرويجي للاّجئين، تحديث بشأن تسجيل زواج اللاجئين من سوريا: لبنان (تمّوز/يوليو ٢٠١٦).
193. مجلّة القانون السوري، «نظرة شاملة على قانون الأحوال الشخصية السوري»، ٣ تشرين الأوّل/أكتوبر، ٢٠١٩.
194. المركز الاستشاري الدولي لحقوق الإنسان والمجلس النرويجي للاّجئين، حقوق التسجيل، ١٦.
195. قانون الأحوال الشّخصية، المادّة ٢٠٥.
196. عنب بلدي، تفريق زوجات المفقودين والمعتقلين... الشرع يحلّل والمجتمع يحرّم، ٢٦ آذار/مارس، ٢٠١٧، https://www.enabbaladi.net/archives/139058
197. قانون الأحوال الشخصية، المادّة ٣٠٥.
198. اتّفاقية حقوق الطفل، المادّتان ٧ و٨.
199. مقابلة أُجريت عبر الإنترنت في تمّوز/يوليو ٢٠٢٠.
200. قانون الأحوال الشخصية، المادّة ١٧٠.
201. «الشيخ رائد عزّ الدين، رئيس المحكمة الشرعية في قرية ترملا، شرح العملية بالتفصيل: لتسجيل ولادة طفل، يُطلَب إلى الوالدَيْن الحصول على شهادة مختومة من القابلة أو المستشفى الميداني الذي أشرف على الولادة. بعد ذلك، يودع المجلس المحلّي ختمه على الشهادة، ثمّ يتمّ تسجيلها في إحدى دوائر السجلّ المدني.» معهد صحافة الحرب والسلم، سوريا: توثيق الولادات والزيجات والوفيات (تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١٦).
202. المركز الاستشاري الدولي لحقوق الإنسان والمجلس النرويجي للاّجئين، حقوق التسجيل، ٥.
203. نقاش مجموعة التّركيز الّذي نُظِّمَ في ١٤ كانون الأوّل/ديسمبر، ٢٠١٩ في أنطاكيا، تركيا.
204. قد تختلفُ هذه التحديدات باختلافِ طبيفٍ واسعٍ من العوامل، بما فيها الملّة والأهليّة. ومن أجلِ الاطلاع على مزيدٍ من المعلومات، يُمكن مراجعة المادة 178 من قانون الأحوال الشّخصية.
205. قانون الأحوال الشخصية، المادّة ١٧٥.
206. المرجع السّابق نفسه. المادّة ١٣٩ («حقّ الحضانة للأم، فلأمها، وإن علت فلأم الأب، وإن علت، فللأخت الشقيقة، فللأخت...»).
207. المرجع السّابق نفسه. المادّة ١٤٦.
208. المرجع السّابق نفسه. المادّة ١٤٨.
209. الجمعية العامّة للأمم المتّحدة. ١٩٤٨. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، القرار ٢١٧ أ (١٠ كانون الأوّل/ديسمبر، ١٩٤٨)، المادّة ٢٦.
210. مقابلة أُجريت عبر الإنترنت في ٢٤ حزيران/يونيو، ٢٠٢٠.
211. المفوّضية السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين والمجلس النرويجي للاّجئين، مذكّرة توجيهية حول الوثائق المطلوبة للالتحاق بالمدرسة وتقديم الاختبارات الوطنية في الجمهورية العربية السورية (أيّار/مايو ٢٠١٨)، ٧.
212. المرجع السّابق نفسه، ٤.
213. هيومن رايتس ووتش، «لبنان: تعثّر جهود إدراج الأطفال السوريين في المدارس: على الجهات المانحة ووزارة التعليم الوفاء بالوعود»، ١٣ كانون الأوّل/ديسمبر، ٢٠١٨.
214. نقاش مجموعة التّركيز الّذي نُظِّمَ في ١٤ كانون الأوّل/ديسمبر، ٢٠١٩ في أنطاكيا، تركيا.
215. حسام العمر، «ثلاثة مناهج للتعليم.. أيها يختار طلاب الرقة؟» (٢٢ كانون الأوّل/ديسمبر، ٢٠٢٠).
216. نقاش مجموعة التّركيز الّذي نُظِّمَ في ١٤ كانون الأوّل/ديسمبر، ٢٠١٩ في أنطاكيا، تركيا.
217. مقابلة أُجريت عبر الإنترنت في تمّوز/يوليو ٢٠٢٠.

218. مديرية الهجرة وجوازات السفر في وزارة الخارجية والهجرة.
219. المرسوم التشريعي رقم ١٧ الصادر بالتاريخ ٢١ نيسان/أبريل، ٢٠١٥. https://bit.ly/3DbqUfw
220. وزارة الداخلية السورية والمفوّضية السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين، الوثائق المدنية والتسجيل في الجمهورية العربية السورية، 13.
221. المرجع السّابق نفسه، 14.
222. حتّى تاريخ كتابة هذا الدّليل، لم تكن الحكومة تُطبّق هذا الشرط.
223. قانون الأحوال الشخصية، المادّة ١٦٢.
224. المرجع السّابق نفسه، المادّة ١٤٨.